بسم الله الرحمن الرحيم


# جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

## كلية الدراسات العليا


# دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية

## (دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي السوداني 2009م)

# The Role of Financial Analysis in Evaluation of Financial Efficiency of the Commercial Banks

## (A Case Study of Fisal Sudan Islamic Bank- 2009)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل


إعداد الطالبة

أفراح حمدالنيل الطيب

إشراف الدكتور:

نورالهدى محمدين

أستاذ مساعد–كلية الدراسات التجارية


2010م/1431هـ

# الاستهلال

قال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾

صدق الله العظيم

(الآية من 1-5 سورة العلق)

# الإهداء

قلبي النابض لك

يامن علمتنا معنى القيم النبيلة وشرفتنا بالانتماء إليك

أبي الحبيب

الى حبيبتي ونور عيني التي سهرت الليالي لأجلنا وملأت دربنا عطفا وحباً

أمي الحبيبة

الى زهرات فؤادي وشموع الأمل التي أضاءت دربي الى إخوتي الأعزاء

مبارك -نجاح -محمد -الطيب

الي من أكن له حبي واحترامي رفيق دربي محمد

اليكم جميعاً أهدي هذا الجهد

# الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين وعلى أصحابه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين، الشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وأخص بالشكر استاذي الجليل د/ نورالهدى محمدين لما قدمه لي من نصح وإرشاد ورحابة صدر، والشكر لأساتذتي الأجلاء، ولأسرة مكتبة كلية الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ولأسرة بنك فيصل الاسلامي السوداني، والى من وقفوا بجانبي العم عبده الطيب ودرية وهاجر وساره، ولكل الزملاء والزميلات ببلدية القضارف، الشكر لكل من ساهم في إعداد هذه الدراسة حتى صارت واقعاً ملموس، والشكر لله من قبل ومن بعد.

**الباحثة**

## مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للقطاع المصرفي. تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية استخدام المصارف التجارية لأدوات وأساليب التحليل المالي بهدف استخراج مؤشرات مالية يمكن الاعتماد عليها في تقويم كفاءة الأداء المالي. اكتسبت الدراسة أهميتها في أنها تلقي الضوء على الدور المهم للتحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية. بهدف إظهار الحقائق التي تختفي وراء الأرقام حتى يسهل الحكم على المركز المالي للمصارف التجارية ومعرفة نواحي الضعف والقوة في مراكزها المالي. هدفت الدراسة الى التعرف على دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للقطاع المصرفي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين استخدام التحليل المالي وكفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية، وتحليل القوائم المالية للمصارف التجارية يوفر مؤشرات تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية، لا توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين استخدام أدوات التحليل المالي والتنبؤ بالعسر المالي للمصارف التجارية.

اتبعت الدراسة عدة مناهج مكنت من تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات. ومن تلك المناهج المنهج الاستنباطي في وضع الفروض والمنهج الاستقرائي للاختبار صحتها والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة وكذلك المنهج الوصفي في أسلوب دراسة الحالة.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

التحليل المالي يساعد في تقويم كفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية كما يوفر مؤشرات تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية وكذلك يساعد في التنبؤ بالعسر المالي للمصارف التجارية.

بناءاً على النتائج أوصت الدراسة بما يلي:

ضرورة الاهتمام المصارف التجارية بالتحليل المالي لمراكزها المالية بهدف تحديد نقاط القوة والضعف فيها ومن ثم وضع المعالجات اللازمة لتقويم كفاءة اداءها المالي. على المصارف التجارية الإفصاح عن المعلومات المنشورة بقوائمها المالية بالشكل الذي يمكّن مستخدمي، تلك المعلومات من الحكم على مدى كفاءة الاداء المالي لتلك المصارف. على المصارف التجارية الاهتمام بنسب التحليل المالي التي تمكن من التنبؤ بالعسر المالي لتلك المصارف حتى يمكنها تقويم كفاءة اداءها المالي بالشكل السليم.

# Abstract:

The study dealt with the role of financial analysis in evaluating the efficiency of the financial performance of the banking sector. The problem with the study the possibility of using commercial banks for the tools and techniques of financial analysis in order to extract financial indicators that can be relied upon to evaluate the financial performance efficiency. The importance of the study is that it shed light on the important role of financial analysis in evaluating the financial performance of commercial banks' efficiency. In order to show the facts behind the figures to make it easier to judge the financial position of commercial banks and know the weaknesses and strengths in the financial centers. The study aimed to identify the role of financial analysis in evaluating the efficiency of the financial performance of the banking sector.

To achieve the objectives of the study was tested these hypotheses:

No significant correlation between the use of financial analysis and the efficiency of the financial performance of commercial banks. The financial statements of commercial banks provide indicators meet the needs of users of financial statements. No significant correlation between the use of financial analysis and forecasting, financial commercial banks tools.

The study followed several approaches have enabled the achievement of the objectives of the study and test hypotheses. One of those approaches deductive approach in the development of hypotheses and inductive approach to test the validity of the assumptions and historical method to keep track of previous studies as well as the descriptive approach in the case study method.

The study found these results: Financial Analysis helps in evaluating the efficiency of the financial performance of commercial banks. Analysis of financial statements of commercial banks provides indicators meet the needs of its users. The use of financial analysis helps to predict the financial insolvency of commercial banks. Based on the results the study recommended that, the commercial banks need to focus on financial analysis of financial centers in order to identify strengths and weaknesses and then develop the necessary treatments to evaluate the efficiency of its financial performance. Commercial banks must disclose financial information published its lists as you can that inform users to judge the efficiency of the

financial performance of those banks. The commercial banks' interest rates of financial analysis that enables the prediction of financial obstructed to these banks so that they can assess the efficiency of its financial performance properly.

# فهرست الموضوعات


| عنوان الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الاستهلال | أ |
| الإهداء | ب |
| الشكر والتقدير | ج |
| مستخلص الدراسة | د |
| Abstract | و |
| فهرست الموضوعات | ح |
| فهرست الجداول | ط |
| فهرست الأشكال | ي |
| **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة** | |
| المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة | 4-1 |
| المبحث الثاني: الدراسات السابقة | 15-5 |
| **الفصل الثاني: البنوك التجارية في السودان** | |
| المبحث الأول: نشأة وأهمية وأهداف ووظائف البنوك التجارية | 18-16 |
| المبحث الثاني: هيكل البنوك التجارية في السودان | 19 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثالث: الإطار النظري للتحليل المالي** | |
| المبحث الأول: مفهوم واهداف وادوات واساليب التحليل المالي | 20-34 |
| المبحث الثاني: مفهوم تقويم الأداء المالي ومؤشرات الاداء المالي للبنوك التجارية | 35-55 |
| **الفصل الرابع: دراسة الحالة التطبيقية** | |
| **المبحث الاول: نبذة تاريخية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني واهم اهدافه واغراضه** | 56-61 |
| المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات | 62-101 |
| المبحث الثالث: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة | 102-102 |
| قائمة المراجع والملاحق | 103-117 |


## فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (4-2-1) | التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين | 62 |
| (4-2-2) | نتيجة اختبار الصدق والثبات لفرضيات الدراسة | 63 |
| (4-2-3) | التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفق متغير العمر | 64 |
| (4-2-4) | لتوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفق المؤهل العلمي | 65 |
| (4-2-5) | لتوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفق التخصص العلمي | 66 |
| (4-2-6) | لتوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفق المركز الوظيفي | 67 |

| | | |
|---|---|---|
| (4-2-7) | لتوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفق الخبرة العلمية | 68 |
| (4-2-8) | لتوزيع التكراري النسبي لعبارات الفرضية الاولى | 69 |
| (4-2-9) | لتوزيع التكراري النسبي لعبارات الفرضية الثانية | 71 |
| (4-2-10) | لتوزيع التكراري النسبي لعبارات الفرضية الثالثة | 72 |
| (4-2-11) | نتائج اختبار (t) للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الاولى | 75 |
| (4-2-12) | نتائج اختبار (t) للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثانية | 77 |
| (4-2-13) | نتائج اختبار (t) للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثالثة | 79 |
| (4-2-14) | العائد على الموجودات لبنك فيصل خلال الاعوام2005-2008 | 81 |
| (4-2-15) | العائد على حقوق المساهمين لبنك فيصل خلال الاعوام2005-2008 | 83 |
| (4-2-16) | معدل العائد على الموجودات لبنك فيصل خلال الاعوام2005-2008 | 84 |
| (4-2-17) | معدل العائد الموارد المتاحة لبنك فيصل خلال الاعوام2005-2008 | 86 |
| (4-2-18) | معدل العائد على راس المال لبنك فيصل خلال الاعوام2005-2008 | 87 |
| (4-2-19) | معدل دوران الاصول لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الاعوام2005-2008 | 89 |
| (4-2-20) | نسب التداول لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الاعوام2005-2008 | 90 |
| (4-2-21) | نسب النقدية لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الاعوام2005-2008 | 92 |
| (4-2-22) | صافي راس المال لبنك فيصل الاسلامي السوداني خلال الاعوام2005-2008 | 93 |
| (4-2-23) | نسبة الدين لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الاعوام2005-2008 | 95 |
| (4-2-24) | نسبة الخصوم الى حقوق الملكية لبنك فيصل خلال الاعوام2005-2008 | 97 |
| (4-2-25) | نسبة حقوق الملكية للأصول الثابتة لبنك فيصل خلال الاعوام2005-2008 | 98 |

| | | |
|---|---|---|
| (4-2-26) | نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول لبنك فيصل خلال الاعوام2005-2008 | 99 |
| (4-2-27) | نسبة حقوق الملكة الى الودائع لبنك فيصل خلال الأعوام 2005-2008 | 100 |


# فهرس الاشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (4-2-1) | التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا لمتغير العمر | 64 |
| (4-2-2) | التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المؤهل العلمي | 65 |
| (4-2-3) | التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب التخصص العلمي | 66 |
| (4-2-4) | التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المراكز الوظيفية | 67 |
| (4-2-5) | التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب الخبرة العملية | 68 |
| (4-2-6) | العائد على الموجودات لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 82 |
| (4-2-7) | العائد على حقوق المساهمين لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 84 |
| (4-2-8) | معدل العائد على اجمالي الودائع لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 85 |
| (4-2-9) | متوسط معدل العائد الموارد المتاحة لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 87 |
| (4-2-10) | معدل العائد على راس المال لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 88 |
| (4-2-11) | متوسط معدل دوران الاصول لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 89 |
| (4-2-12) | نسب التداول لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 91 |
| (4-2-13) | نسبة النقدية لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 93 |

| | | |
|---|---|---|
| (14-2-4) | صافي راس المال لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 94 |
| (15-2-4) | نسبة الدين لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 96 |
| (16-2-4) | نسبة الخصوم الى حقوق الملكية لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 97 |
| (17-2-4) | نسبة حقوق الملكية للأصول الثابتة لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 99 |
| (18-2-4) | نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 100 |
| (19-2-4) | نسبة حقوق الملكية الودائع لبنك فيصل الإسلامي السوداني خلال الأعوام 2005-2008 | 101 |

# المبحث الأول

## الإطار المنهجي للدراسة

### 1. المقدمة:

يعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد الظروف التي نشأة في مطلع الثلاثيات من القرن الماضي وهي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع على أثر انهيار بعض المؤسسات، الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات. وإن كان هناك من يرى أن بداية ظهور التحليل المالي كانت في العام1900 م عندما أجريت دراسات ميدانية بإستخدام التحليل للوضع المالي للمنشآت بالولايات المتحدة الأمريكية بإستخدام سبعة نسب مالية لدراسة وضع 981 شركة، وبتعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد الأدوات المالية المتداولة فيها ودخولها فيما يُعرف بحقبة العولمة زادت أهمية المؤشرات المالية الواجب توافرها للعاملين في هذه الأسواق لإتساع ظاهرة لخصخصة، كما أن تعاظم دور الشركات القابضة جعل الشركات بحاجة الى معلومات ومؤشرات مالية يسترشد بها في إتخاذ القرارات. التحليل المالي واحد من أهم الموضوعات التي تتناولها إقتصاديات المشروع وضرورة بالغة تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم.التحليل المالي لايخرج في جوهره عن الدراسة التفيصيليه للبيانات المالية وإثارة الأسئلة والتساؤلات حول مدلولات هذه البيانات وذلك لمحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالأرقام التي هي عليها.مما يساعد على إكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية والبيعية والإنتاجية التي يعمل المشروع في إطارها فيتم في المستقبل تدعيم نقاط القوة وتلافي نقاط الضعف.ولايهتم التحليل المالي بوضع الحلول لنقاط الضعف التي يظهرها والتي غالباً ماتأتي على شكل سياسات مالية وبيعية وانتاجية.فحدودالتحليل المالي تقف عند إبرازالنتائج ومدلولاتها. فكما هومعلوم فإن وضع السياسات المختلفة للمشروع ليس من مسؤليات المديرالمالي.وأن كان هذا لايمنع من قيامة بتقديم الإقتراحات من واقع خبرته حول كيفية الخروج من المشاكل التي قديظهرها التحليل المالي. ١

---

**1. د.سمير محمد عبد الله 1997 ص225 الإسكندرية (اقتصاديات الاستثماروالتمويل مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر)**

## 2. مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة في ضعف إستخدام مؤسسات القطاع الخاص لأساليب التحليل المالي بهدف إستخراج مؤشرات مالية يمكن الإعتماد عليها في تقويم كفاءة الأداء المالي لتلك المؤسسات وخصوصاً القطاع المصرفي إضافة الى ضعف هذه المؤسسات في الإستفادة من التحليل المالي في إستخراج مؤشرات تساعد في عمليات إتخاذ القرارات والتعرف على وقياس المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات. ويمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال الإجابة على الإسئلة التالية.

1. **هل يقوم بنك فيصل الإسلامي السوداني بإستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي لتقويم أداءه المالي؟**

2. هل يقوم بنك فيصل الإسلامي السوداني بإستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي للحصول على مؤشرات تساعده في التعرّف على موقف السيولة وتحديد مقدرته على الإقراض والإقتراض؟

3. هل يستخدم بنك فيصل الإسلامي أدوات وأساليب التحليل المالي كمؤشرات للحُكم على مدى كفاءة الإدارة وتقييم جدوى الإستثمارات؟

4. إلى أي مدى يعتمد بنك فيصل الإسلامي على التحليل المالي للقوائم المالية لإستخراج معلومات ومؤشرات تساعده في إتخاذ القرارات؟

## 3. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في أنها تُلغي الضوعلى الدور المهم للتحليل المالي في تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية وإبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام والمساهمة في عمليات التخطيط المالي للمصارف ومعرفة قراراتها المالية والإدارية والإسهام في تقييم أدائها وكذلك الحُكم على مركزها المالي ومعرفة نواحي الضعف والقوة فيها.

## 4. أهداف الدراسة:

يتركز إهتمام هذه الدراسة في التعرف على مدى كفاءة بنك فيصل الإسلامي في إستخدام الأموال وإدارتها وقياس قدرته على تحقيق الأرباح والإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات بالإعتماد على التحليل المالي.

## 5. فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في الأتي:

1-لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إستخدام التحليل المالى وتقويم كفاءة أداء المالي اللمصارف التجارية.

2-لا يوفرتحليل القوائم المالية للمصارف التجارية مؤشرات تفي بحاجات مستخدمي القوائم المالية.

**3**-لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إستخدام أدوات التحليل المالي والتنبؤ بالعسر المالي للمصارف التجارية.

## 6. منهج الدراسة:

قامت الباحثة بإتباع عدة مناهج مكنته من تحقيق أهداف الدراسة وإختبارالفرضيات.ومن تلك المناهج المنهج الإستنباطي في وضع الفروض والمنهج الإستقرائي لإختبار صحة الفروض والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لهاعلاقة بموضوع الدراسة وكذلك المنهج الوصفي في أُسلوب راسة الحالة لمعرفة الأسس والقواعد والمعايير والمؤشرات التي تفيد المؤسسات المالية في إتخاذ القرارات.

## 7. مصادر المعلومات:

المصادر الثانوية: تمثلت في المراجع والكتب والنشرات الدورية المتعلقة بموضوع الدراسة

المصادر الأولية: تمثلت فى الإستبيان وتحليل البيانات المالية لبنك فيصل الإسلامي السوداني.

## 8. حدودالبحث:

الحدود الزمانية: العام 2009م.

الحدودالمكانية: بنك فيصل الإسلامي السوداني الرئاسة ومقره ولاية الخرطوم وبعض الفروع.

## 9.هيكل الدراسة:

تحتوي الدراسة على اربعة فصول قسمت كالتالي:

الفصل الأول بعنوان الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة ويشتمل على مبحثين تناول الأول الاطار المنهجي للدراسة كما تناول المبحث الثاني الدراسات السابقة اما الفصل الثاني بعنوان مفهوم أدوات وأساليب التحليل المالي تناول المبحث الأول مفهوم وأهمية وانواع وأهداف التحليل المالي وتناول المبحث الثاني أساليب أدوات التحليل المالي.والفصل الثالث بعنوان تقويم كفاءة الأداء المالي اشتمل المبحث الأول على مفهوم تقويم الأداء المالي كما اشتمل المبحث الثاني على مؤشرات تقويم كفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية والفصل الرابع بعنوان الدراسة الميدانيةاحتوى على أربعة مباحث اشتمل المبحث الأول على نبذة تاريخية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني والمبحث الثاني على تحليل البيانات واختبار الفرضيات اما المبحث الثالث اشتمل على النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة.

# المبحث الثاني

## الدراسات السابقة

يتناول هذا البحث الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة:

### 1-دراسة أشرف خوفو عزيز، 2002م[1]

تناولت الدراسة التحليل المالي كأهم الوسائل في تقويم كفاءة أداء المشروعات متناولة القطاع المصرفي كأهم وسائل تداول الأموال بين الأسواق المالية بجانب تقديمه خدمات مصرفية تُسهّل عمليات التبادل التجاري. وتمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية إستخدام التحليل المالي في الحصول على مؤشرات لتقويم كفاءة أداء عمليات المشروعات والتقريرعن المخاطر المستقبلية.نبعت أهمية الدراسة من ضرورة إتباع القوائم المالية لاسس القياس المحاسبي والتي تمثل الأساس في إستخدام التحليل المالي وفي تقويم كفاءة الأداء وبالتطور الايجابي والسلبي للمؤشرات المرتبطة بكفاءةالأداء. هدفت الدراسة لإبراز أهمية التحليل المالي في الإستفادة من بيانات القوائم المالية وتوضيح أهم المؤشرات والنسب لبيان كفاءة أداء المشروعات وبيان أهمية القوائم المالية. إتبعت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي والوصفي والمنهج التحليلي ولتحقيق الأهداف تبنت الدراسة الفرضيات التالية:

-إتباع القوائم المالية لأُسس القياس المحاسبي تمثل الأساس في إستخدام التحليل المالي لتقوييم كفاءة الأداء.

-كفاءة الأداء تتحقق من خلال التطور السلبي والإيجابي للمؤشرات المرتبطة بكفاءة أداء العمليات.

-ان القوائم المالية لاتمثل مصدر كافي للمعلومات اللازمة لها لاجراء التحليل اللازم لتقييم كفاءة المشروعات.

---

**1-أشرف خوفو عزيز، إستخدام التحليل المالي لأُسس القياس المحاسبي في القوائم المالية لتقويم كفاءة الأداء بالقطاع المصرفي، بحث تكميلي غيرمنشور، ماجستير في المحاسبة والتمويل، الخرطوم، جامعة السودان، يوليو2002م.**

خلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

1-تمثل القوائم المالية المعدة وفقا للأسس القياس المحاسبي المصدرالرئيسي للتحليل المالي لتقويم كفاءة الأداء للمشروعات.

2-تتحقق كفاءة الاداء من خلال التطورالايجابي للمؤشرات المرتبطة بكفاءة اداء عمليات بنك البركة.

## 2-دراسة محمد علي محمد برسي، 2002م[1]:

تناولت الدراسة دورالتحليل المالي في عملية إتخاذ القرارات وتمثلت مشكلة الدراسة في الأتي:

1. أن الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر لايعطيان معلومات كافية للعمليات المالية بالمنشأة.
2. القوائم المالية تستطيع إستخلاص معلومات هامة ومفيدة ولكن لإتخاذ قرارات رشيدة لابد من فحص القوائم ذات الطابع المالي وتحليلها بشكل دقيق سعيا للحصول على معلومات أفضل.

تأتي أهمية الدراسة انعكاساً للأهمية المتزايدة لإستخدام أساليب التحليل المالي في مجال صنع القرارات المالية ومتابعة تنفيذها لتُمكن كافة الأطراف من إتخاذ قراراتها على أُسس سليمة.

ومن أهم أهداف الدراسة مايلي:

1- إبراز الأهمية القصوى للتحليل المالي.

2- التحليل المالي يساعد مستخدمي البيانات المالية للوصول بطريقة سريعة إلى ما تعنيه هذه البيانات والأرقام في الوقت المناسب.

3- يعمل التحليل المالي على تفسير الأرقام الورادة بالبيانات المالية وإيجاد العلاقة بينها.

---

**1-محمد علي محمد برسي، التحليل المالي ودوره في إتخاذ القرارات، بحث تكميلي غيرمنشور لنيل درجة ماجستيرفي المحاسبة والتمويل، الخرطوم، جامعة النيلين،2002م.**

تكمن مشكلة الدراسة في أن كثير من القوائم المالية المنشورة لكثير من المؤسسات والمشروعات وحتى البنوك لا تقترن بأساليب التحليل المالي والمؤشرات المالية للإدلال على هذه الأرقام الشيء الذي يؤدي الى إخفاء

كثير من الحقائق وعدم ابراز نتائجها لكثير من الأطراف داخل وخارج المشروع.

ولتحقيق الأهداف تبنت الدراسة الفرضيات التالية:

1- ضرورة اقتران التحليل المالي بالميزانيات.

2- صعوبة إتخاذ القرارات في غياب التحليل المالى للأرقام وعدم توفر أدوات التحليل المالي

3-عدم المقدرة على تشخيص الحالة المالية للمنشأة في غياب التحليل المالي وبالتالي عدم الوصول إلى حالتي اليسر والعسر المالي.

إتبعت الدراسة المناهج الآتية:

1.الدراسة النظرية من خلال الإطلاع على المراجع.

2.الدراسة التطبيقية بالإطلاع على الميزانيات العمومية ومرفقاتها وإيضاحاتها والتى تم تحليل بياناتها

3.إستطلاع الاراء كأسلوب ميداني لإختبار الفرضيات.

تمثلت أهم نتائج الدراسة في:

إعتبار التحليل المالي الوسيلة التي بموجبها يتم تقويم البدائل الإستثمارية وتحديد أفضلها وتحديد الأهداف للمشروعات الفردية أوالقومية.

كما تمثلت أهم التوصيات في: العمل على تطوير مفهوم التحليل المالي وابراز دوره الفعال كأسلوب يساهم وبفعالية في تذويد كافة الجهات التى يهمها أمرالقوائم المالية بالمعلومات الضرورية.

## 3-دراسة ناهد عبد المطلب عثمان احمد ،2005م:[1]

تناولت الدراسة أثرأساليب التحليل الحديثة على كفاءة سوق الأوراق المالية.

هدفت الدراسة الى إبراز دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي المتقدم فى رفع كفاة سوق الأوراق المالية.

كما تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إستخدام أساليب التحليل المتقدم وقواعد البيانات المتكاملة والمواكبة لنشاطات الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية.

لتحيق الأهداف تبنت الدراسة الفرضيات التالية:

1-الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية تلتزم بتوفير كافة البيانات المطلوبة لتقييم أدائها المالي في الوقت المحدد.

2-إستخدام التحليل المالي بالأساليب الحديثة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية يؤدي لزيادة مستوي كفاءة السوق.

إستخدم الباحث اسلوب النسب المالية البسيطة ونموزج التمان Altmanلتحليل القوئم المالية للتبوء بالفشل المالي للشركات.

تمثلت أهم النتائج التى توصل اليها الباحثة في:

1-تلتزم الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بتوفير المعلومات المالية المطلوبة في الوقت المحدد على الرغم من محدودية البيانات.

2-إستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي فى تقييم أداء الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يساعد في ذيادة كفاءة السوق وتحديد القيم الحقيقية للورقة المالية.

---

**1-ناهد عبد المطلب عثمان أحمد، أثرأساليب التحليل المالي الحديثة على كفاءة سوق الأوراق المالية، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا 2005م.**

كما تمثلت أهم التوصيات في:

1-ضرورة إلتزام كافة الشركات المدرجة بتوفير كافة البيانات المالية المطلوبة في الوقت المحدد باعتبارها مصدر رئيسى للمعلومات.

2-الإهتمام بعملية التحليل المالي مع كافة الأطراف المتعاملة مع السو ق لما لها من دور فاعل في زيادة كفاءة سوق الاوراق المالية.

## 4-دراسة محمد طاهر أحمد يوسف،2006م[1]:

تناولت الدراسة التحليل المالي كأحد الأدوات الهامة التى يتم الإستعانة بها في مجال المحاسبة المالية

لفحص القوائم المالية ولتزايد أهمية دوره باستمرار بغرض التعرف على مصادر الأموال ومجال استخدامها.

تمثلت مشكلة البحث في الأتي:

1.حاجة مستخدمي القوائم المالية للمعلومات المالية والتي تساعدهم في إتخاذ القرارت.

2. أدوات التحليل المالي بإعتماد بيانات مالية غير متماثلة لاتساعد على تخطيط مالي مستقبلي بصورة مثلى للمنشأة.

3.تعد التقارير المالية جوهر إستخدام البيانات المالية والمحاسبية لإتخاذ القرارت المالية والمحاسبية.
تمثلت أهمية الدراسة في الأتي:

1.تؤدي مؤشرات التحليل المالي أداة وصل بين بيانات غير متماثلة لاتساعد في إتخاذ القرارات المالية.
2.بيان دور التحليل المالي في البيانات المالية لإعطاء مؤشرات عن أداء وكفاءة المنشأة.
3.مساهمة التحليل المالي في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية.

---

**1-محمد الطاهر أحمد يوسف، أثرمؤشرات التحليل المالي على القوائم والتقاريرالمالية، بحث غيرمنشورلنيل درجة الماجستير، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2000م.**

هدفت الدراسة الى:

1.تحديد وتقويم أثر المعلومات التي تنتجها القوائم والتقارير المالية في تنشيط ورفع كفاءة الأداء وإشباع حاجات المستثمرين من البيانات المالية.

2.توفير معلومات ملائمة ومناسبة تساعد في ترشيد إتخاذ القرارات المختلفة.

لتحقيق الأهداف تبنت الدراسة الفرضيات التالية:

1.فاعلية التحليل المالي والعمل على ربط القوائم المالية والتقارير المالية.

2.أدوات التحليل المالي في ظل عدم تماثل البيانات لاتساعدعلى تخطيط مالي مستقبلي بصورة مثلى للمنشأة.

3.إستخدام المؤشرات للبيانات المالية يؤثر في مستوى القوائم المالية والتقارير المالية.

أهم المناهج المتبعة، المنهج الإستنباطي–الإستقرائي–التاريخي–الإحصائي ومنهج التحليل الوصفي.

أما أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة.

1.أن سياسة شركة سوداتل الائتمانية سيئة على الرغم من التحسن الطفيف خلال سنوات الدراسة.
2.تذبذب حاد لمعدل مجموع فروض سوداتل إلى إجمالي أصولها.

كما توصلت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

– العمل على تحسين قيم رأ س المال العامل بإعتباره أحد الركائز في نجاح وفشل شركة سوداتل.
– العمل على إستخدام الأساليب الإحصائية والتقنيات الحديثة كأداة فاعلة لتجويد عملية التحليل المالي لتقليل خطورة تعثر الشركة السودانية للإتصالات مالياً.

## 5-دراسة محمد عبد المطلب يس،2008 م1:

تناولت الدراسة مشكلات قطاعات الأعمال في السودان والتي تؤثرعلي أدائها وبالتالي على قدرتها على تحقيق أهدافها على المدى الطويل والقصير.

وتمثلت مشكلة الدراسة في إهمال قطاع الأعمال في السودان وإستخدم كافة البدائل المحاسبية المتاحة الأخص طرق وأساليب التحليل المالي في المنشأة.كما نبعت أهمية الدراسة من التطور الاقتصادي في كافة الدول وأمثل مقوم لمواجهة متطلبات العولمة وأن الكتل الاقتصادية والإقليمية والعالمية بالأخص منظمة التجارة الدولية لأوضح دليل على توجه الإقتصاد الدولي.

أما أهم الفروض أن منهج التحليل المالي هو أحد البدائل المحاسبية التي تساعد في تنميط الممارسة وفق المبادئ العلمية في قطاع الاعمال في السودان.

المناهج التي إتبعتها الدراسة: المنهج الإستقرائي والإحصائي والإستنباطي.

كما خلُصت الدراسة الى أن منهج التحليل المالي يعد أفضل البدائل المحاسبية التي تساعد في قياس وتقويم التنبؤ بالأداء المستقبلي بمنشآت الأعمال بشكل عام.

أهم التوصيات على إدارات منشآت الأعمال يبنى منهج التحليل المالي لأهميته في القياس بالتنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأة.

## 6-دراسة خالد ساري حارن،2009م1:

تناولت الدراسة دور التحليل المالية في إتخاذ قرارمنح التمويل المصرفي بالمصارف السودانية ودراسة حالة لخمسة من المصارف السودانية.

---

**1-محمدعبدالمطلب يس، إستخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بمستقبل الأعمال، بحث غيرمنشور، لنيل درجة الماجستيرفي المحاسبة والتمويل، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2008م.**

ونبعت أهمية الدراسة من الفائدة التي يمكن أن تجنيها المصارف السودانية نتيجة الإستفادة من التحليل المالي فيما يتعلق بإبراز المخاطر والعوائد المتوقعة بشكل يحقق لهذه المصارف العائد المجزي والكفاءة في توظيف الموارد.وان ضعف الإهتمام بالتحليل المالي وضعف دوره في التمويل المصرفي بالمصارف كانت من أهم مشاكل الدراسة، ولإيجاد حلول لهذه المشكلة توصل الباحث للفرضيات التالية:

1-الإعتماد على جودة الضمانات المقدمة للموافقة على التمويل المصرفي لاتمثل العامل الحاسم في تنظيم العائد وتقليل المخاطر.

2-نتائج التحليل المالي الشامل تؤثر بصورة مباشرة في تقييم جدوى قرار منح التمويل المصرفي.
اتبعت الدراسة المناهج التالية:

المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج الإستقرائي، والمنهج الإستنباطي.

خلُصت الدراسة الى ان وجود الضمانات المصاحبة لقرار منح التمويل المصرفي تمثل دورا ثانويا في تحديد تقييم قرار التمويل.

تمثلت أهم التوصيات في أهمية وضع نموزج تحليل مالي متكامل يتم إستخدامة لتحليل المشروعات قبل قرار منح التمويل بلإضافة لإنشاء وكالات وطنية تُعنى بتصنيف العملاء للمصارف تصنيفاً ائتمانياً يتمتع بالموثوقية.

---

**2-خالد محمد ساري حارن، دورالتحليل المالي في إتخاذ قرارمنح التمويل المصرفي، بحث غيرمنشورلنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتكاليف والمحاسبة الإدارية، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2009م.**

## 7-دراسة عبد العزيز عبد الله على،2009م1:

تناولت الدراسة تحليل التدفقات النقدية ودورها في إتخاذ القرار لمنح الائتمان المصرفي. وأن إستخدام تحليل قائمة التدفقات النقدية ومدى الإعتماد عليها في المؤسسات المالية (المصارف) والتي لاتأخذ في الإعتبار أهية قائمة التدفقات عند إتخاذ القرار على أداء المؤسسات من أهم مشكلات الدراسة. كما وتمثلت أهمية **الدراسة في أن قائمة التدفقات النقدية لاتُمكّن إدارة المؤسسة من رقابة الأداء إلا بعد صياغتها في شكل مؤشرات.**

ومن أهداف الدراسة إبراز دور تحليل قائمة التدفقات النقدية المنشورة من خلال المؤشرات التي توضح مواطن الضعف والخلل في الأداء المالي وتوضيحوإظهار طرق التحليل المختلفة وأساليبه وأدواته ومهدداته وبيان أهمية القائمة وأوجه القصور فيهاومدى الإستفادة منها وحدود إستخدامها.

لتحقيق الأهداف تبنت الدراسة الفرضيات الآتية:

-أن إستخدام طرق التحليل المالي وأساليبة وأدواتة تؤدي لإكتشاف موطن الضعف والخلل في قائمة التدفقات النقدية.

-أن إستخدام التحليل المالي وتفسيره لقائمة التدفقات النقدية يعطي مؤشراً عن أداء المشروع والمساهمة في توفير معلومات ملائمة لمستخدمي قائمة التدفق النقدي والتي تُمكّنهم من إتخاذ القرارات.

إتبعت الدراسة المناهج التالية: المنهج الإستقرائي-الإستنباطي-التاريخي-الوصفي.

أما النتائج التي توصلت لها الدراسة هي:

-ان معظم الشركات لاتقوم بتقديم القائمة عند طلب منح الائتمان المصرفي.

-تعتمد المصارف على تحليل القوائم المالية الأخرى (المركز المالي-الدخل) عند منح الائتمان المصرفي بدلاً من قائمة التدفق النقدي.

**1-عبدالعزيزعبدالله علي، تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في إتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2009م.**

-أن معظم الشركات تقوم بإعداد أكثر من قائمة مالية الأمر الذي يجعل تحليل القائمة لايحقق الهدف المطلوب.

## 8-دراسة سوزان دفع الله البشير أحمد، 2009م:1

تناولت الدراسة دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للجامعات الحكوميه السودانية.

تمثلت مشكلة البحث في أن المؤسسات الحكومية بالسودان لاتهتم بالتحليل المالي عند تقديم أداءالعاملين والأدوات المختلفة وعدم الأهتمام بالمؤشرات المالية في تقويم الأدء وتطوره. ومن أهدافها التعرف على أهم مؤشرات ونسب التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء بالوحدات الحكومية.

لتحقيق الأهداف تبنت الدراسة الفرضيات التالية:

1.إستخدام التحليل المالي يؤدي الى تقويم الأداء المالي بجامعة النيلين بصورة موضوعية.

2.يساعد التحليل المالي في التنبؤ بالإيرادات والمصروفات بجامعة النيلين بصورة دقيقة.

3.إستخدام التحليل المالي يساعد على معالجة مشاكل العهد والأمانات بجامعة النيلين.

أما النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1.عجز موازنة الجامعة بنسب مختلفة خلال فترة الدراسة ويعود ذلك الى عدم إلتزام لجنة التمويل بالبنود المجازة في موازنة الجامعة.

2. إن توفر المؤشرات المالية يساهم في التقدير الدقيق لبنود الإيرادات والمصروفات حيث أن **90%**من المصروفات قد تم صرفها على بنود مختلفة لمصروفات مختلفة حسب السياسة المالية للجامعة.
3. يساعد التحليل المالي لحسابات العهد والأمانات على توفير معلومات مالية تساهم في إتخاذ القرارات بالجامعة.

---

**1-سوزان دفع الله البشير أحمد، دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للجامعات الحكومية السودانية، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، بحث غيرمنشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة،2009م.**

أما التوصيات فكانت كالآتي:

1-إدخال نظام المحاسبة الإلكترونية للتحليل المالي بالجامعة بغرض تقوييم أدائها.

2-التأهيل والتدريب والتحفيز المالي للمساهمة في رفع الكفاءة المالية بما يؤدي الى التخطيط السليم لبنود الإيرادات والمصروفات.

3-العمل على تسوية حسابات العُهد والأمانات قبل نهاية السنة المالية حتى يتمكن المحلل المالي من

4-الحصول على معلومات مالية صادقة ومعبرة عن الأداء المالي للجامعة.

5-على موظفي قسم الإستثمار بالمصارف إلزام الشركات بتقديم القائمة ضمن متطلبات منح الائتمان. - على مجلس تنظيم المحاسبة والمراجعة بالسودان أن يقوم بتصنيف مكاتب المراجع الخاصة وفقاً للأداء المهني.

## مقارنة الدراسة بالدراسات السابقة:

يلاحظ ان الدراسات التي تم استعراضها ركزت على ربط علاقة التحليل المالي باسس القياس المحاسبي في القوائم المالية وبيان اثر التحليل المالي على كفاءة سوق الأوراق المالية ودوره في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي .في حين تناولت الدراسات السابقة جوانب مختلفة من الدراسة خرجت ببعض النتائج التي افادت الباحثة في توجيه البحث حيث تناولت أثر إستخدام التحليل المالي لأسس القياس المحاسبي في القوائم المالية لتقويم كفاءة أداءالقطاع المصرفي، وأثر أساليب التحليل المالي الحديثة على كفاءة سوق الأوراق المالية والتنبؤ بمستقبل الأعمال، وتقويم الأداء الحكومي، كما ركزت بعض الدراسات حول دور التحليل المالي في عملية إتخاذ قرارمنح التمويل المصرفي. ترى الباحثة أن دراستها تختلف عن الدراسات السابقة حيث تناولت دورالتحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية للوقوف على حقيقة مركزها المالي ومعرفة مواطن القوة وتقويم مواضع والضعف.

# المبحث الاول

## نشأة واهداف واهمية ووظائف البنوك التجارية في السودان

### نشأة وتطور النظام المصرفي في السودان:

بدأ النظام المصرفي في السودان البداية الطبيعية التي سلكها في معظم الدول النامية التي حصلت على استغلالها عن الدول المستعمرة، فكانت نشأة المصارف السودانية عبارة عن فتح فروع للمصارف الأجنبية، وقد عمل خلال الحكم الثنائي في السودان ستة مصارف تجارية في الخرطوم وهي في الأصل فروع لمصارف اجنبية وهي.1

-بنك باركليز دي.سي وأصلة في إنجلترا. -البنك العثماني وأصله في انجلترا.

-بنك الكردي ليونيه واصله في فرنسا. -بنك مصر واصله في مصر.

-البنك الاثيوبي واصله في اثيوبيا.

وانصب عمل هذه المصارف في استقطاب المدخرات، وتمويل التجاره الخارجية، وكانت تعمل بحرية تساعدها على تحقيق الأرباح وتحويل فوائض أرباحها الى أصولها الخارجية.

قبل الاستغلال أنشىء في الخرطوم فرع للبنك الأهلي المصري، ليعمل كوكيل مالي للحكومة، وكمقرض للمصارف التجارية الأجنبية، الا ان ماأوكل له من مهام كانت لاتتغطي مستويات البنك المركزي، فلم تكن هناك جهة محددة يقع على عاتقها وضع السياسات النقدية، والرقابة على تنفيذها والرقابة على اعمال المصارف التجارية، فصدر قانون انشاء بنك السودان المركزي في عام 1959وبدا العمل بالفعل منذ شهر فبراير1960. 2

---

**1. د.عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني (دارجامعة القران الكريم للطباعة، ام درمان طثالثة عام 2002م، ص 313.**

**2. د.عصام محمد علي الليثي وأ.مصطفى محمد سند مقال بعنون سوق العمل بالقطاع المصرفي، الحاضر وافاق المستقبل (مجلة المصرفي تصدرعن بنك السودان العدد 15 يونيو 1998 ص21**

عموما يرصد المتتبع لتطور الاحداث في القطاع المصرفي بالسودان ان هذا القطاع قد مر بالعديد من التحولات الجوهرية ويمكن تلخيص اهم التحولات فيما يلي.

-مرحلة تأسيس المصارف الوطنية السودانية 1956-1960.

تم انشاء بنك السودان في العام 1960 ليحل محل لجنة العمل التي تكونت 1956 وانشئت خمسة مصارف أخرى منها اثنان اجنبيان، والثلاثة الأخرى وطنية متخصصة هي الزراعي والصناعي والعقاري.

-مرحلة التأميم والدمج المصرفي 1970-1974.

تم في 25مايو 1970 تاميم خمسة من المصارف التجارية العاملة بالبلاد كما تم دمج أربعة مصارف وطنية لتكون مصرفين منفصلين.

-مرحلة سياسة الباب المفتوح 1975-1983 صدر قانون تشجيع الإستثمار1976 نتيجة لذلك تدفقت القروض والمعونات الأجنبية. ولقد تاسس خلال هذه الفترة أربعة عشر مصرفا، وكانت أبرز مظاهر التطور في القطاع المصرفي انزاك وهي فترة انتشار المصارف الإسلامية في السودان.

-مرحلة اسلام القطاع المصرفي 1984-1991 تحولت جميع المصارف العاملة في السودان الى التعامل المصرفي وفق احكام الشريعة الإسلامية بموجب المنشور الصادر من بنك السودان بتاريخ 1984/12/10م.

-مرحلة التحرير وتوفيق الأوضاع بالقطاع المصرفي 1992-2003 تبنت الحكومة السودانية سياسة التحرير الاقتصادي بغرض جمود الاقتصاد عن طريق شدالموارد وتقليص دور الحكومة في الاقتصاد وافساح المجال للقطاع الخاص.واهم التطورات تمثلت في صدور قانون تنظيم العمل المصرفي 1991م ودمج أربعة مصارف جديدة، ودمج اربعة مصارف في مجموعة واحدة، ودمج مصرفين اخرين في مجموعة ثانية.

-اعلان سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير 1992. 1

---

**1. د.عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح في الاقتصاد السوداني (الخرطوم: مطابع السوداني للعملة، 200م ص 118،62،119،**

## اهداف البنوك التجارية:

المصارف التجارية منشأة هدفها الرئيسي قبول الودائع ومنح القروض واستثمار ميتبقى من الأموال لديها لحين طلبها، كذلك هي منشاة وساطة تتعامل بالائتمان. 1

## وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف في الحياة الاقتصادية للمجتمعات المعاصرة، ومن تلك الوظائف تيسير التبادل وتعزيز راس المال وتيسير الإنتاج، وتنمية الاستثمار، وتحقيق اهداف السياسة النقدية وتقديم الاستثمارات الاقتصادية والمالية وتحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والمياه.وتقوم بقبول الودائع من الافراد والهيئات والشركات تحت الطلب او الاجل واستخدام هذه الودائع في منح القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية للمستثمرين وتسهيل حركة التجارة لمزاولة عمليات التمويل الداخلي والخارجي.

**1.نجاة سليم رمضان، ومحفوظ احمد جودة، إدارة البنوك (عمان، دارصفاء للنشر والتوزيع 1996، ص 12،17**

# المبحث الثاني

## هيكل الجهاز المصرفي السوداني

يتكون هيكل الجهاز المصرفي السوداني كما هو موضح في الشكل أدناه

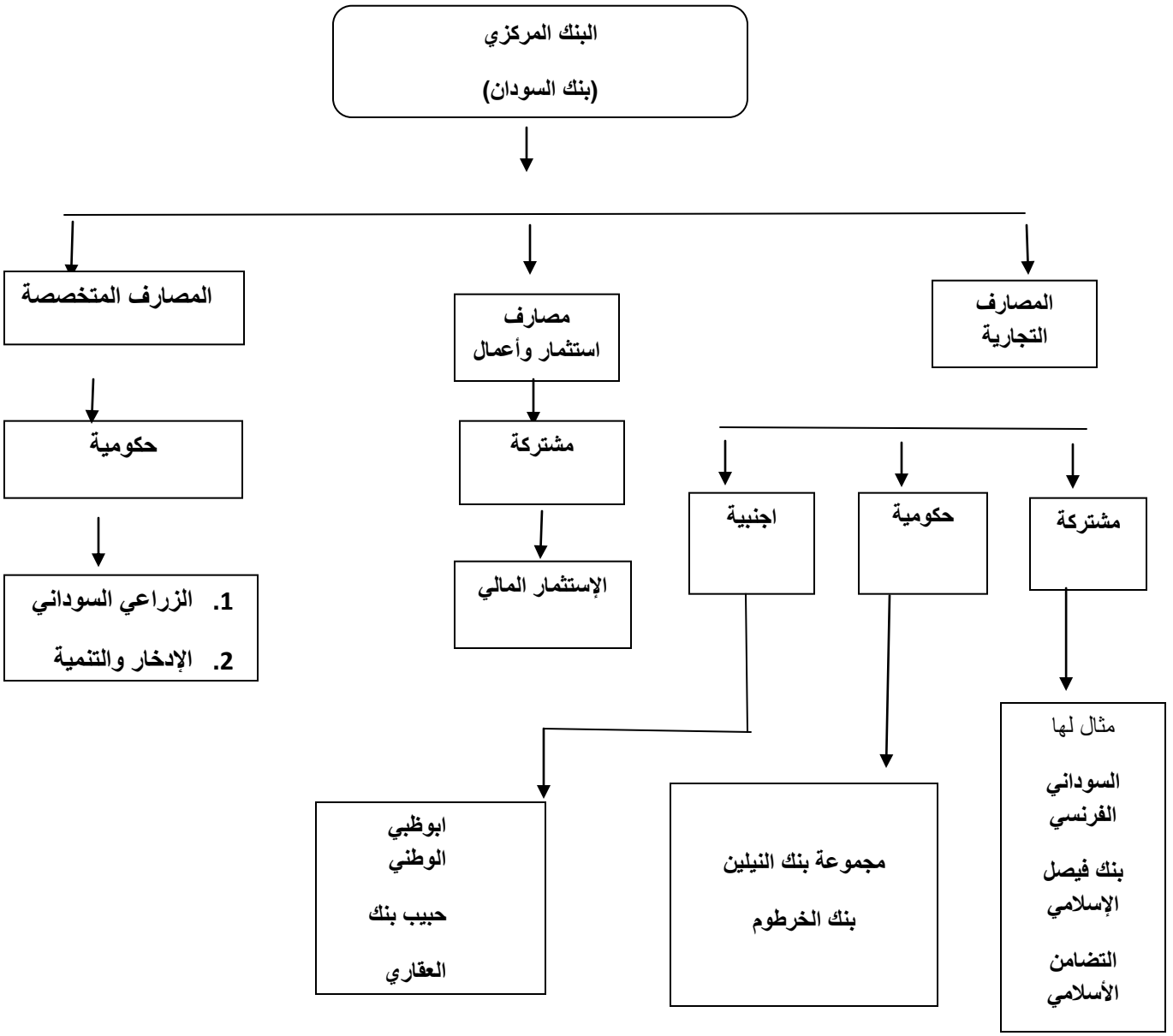


المصدر بنك السودان الإدارة العامة للرقابة المصرفية 2003م

# المبحث الأول

## مفهوم وأهمية وأهداف وأدوات وأساليب التحليل المالي

### مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي يعرف على أنه "عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تُستعمل في عملية إتخاذ القرارات وفي تقيم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضى والحاضر وكذلك في تشخيص اية مشكلة موجودة (مالية أو تشغلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".1

تشير كلمة تحليل الى تبسيط الشئ أو تفكيكه الى العناصرالتي يتكون منها، والتحليل المالي لايخرج في إطاره العام عن معنى التحليل من حيث تفكيك البيانات المالية وجعلها أكثر وضوحاً وفائدة من أجل أغراض إتخاذ القرارالإداري.2

التحليل المالي "عمليه يتم من خلالها إكتشاف أوإشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المنشأة بقصد إتخاذ القرار".3

التحليل هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها بصورة ملائمة مع إستخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية كالنّسب والإتجاهات والمتوسطات بغرض معرفة علاقات الإرتباط بين عناصر القوائم المالية ومدى التغيرات التي طرأت عليها في فترة زمنية معينة وحجم هذه المتغيرات ومسبباتها.4

---

**1. د.عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي،"أسس–مفاهيم–تطبيقات"، (عمان: دارالصفا للنشر، ط1،2000م)، ص141**

**2.د.كنجوعبود كنجو، د.إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، (عمان: دارالميسرة والتوزيع،1997م)، ص 69**

**3.د.محمد مطر، التحليل المالي والائتماني"الأساليب والأدوات"، (عمان: داروائل، ط1،2000م)، ص3**

**4. د.محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية (الإسكندرية: الدار الجامعية،2001م)، ص65**

من التعاريف السابقة لاحظت الباحثة أن مفهوم التحليل المالي يدور حول نقطتين هامتين يتمثلان في علاقة التحليل بتقويم الأداء المالي للمنشأة وصياغة القرارات المالية والتى تتعلق بالنتائج المالية وذلك من خلال الدراسة المتعمقة لبيانات القوائم المالية والتى تتم من خلال إقامة عدد من العلاقات والمقارنات الرأسية والأُفقية ولفترات مختلفة، مع الإشارة الى أهمية إستخدام النسب المالية، لأن الأرقام المطلقة لوحدها والتى ترد بالقوائم المالية لاتعطى اي دلائل عن الحالة المالية لإدارة المنشأة أولأصحابها أوالمقرضين في حين أن دراسة العلاقات بين هذه الأرقام مقارنة بأرقام أُخرى فى شكل نسب مالية يعطي مؤشراً هاماً عن الموقف المالي للمنشأة وعلى ضو ذلك يتم إتخاذ القرارالمناسب. ُقصد بالتحليل المالي عملية يتم من خلالها تبيان نقاط القوة ونقاط الضعف لدى الشركة من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية لدى الشركة.1

التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط إذ من الضروري التعرّف على المركز المالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية كما يعتمدعلى البيانات التاريخية التي تظهر في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لذا يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط القوة والضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تُؤثرعلى الربح.2

كما يعرّف التحليل المالي على أنه "دراسة تحليلية إنتقادية مفصلة للقوائم المالية ولكمية ضخمة ومتنوعة من المعلومات المفيدة والملائمة والضرورية المرتبطة بشكل مباشر بالمنشأة بلإضافة لتحليل السياسات والخطط والأهداف والمعايير."3

لاحظت الباحثة أن المفاهيم السابقة تناولت نقطة محددة هي إبراز نقاط الضعف ونقاط القوة في المركز المالي للمنشأة وذلك بإستخدام التحليل المالي للبيانات المالية.وأن التحليل المالي هو نقطة سابقة لعملية التخطيط.

---

**1. د.فيصل جميل السعايدة، أ.نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيزللإدارة والتحليل المالي (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشروالتوزيع، ط2004،1م)، ص 109.**

**2.د.خلدون إبراهيم الشريفان، التحليل المالي المحاسبي، (عمان: دارالمجدلاوي)، ص93.**

**3.د.سميرمحمدعبدالعزيز، إقتصاديات"الإستثمار–التمويل–التحليل المالي"، (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر،1997م)، ص227.**

**أهمية التحليل المالي:**

تتمثل أهمية التحليل المالي في إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام كما يوضح جوانب القوة والضعف في إقتصاديات المشروع ومدى سلامة مركزه المالي.1

التحليل المالي لايقتصرعلى إستخدام البيانات المحاسبية لتقويم الأداء فقط وإنما أيضا يمتد ليشمل المساعدة في تخطيط أوجة النشاط في المستقبل والوقاية التي تؤدي إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة حتى يمكن الوقاية منها كما أصبح التحليل المالي وسيلة مهمة للتنبؤ بفشل أوإعسارالمنشآت. وبشكل عام يمكن إجمال أهمية التحليل المالي وفق المنظور الحديث فيما يلي:

1.التعرّف على الوضع المالي للمؤسسة.

2.معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الإقتراض.

3.تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.

4.الحكم على كفاءة الإدارة.

5.تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة.

6.الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

ترى الباحثة أن أهمية التحليل المالي إستناداً لما زكر سابقاً تكمن في تقديم المعلومات ذات الطابع المالي وإبراز للحقائق وتوضيح لجوانب الضعف والقوة بالمنشأة والوقوف على مركزها المالي والتنبؤبالعسر المالي وتقويم الأداء المالي للمنشأة، بالإضافة ان المصارف التجارية تستخدمه لمنح التسهيلات المصرفية للعملاء.حيث تبين مدى قدرة العميل على سداد الالتزامات الناتجة عن التسهيلات المصرفية.

---

**1. د.زياد رمضان، اساسيات الحليل المالي، (عمان: 1990م،) ، ص9.**

**مداخل التحليل المالي:**

مداخل التحليل المالي وفقا لمجموعة من العناصر مثل الأغراض المقصودة من التحليل المالي، طبيعة ونوع المعلومات المتوفرة، السمات الشخصية للمحلل المالي وبناءً على ذلك تنقسم مداخل التحليل المالي:

- مداخل من حيث المضمون.
- مداخل من حيث الأهداف والأغراض.

## أولاً: من حيث المضمون:

وفقاً لطبيعة ونوع البيانات التي يتم إجراء التحليل المالي لها يمكن تقسيم مداخل التحليل المالي إلى:-1

**المدخل الكمي للتحليل المالي:** بموجب هذا المدخل في التحليل يقتصر نطاق عملية التحليل المالي على الجانب الكمي من الظاهرة التي يتم دراستها وتحليلها بمعنى دراسة القيم المالية ذات الصلة بالظاهرة

**المدخل النوعي:** بموجب هذا المدخل يتعدى نطاق التحليل المالي النطاق الكمي إلى دراسة جانب الكيف أوالجانب النوعي للظاهرة محل الدراسة.

**ثانياً: من حيث أغراض وأهداف التحليل المالي:** وفقاً لأغراض وأهداف التحليل المالي وأهدافة

تنقسم مداخل التحليل المالي:2

**1/التحليل الإستثماري:**

وهو أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي سواء كان الإستثمار فيها لأسهم أوغيرها من مجالات الإستثمار ويقدم التحليل المالي للمستثمرين الحاليين والمحتملين ما يهمهم من معلومات وأهم المؤشرات المفيدة في هذا المجال مؤشرات الأداء–مؤشرات الرفع المالي–ومؤشرات الأداء.

---

**1. د.محمد مطر، مرجع سابق، ص 26**

**2. د.خليل الشماع، د.خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف "إتحاد المصارف العربية"1990م، ص 10ص11**

**2/التحليل الإئتماني:**

يهدف هذا النوع من التحليل إلى معرفة الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقويمها من خلال المقارنة بين الفوائد المتوقع الحصول عليها من إقراض العميل، والمخاطرة التي قد تنتج عن عجزالعميل عن الوفاء بالتزاماته.يعتبر التحليل المالي المصدر الأساسي للمعلومات التي تمكّن من إتخاذ القرارالمناسب.

أهم المؤشرات في هذا المجال، مؤشرات السيولة في الأجل القصير–مؤشرات الرفع المالي–مؤشرات السيولة في الأجلين القصير والطويل. كذلك يهدف التحليل الإئتمان إلى التعرّف على مقدرة المدين على السداد اي الوفاء بالتزاماتة المالية إتجاه المقرض كما يسلك هذا الإتجاه الدائنون في الأجل القصير وفي الأجل الطويل بقصد الحصول على المعلومات.

أ.مقدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين وتسديد الفوائد عند الإستحقاق.

ب.سياسات التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأس مال المنشأة.

ج.مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم على المنشأة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيها لو تعرضت المنشأة لتصفية أوإفلاس.

د.مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقييم أصولها.1

**3/تحليل تقييم الأداء:**

تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم كفاءتها وربحيتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لايتم إلا من خلال إستخدام أدوات التحليل المالي. كما يهم إدارة المشروع لإستخدام نتائج التحليل ومؤشراته في أغراض الرقابة والتخطيط وتقويم الأداء ويعتبر التحليل المالي أداة مثالية في هذا على البيانات المالية المنشورة ويمتد إلى البيانات المالية ذات الصلة بنشاط المشروع، واهم المؤشرات المفيده في تحليل هذا المجال هي: مؤشرات النشاط–الربحية–إدارة الأصول والخصوم.

---

**1. د.محمد مطر، مرجع سابق، ص3**

**4/ تحليل الإندماج أوالشراء:**

وهو عبارة عن تكوين مشروع جديد كنتيجة لإنضمام وحدتين إقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية.

**5/ التحليل من أجل التخطيط:**

تتعرض المؤسسات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات ولايتم ذلك من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة بإستعمال أدوات التحليل المالي.بإستعمال التحليل المالي يقوم المشروع بعملية تخطيط منظم لمواجهة التغيرات المستمدة التي تتعرض لهاأسواق المنتجات أوالخدمات وذلك بوضع تصورللأداء المستقبلي إستناداً إلى مؤشرات الأداء عن الفترات الماضية بإستخدام التحليل المالي. وقد تعرض هذا المفهوم لمشاكل بعض منه.

1.صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات لتنوع أنشطتها.

2. صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، والصناعات المصنفة ضمن الفئة نفسها.

3.إختلاف الظروف التاريخية والحجم ونمط الإنتاج لأن هذه العوامل تؤثر على تركيبة المؤسسة المالية.

4. إختلاف الأساليب المحاسبية بين المؤسسات المختلفة تؤدي إلى إختلاف في النتائج.

5.مدى تنوع المنتجات وتركيبة هذا التنوع النسي بالإضافة الى الموقع الجغرافي وأهداف المؤسسة. بالاضافة للمداخل التقليدية للتحليل المالي المشار إليها سابقاً، برزت حديثا مداخل أخرى يسلكها المحللون الماليون لتحقيق اغراض مهمة ومتخصصة مثل: –

–التحليل المالي لاغراض دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

–التحليل المالي لاغراض التنبؤ بالفشل المالي للمشروعات.

–تحليل محافظ الاستثمار –تحليل نوعية الارباح

–التحليل البيئي الاستراتيجي او مايعرف بتحليل **(SWOT)**

## أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام الى تقييم أداء المشروع وخدمة مستخدمي المعلومات الذين تربطهم مصالح مالية بالمشروع بقصد تحديد مواطن القوة والضعف والإستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لترشيد قراراتهم المالية. يهدف التحليل المالي على مستوى المشروع الى الغاء الضوء على مقدرة المشروع على الوفاء بالتزماته طويلة وقصيرة الاجل، بالإضافة الى انه يفيد في التعرف على مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأموال وادارتها وقياس قدرتها على تحقيق الأرباح.1

يرى آخرون أن التحليل المالي يستهدف تقويم الأداء أولاً وأخيراً سواء كان تقويماً شاملاً للمنشأة كلها أو أنشتطها جميعاً أم تقويم جانب معين كتحليل السيولة أو الربحية.لاحقاً أصبحت إضافات أخرى وهي تهيئة المناخ الملائم لإتخاذ القرارات الرشيدة ولرسم أفضل السياسات بتهيئة المعلومات النافعة والموضوعية والملائمة.2

أيضاً يهدف التحليل المالي لتوضيح الموقف المالي للمنشأة ومقارنته مع معايير معادلات التحليل المالي.كما تنطلق أهداف التحليل المالي من الأطراف المستفيدة منه والتي لها علاقة بالشركة يهدف التحليل المالي على مستوى المشروع إلى إلقاء الضوء على مقدرة المشروع على الوفاء بإلتزاماته طويلة الأجل وقصيرة الأجل، بالاضافة إلى انه يفيد في التعرّف على مدى كفاءة الإدارة في إستخدام الأموال إدارتها وقياس قدرتها في تحقيق الأرباح.

لاحظت الباحثة ان أهداف التحليل المالي إستناداً لما زكرسابقاً تركزت في الآتي:

1.تحديد نقاط القوة والضعف بالمنشأة.

2.تنطلق الأهداف من الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

---

**1. د.خلدون ابراهيم الشريفان، مرجع سابق، ص94**

**2. د.عبدالستارمصطفى الصياح، د.سعود جايد مشكورالعامري، الإدارة المالية،"أطرنظرية وحالات عملية"(عمان: داروائل للنشر، ط2003،1م)، ص49**

3.تقويم شامل للأداء المالي بالمنشأة ومدى فاعليتها

## الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

المجالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه محل إهتمام الكثيرين رغم إختلاف أهدافهم من استخدام التحليل المالي. كما تقوم فئات متعددة من داخل المنشأة وخارجها بالتحليل المالي للمنشأة لغرض معين تسعى اليه كما يرى آخرون أهداف التحليل المالي تنطلق من الأطراف المستفيدة منه والتي عادة ما تكون لها علاقة بالمنشأة وان هدفها الرئيسي هو الحصول على المعلومات ومن هذه الأطراف:

## المصارف:

هدفها الأساسي الحصول على مؤشرات وتستمد هذه المؤشرات من واقع الأنشطة التي يظهرها لتحليل المالي لكي يمكن الحكم على وضع المصرف وبالتالي يتم عقد ومنح القروض.

## إدارة المنشأة:

تهتم إدارة المنشأة بجميع النسب المالية المستخدمة في الحسابات الختامية مثل النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية والسيولة والربحية لمعرفة نواحي القوة والضعف في المنشأة والعمل على تحسين الأداءالمالي إن إدارة المنشأة ممثلة بالمدير المالي يمكنها القيام بتحليل أشمل وأدق من الفئات الخارجية وذلك لتوفر معلومات دقيقة غير منشورة في متناول يد المنشأة لاتستطيع الفئات الأخرى الحصول عليها وبالتالي فإن المدير المالي يمكنة التوصل إلى نتائج يعتمد عليها ويوثق بسلامتها بدرجة أكبر من الفئات الأخرى.كمايرى آخرون أن إدارة المنشأة يتعين عليها الحصول على البيانات المالية والمحاسبية التي تساعدها في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمارات والسياسة المالية وسياسة توزيع الحصص.

## الدائنون:

إن أصحاب الديون قصيرة الأجل هم الدائنون التجاريون والمصارف، وهؤلا يهتمون في المقام الأول بالسيولة المالية في المنشأة، والتأكد من قدرتها على السداد في المدى القصير من خلال التحليل المالي بوساطةالنسب الدالة على السيولة. أما أصحاب الديون طويلة الأجل ومنهم حملة السندات التى تُصدرها المنشأة وأصحاب القروض طويلة الأجل فيركزون بالدرجة الأولى على ربحيتها وهيكلها المالى والمصادر الرئسية للأموال وإستخداماتها فى الوقت الحاضر والتوقعات عن هذه الأمور فى المستقبل القريب والبعيد وذلك للتأكد من قدرة المنشأة في المدى الطويل والقصير على النهوض بأعباء التزامهاتها الثابتة من فوئد وسداد أقساط، أي مقدرتها على خدمة ديونها بشكل جيد وفعّال إذ أن الدائنين بغض النظر عن نوعهم يركزون على تحليل رغبة المنشاة في السداد وقدرتها عليه.بصفه عامة يركز الدائنون عل السيولة ومدى سلامة المركزهم المالي.

## المستثمرون:

أما المستثمرون في أسهم المنشأة سواءً منهم حملة الأسهم العادية أم الممتازه فإن إهتمامهم بنْصب على القدرة الإيرادية للمنشأة، اي قدرتها على تحقيق أرباح فى الوقت الحاضر وفى المستقبل، وعلى سياسة توزيع الأرباح المتبعة، وعلى مدى ثبات هذه الأرباح والتوزيعات ومدى إمكان نمو المنشأة نفسها فى أعمالها وتاثير ذلك على أرباحها وعلى القيمة السوقية لأسهمها. يساعد التحليل المالي المستثمر في التعرف على أداء المؤسسه وربحيتها وسياسة توزيع الأرباح.

## المساهم:1

يهتم المساهم بصفة أساسية، بالعائد على المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمشروع فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالاسهم التي يمتلكها أويتخلى عنها، فالتحليل المالي يعتبر مفيداً للمساهم في تقييم هذه الجوانب.

---

**1.د.عبد الغفار حنفي وآخرون، الإدارة المالية، (الاسكندرية: الدارالجامعية،1997م)، ص49.**

**بيوت الخبر المالية:**

أما بيوت الخبرة المالية فتقوم بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أوبناءً على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المنشأة سواء من داخلها أم من خارجها وتقدم خدماتها فى هذه الحالات مقابل أجور تتقضاها وتركز فى تحليلاتها على الناحية التى ترغب فيها الفئة المشتركة بتلك الخدمة.

**أصحاب المنشأة:**1

أصحاب المنشأة هم المساهمون أوالشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية ويرتبط هؤلاء بالمنشأة الإقتصادية

بشكل رئيسي لذا نجد أن إهتمامهم بنتائج التحليل ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفيرالسيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

**سماسرة الاوراق المالية:**

تهدف للتعرف على التغير في أسعار الأسهم وأسهم الشركات التي تشكل إستثمار جديد.

## نقاط الضعف في التحليل المالي:

تتلخص مصادر نقاط ضعف التحليل المالي بأربعة مصادر هي:

**اولاً: طبيعة النّسب وحدود إستخداماتها:**

فيما يتعلق بطبيعة النّسب المالية فإن المظهر الخارجي للنسبة المالية يوحي بأنها كاملة ودقيقة

---

**1.د.شاكرمحمد، د.عبدالنصرنوروآخرون، التحليل المالي"مدخل صناعة القرارات"، (عمان: داروائل للنشر، ط2 ،2005م)، ص 18،19**

ونهائية مما يدعو الكثيرين إلى المبالغة في أهميتها في الدلالة على المركزالمالي والنقدي والإئتماني، ولكن هناك بعض

العوامل التي تحد من أهمية النسب المالية في هذا المجال وهي: -

1. تعتمد النسب المالية على بنود الميزانية وحساب الأرباح والخسائر في التعبير عن بنود هاتين القائمتين على التقدير، وإختلاف الطرق المحاسبية المقبولة وتعددها.

2. أن تحليل النّسب ساكن وتصفوي في طبيعتة، حيث تقاس كفايتة وسيولتة وربحيتة وقدرتة على السداد في لحظة معينة هي اللحظة التي أعدت فيها الميزانية وحساب الأرباح والخسائر.

3.النسبة في حد ذاتها أرقام بلا دلالة إلا إذا قُورنت برقم آخر وهذا يستوجب إستعمال المعايير المختلفة.

4. من الصعب تحديد أسباب التغير في النسبة فقد يكون إرتفاع النسبة مسبباعن: -

ذيادة البسط وثبات المقام او ثبات البسط ونقص المقام، ذيادة البسط ونقص المقام، ذيادة البسط وذيادة المقام لكن الذيادة في البسط أكبر من النقص في المقام، نقص البسط والمقام معاً ولكن نسبة النقص في البسط أقل من نسبة النقص في المقام.

## ثانياً: المحلل المالي شخص من خارج المنشأة:

يعني أن المحلل المالي يعتمد على البيانات المنشورة ولن يستطيع أن يتعمق أكثر من الحد الذي تسمح به تلك البيانات ومن المعلوم أن هناك معلومات قيمة كثيرة في غاية الأهمية بالنسبة للتحليل المالي لاتنشرها المنشأة ولايستطيع إلا من هم في مراكز بارزة في تلك المنشأة أن يُلمو بها.

## ثالثاً: إختلاف الطرق المحاسبية

على المحلل المالي أن يدرك أن المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها للقيام بأعمال التحليل تحتوي على كثير من الحكم الشخصي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك إستهلاك الأصول الثابتة فإن هناك عدة طرق

لحساب قسط الإستهلاك، وتدخل عوامل ملموسة في تقديرقيمة تعيين طريقة حساب هذا القسط تؤثر على حجم الأرباح الصافية للمشروع وحجم مصاريفه وكذلك إحتياطي الديون المشكوك فيها لايخرج عن كونه توقعات عن مدى قابلية كل حساب للسداد وقد تصدق هذه التوقعات وقد لاتصدق، أي أن قسط الإستهلاك وإحتياطي الديون المشكوك فيها لاتُصور حقيقة الإستهلاك الفعلي أوالديون المعدومة.

## رابعاً: عدم ثبات وحدة القياس

المقصود بوحدة القياس هو وحدة النقود، فالنقود كما هو معلوم تخدم كوسيلة للتبادل وكمستودع للقيمة وكوحدة لقياس المعلومات أو حجم الثروة، وعلى الرغم من أن وحدة النقود كالدينار والدولار والجنيه يستمر التعامل بها فترات طويلة كأداة للتبادل وكمستودع للقيمة وكوحدة للقياس إلا أن قيمتها أوقوتها الشرائية غيرثابتة بسبب عوامل التضخم وإختلاف معدلاته بين سنة وأخرى على المستوى الداخلي وبسبب تغيّر أسعار الصرف وإختلاف هذه الأسعار بين سنة وأخرى.

## أدوات التحليل المالي:

أدوات التحليل المالي المتاحة للمحلل المالي متعددة ولاتوجد أداة تحليلة معينة يمكن وصفها بأنها تجمع أغراض التحليل وقد يستخدم المحلل أكثرمن أداء تحليلية للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل المالي. كما نعْني بالتحليل المالي مجموعة الأدوات الإقتصادية والرياضية والإحصائية المستخدمة في تحليل مختلف الأنشطة الإقتصادية التي تُمارس في الوحدات الاقتصادية.

### تستخدم في التحليل أدوات متعددة يمكن تقسيمها الى:1

1-أدوات التحليل التقليدية باستخدام النسب المالية والرسوم التخطيطية لتوضيح عملية التحليل.

2-الأدوات الحديثة وتشمل الطرق الرياضية والإحصائية والمصفوفات والبرمجة الخطية كما يمكن إستخدام الحاسوب في إعداد برامج تحليلية تستخدم في معالجة كثير من المشكلات التي تواجهها الشركات من خلال خزن المعلومات ومعالجتها ثم ظهور مخرجاتها.

---

**1. د.عبد الستار مصطفى واخرون، مرجع سابق، ص52**

كما يرى آخرون أن أدوات التحليل المالي هي:1

1-مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة:

تركز هذه الأداة على المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة حيث تبين التغيرات التي تطرأ على كل بند.

2-مقارنة الإتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسي:

**وتساعد هذه الأداء في التعرف على التغيرات على مدى أكثر من سنتين لتفادي عيوب المقارنة من سنة لأخرى.**

3-التعرّف على الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات (التحليل الهيكلي) تقدم

هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية من خلال تركيزها على عنصرين هما

مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر.

4-قائمة مصادر الأموال وإستخداماتها.

5-التحليل المالي بالنسب:

يعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي.

6-الميزانيات النقدية التقديرية أو كشوفات التدفق النقدي.

7-القوائم المالية التقديرية.

8-تحليل التعادل:

هدف هذه الأداة التعرف على حجم المبيعات أو عدد الوحدات اللازم بيعها بسعر معين لتصل المؤسسةالى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفراً أو التعرف على عدد الوحدات التي يجب بيعها.

1.د.محمد مطر، مرجع سابق، ص146

## منهجية التحليل المالي:

يحدد منهج التحليل المالي على ضو الغرض الذي يسعى اليه مستخدم البيانات المالية والذي على ضؤه يحدد الأسلوب المناسب للتحليل المالي وهذا المنهج يستند على مبادئ عامة ورئيسية.1

منهجية التحليل المالي هي الإطار العام الذي يتم به إجراء عملية التحليل وإستخدام الطرق والأساليب المختلفة للتحليل المالي بفعالية حيث تتمثل الأساليب في:2

### أساليب التحليل المالي:

1-التحليل المالي الرأسي(العمودي)

2-التحليل المالي الأفقي

3-المركز النسبي

### 1.التحليل المالي الرأسي:

ينطوي التحليل المالي الرأسي على دراسة العلاقات الكلية من بنود القائمة المختلفة في تاريخ معين. وهو تحليل يتصف بالسكون لإنتفاء البعد الزمني عنه والثبات، ويساعد على تقييم إدارة المنشأة فيتلك الفترة وإكتشاف نواحي الضعف والقوة، ولكنه يظل بحاجة لأن يُدعم بالتحليل الأُفقي وبإستخدام لمركز النسبي، ويتم ذلك عن طريق النسب. والتحليل المالي الرأسي تحليل يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة حيث أنْ المقارنة تتم فى نفس الفترة.

1.د.فيصل جميل السعايدة، مرجع سابق ص 111,110

2.د.خليل الشماع، التحليل المالي للعميل المصرفي، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،1988م)، ص14

## 2.التحليل المالي الأُفقي:

تُقاس نسبة التحليل المالي الأفقي عن طريق وضع القوائم المالية في شكل مقارن، كما يوجد نوع آخر من التحليل الأفقي يعرف بتحليل نسب الإتجاه ويقوم على وضع البيانات المالية لعدة سنوات في وضع مقارنة بالنسبة لسنة الأساس وتكون سنة الأساس 100% وتنْسب بيانات السنوات الأخرى إلى هذا الأساس، كما يقوم التحليل المالي الأفقي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن، اي تتبع حركة هذا البند ذيادتاً ونقصاناً كما يسميه البعض بالتحليل قياساً بالزمان، ويُمكن القيام بهذا التحليل في حالة النّسب المالية حيث تتم مقارنة نسبة ما بمثيلاتها المعدة عن فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبرالزمن ويُساعد في إتخاذ القرارات المناسبة

يتم التحليل الأفقى بمقارنة عنصر معين فى الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين. ويُعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الإتجاهات ويساعد في معرفة إتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي أوقائمه الدخل خلال فترة زمنية، كما يساعد على تقييم أداء الإدارة من خلال إتجاه النسب نحو التحسن وإتخاذ القرارالمناسب بشأنها، ومحاولة التنبؤ بما سيكون علية الوضع مستقبلاً فى المنشأة.والحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها.1

## 3.المركز النسبي:

يسمى هذا النوع من التحليل قياساً بالمكان، ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمنشأة بالنّسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة وتُؤدي هذه المقارنة إلى إكتشاف إنحرافات المنشأة عما هو سائد في الصناعة وعندها يمكن للإدارة تقييم أدائها بالنسبة لمثيلاتها، تقييم ربحية المنشأة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها، إتخاذ الإجراءات التصحيحية الازمة لتحقيق التوازن بينها ومثيلاتها في الصناعة وخاصة في حالة الإنحراف السالب بعد إكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الإنحراف.

---

**1. كراجة وآخرون، مرجع سابق ص 166**

# المبحث الثاني

## مفهوم تقويم وكفاءة الأداء المالي ومؤشرات تقويم كفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية

### مفهوم الأداء المالي:

يُقصد بمفهوم الأداء المخرجات أوالأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها. 1

الأداء يتطلب أن توجه كل وظيفة نحوأهداف المنظمة وبالتحديد فإن وظيفة كل مدير يجب أن تركز على نجاح المنظمه ككل ويجب توجيه الأداء المتوقع من المدير نحو أهداف الأداء الخاصة بمنشأة العمل، وأن تقاس نتائجه بواسطة الإسهام الذي تشارك به هذه النتائج في نجاح منشأة الأعمال.2

### مفهوم تقويم الأداء المالي:

يحتل تقويم الأداء المالي مكانة متميزة لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المنشأة ومدى تحقيقها لأهدافها، وقد اختلف الباحثون حول مفهوم تقويم الاداء وأدواته ومعايره والأسلوب المنهجي الذي يعتمد في تطبيقه، ماإذا كان محاسيباً أم إدارياً أم إقتصادياً أم إحصائياً، جاء هذا التباين في وجهات نظر الباحثين من الزاوية التي ينظر بها كل منهم ومن تلك التعريفات الاتية:

تقويم الأداء هو "عملية إتخاذ القرارات بناءً على معلومات رقابية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة للمشروع بما يحقق الأهداف المحددة من قبل"3

---

**1. د.توفيق محمدعبدالمحسن، تقييم الأداء في إطارمتكامل للمعلومات، (بيروت: دارالنهضة العربية،1997م)، ص3**

**2. د.بيتردراكي، الإدارة"المهام–المستويات–التطبيقات"ترجمة اللواء محمدعبدالكريم، الدارالدولية للنشر.**

**3. د.علي السلمي، تقويم الأداء في إطار متكامل للمعلومات، (مجلة الإدارة المالية، العدد، الأول 1976م)، ص41.**

يعتبر تقويم الاداء المالي للمنظمه "قياساً للنتائج المحققة أوالمنتظرة في ضو معايير محدده سلفاً".1 تقويم الأداء يهدف الى "دراسة الأهداف المرسومة وتلك المحققة فعلاً وإيجاد الإنحرافات بينهما ووضع الحلول لتصحيح هذه الإنحرافات"1

كما تم تعريفه بانه "الركيزة الأساسية في تحسين الاداء ورفع كفاءته لأنه جوهر الرقابة من أجل تحليل الإنحرافات المترتبة على عملية التقويم بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحيه لضبط سلوك التخطيط والنتائج من التنفيذ الفعلي"

يمكن تعريف تقويم الاداء "نظام مرن لتخطيط الربحية يتطابق مع الهياكل التنظيمية ومراكز الربحية المسؤلة بها، ويتكامل مع مختلف أجزاء التنظيم والوقوف على مدى تحقيق الإدارة كل التقويم لمسؤليتها المحددة، والتعرف على مدى مسؤلية الإنحرافات وعن مساهمة كل مركز ربحية في الخطة الشاملة وإتخاذ القرارات المصححة نحو تحقيق الأهداف مع الأخذ بالإعتبار البيئة المحيطة.2

يعني تقويم الاداء للمنظمة تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الإستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة.

كما يقصد بعملية تقويم الاداء قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا املاً في إكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف، وحتى يتاكد عدم تحقيق الأهداف أو النتائج في ظل الاداء المتوقع فان هذا يعني وجود فجوة الاداء، كما تحدد عملية تقويم الاداء بكونها عملية مرشده للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو منشات الأعمال نفسها تحصل على مواردها وتشفع منها بفعالية وكفاءة في سبيل تحقيق أهدافها، ومن خلال مازكر سابقا يظهر الأداء كظاهرة وتقويم الاداء كحال

---

**1.د.جاري ديسلر، إدارة الموارد البشرية، ترجمة محمدسيدأحمد، (الرياض: دارالمريخ،1999م)، ص422**

**2. د.زين العابدين سعيد حسن فارس، تطوير مقترح لنموزج فارمر كأساس لتحسين منهج تقييم الأداء الإقتصادي في الشركات متعددة الجنسيات، مجلة المال والإدارة، ال عدد172،1993، ص70**

ينظر الى عملية تقويم الاداء على انها عملية مراقبة ولكن في الحقيقة ان عمليات تقويم الاداء هي جزء مهم في الرقابه الكليه والغاية من تقويم الاداء تحديد المشكلة التي قد تعترض اداء المنشاة. في إطار هذا المضمون يشير البعض ان عملية تقويم الاداء انها شكل من اشكال الرقابة يركز على تحليل النتائج التي توصل اليها بهدف الوقوف على تحقق أهداف المنشاة في إستخدام الموارد لمتاحة أفضل إستخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية.

## فوائد تقويم الأداء

1.يعتبرتقويم الأداء أهم الركائز التي تُبني عليها عملية الرقابة، بمعنى أن تقويم الأداء هو المحصلة التي من أجلها كانت الرقابة ولولاها لما كانت العملية الرقابيه أصلاً فلا فائدة للرقابة بدون إتخاذ قرارات تجاه الإنحرافات والتي تكون بتقويم الأداء.

2-يفيد تقويم الأداء بصوره مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف، وذلك من خلال العملية المستمرة للرقابة والمتابعة الدقيقة والتي من خلالها يسهُل تحديدالإنحراف ومن ثم تقويمه.

3-كما يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الهامة سواء التطور أو الإستثمار أوعند إجراء تغيرات جوهرية مثل شراء ماكينات تغيّر المنتجات وغزو أسواق جديدة، أي تتيح للمنشأة فرص التوسع وزيادة الإنتاج وذلك من خلال المعلومات المتوفرة من خلال المتابعة الدقيقة لسير الخطط فاذا كان الإنحراف إيجابياً عن الخطة الموضوعة كان ذلك إلزاماً على المنشأة أن تقوم بتدعيمة وذلك من خلال التوسع والتطور وزيادة إنتاجها وفتح قنوات توزيع جديدة.

4-يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى الصناعة أومستوى الدوله، وذلك من خلال المعلومات التي تتوافر أثناء عملية التقييم والتي تجعل الإدارة أكثر دراية باتجاهات المنشأة.1

---

**1.د.حمزة محمد الزبيدي، إدارة الإستثمار والتمويل (عمان: دارحنين للنشر،2002م)، ص70**

إن عملية تقويم الاداء لايمكن أن تتحقق إلا من خلال القيام بعدد من المراحل منها.

1.وضع المعايير التي سوف تستخدم في قياس الاداء.

2.قياس الاداء الفعلي ومقارنته مع الاداء المخطط.

3.إتخاذ الإجراءات الازمة لتحسين الاداء.

طرق تقويم الأداء:

تتعد طرق تقويم الاداء في المنشآت الاقتصادية، ويمكن تقويم الاداء من خلال تطبيق الانظمة التالية.1

**1.نظام الموازنات التقديرية:**

**يعد وسيلة ممتازة لتقويم الاداء، بالأخص الموازنات المرنه وذلك من خلال خطة** لمختلف أنشطة المشروع ومقارنتها مع النفقات والموارد الفعلية وملاحظة الانحرافات ومعالجتها.

**2.نظام محاسبة التكاليف المعيارية:**

يقتضي هذا النظام حساب تشغيل لكل نشاط او قسم، يشمل من جهة **التكاليف الفعلية، ومن جهة اخرى الانتاج مقيم بتكاليف معيارية، ومن ثم التعرف على مواطن الضعف والقوة.**

**3.نظام الادارة بالاهداف:**

**يتم تقويم الاداء عن طريق اعتماد الادارة بالاهداف وذلك لتحديد الاهداف لكل نشاط** وتتبع نسب تحقيق الاهداف وتقويمها واعادة تحديدها في ضو نسب تنفيذ الاهداف.

**4.النسب المالية:**

عبارة عن معدلات او نسب تستخدم لتقويم الاداء الشامل او اداء قسم معين من الاقسام وتساعد في عملية الرقابة والتخطيط المالي.

---

**1. د.فلاح حسن الحسيني وآخرون، مرجع سابق، ص233.**

## الأركان الأساسية لتقويم الأداء:

حتى يتحقق الاداء أهدافه لابد من وجود أركان اساسية تتمثل في الآتي:1

1.وجود أهداف محددة سلفا: من المسلم به أن التقويم لايوجد إلا حيث توجد أهداف محددة سلفاً وقد تكون في صورة خطة أوسياسة أو معيار أونمط أو قرار، فاللوائح المالية وقوانين الموازنه وماتتضمنه من قواعد وضوابط وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية أهداف محددة مسبقاً تتم على أساس الرقابة.

2.مقياس الأداء الفعلي: يتم قياس أوتقدير الاداء الفعلي عادة بالإعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفير عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع إستخدام الالآت المستحدثة متى كان ذلك مناسباً بسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير على من بيده سلطة إحداث التغيير وإتخاذ القرارات الخاصة بها فإن عامل السرعة له أثره في فاعلية النظام المحاسبي.

3.مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف: يتم مقارنة الاداء الفعلي بالمستهدف لتحديد الخطأ والإنحراف، ليس هذا فحسب بل ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء في المستقبل لإجراء التصويت اللازم ويجب أن يزكر التقويم على الإنحرافات الهامة وإن وجود صفوف مدرجة يؤدي الى سرعة إكتشاف الإنحرافات وتسهيل المقارنه بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة.

4.إتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الإنحرافات

إن إتخاذ القرار لتصحيح إنحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة من الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الاداء الفعلي ومقارنة ذلك الاداءالمحقق بالهدف المخطط، فإن تحليل الإنحراف وبيان إنسيابه يساعدعلى تعدد الموقف وإتخاذالقرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب محدداً بوضوح نوع التصحيح المطلوب آخذاً في الإعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

---

**1.د.حسين علي سليمان، مفهوم تقويم الاداء، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، العدد الثالث، السنة السادسة،1998م، ص 26.**

## مقاييس الأداء:

قياس الاداء في جوهره وسيلة يمكن من خلالها تقييم فاعلية القرارات المتخذه داخل المؤسسات بالشكل الذي يجعلها قادره على تقييم نجاح أوفشل تخطيطها الإستراتيجي، وذلك لأن فكرة نجاح المؤسسة تنبع من خلال ادائها المنعكس من قراراته المتخذه فيما يتعلق بالأهداف والإستراتيجيات، كما يعد قياس الاداء وسيلة للحكم على نتائج المؤسسة فيما إذا كانت هذه النتائج جيدة أوسيئة.ومن تلك المقاييس:

**1.مقياس الفعالية:** تعني الفعالية درجة تحقيق المنشاة لاهدافها المحددة، الرئيسية والفرعية كما يوضح هذا المقياس درجة الانحراف عن الاهداف المحددة مما يساعد في امكانية تلافيها مستقبلاً.

**2.مقياس الانتاجية:** يرتبط مفهوم الانتاجية بالعلاقة بين المنتجات وبين عناصر الانتاج اي يعني علاقة بين مدخلات مخرجات.

**3.مقياس الكفاءة:** يعني مقياس الكفاءة إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، اي العمل على تقليل الموارد المستخدمة سواء بشرية أم مادية.

**4.المقاييس المالية:** ترسم المقاييس المالية صورة لاداء المنشاءة خلال السنة المالية مما يسهل مقارنتها مع السنوات السابقة.

## الجهات التي تقوم بتقويم الأداء المالي للمصارف التجارية

يعتمد النظام المصرفي على قياس وتقييم الأداءعلى عدة جهات مثل وزارة المالية ومؤسسات الاستثمار ومن قبل المساهمين والمودعين لتحديد كفاءة العمل المصرفي وتحليل وتقسيم مستويات الإدارة، ويفترض ان يوفر التقييم معلومات وافية عن نقاط الضعف والقوة خلال فترة زمنية معينة مما يوفر وسيلة كفئة لترشيد الأداءوتقويمه.1

---

1. **دحسن بشير محمد نور–الخرطوم** Sudaneseon line.com

## علاقة التحليل المالي بتقويم الأداء:

يساعد التحليل المالي المدير المالي والاطراف الخارجية ذات المصلحة من تقييم الاداء المالي للشركة، من خلال المقارنة بين نسب الشركة على مدار عدة سنوات سابقة، للتعرف على التطور في هذه النسبة إتجاهات هذا التطور.1

## كفاءة الأداء المالي:

ولتقويم مدي نجاح تحقيق أهداف المشروع يُستخدم التحليل المالي في تقويم كفاءة أداء عمليات المشروع. كما يعمل التحليل المالي على الإستفادة من بيانات القوائم المالية للوصول إلى مؤشرات تُوضح مدى كفاءة أداء عمليات المشروع إستناداً إلى أساليب عملية تعطي صورة فاعلة عن نشاط المشروع، وتُمكّن من إلغاء الضو على نقاط الضعف في عمليات المشروع المختلفة.أما فيما يتعلق بمفهوم الكفاءة لايوجد تعريف محدد حيث تعددت التعريفات التي تناولته.

عرفت الكفاءة على أنها "تشير إلى البعد الإقتصادي في طريقة تحقيق الأهداف، وإلى نسبة المخرجات إلى المدخلات، إذ يتوجب تحقيق الأهداف بالموارد الموجودة وهي موارد محددة، مما يستلزم إدارتها بشكل إقتصادي يعكسه مستوى المخرجات قياساً إلى المدخلات".2

يمكن تعريفها بانها"تحديد مدى قدرة المنظمة على تحقيق قدرمعين من المخرجات بإستخدام قدر أقل من المدخلات وبالتالي فهي تشير إلى مدى قدرة المنظمة على تخفيض تكاليف الإنتاج.3 الكفاءة تعني"القدرة على الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة كما تعني الوصول الى أفضل علاقة ممكنه بين المدخلات والمخرجات، ويمكن الاشارة الى الكفاءة بانها انجاز الكثير بأقل ما يمكن اي العمل على تقليل الموارد المستخدمة سواء كانت بشريه او مادية".4

---

**(1) د.حسين علي سليمان، مرجع سابق ص26**

**(2) أ.د.محمد قاسم القريوتي، نظرية نظم المنظمات، (الإسكندرية: الدارالجامعية،2002م)، ص199.**

**(3) د.سمير ابوالفتوح صالح، المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، (المنصورة: جامعة المنصورة،2004م)، ص756.**

**(4) د.فلاح حسن الحسيني واخرون، مرجع سابق، ص227. 26**

عرف إصطلاح الكفاءة على أنه"القدرة على تحقيق الهدف المحدد، وجاء في موسوعة العلوم الإجتماعية أن الكفاءة هي نسبة بين المستخدم والمنتج اي بين المدخلات والمخرجات، وبين الجهد المبزول والنتيجة المتحصل عليها، بين النفقات والايرادات وبين النفقات والنتائج".1

لاحظت الباحثة أن المفاهيم اعلاه ركزت على نقتطين هامتين هما القدرة على تحقيق الأهداف ووصف الكفاءة بانها علاقة بين مدخلات ومخرجات.

## التحليل المالي بالنّسب:

كفاءة الأداء المالي لأي مؤسسة تتم من خلال إستخدام النّسب المالية المختلفة، فالمحلل المالي يستطيع تقييم أداء المنشأة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة ومدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والإستثمارية. فمن خلال ربط النسب المالية للشركة لفترات متتالية يمكن التوصل إلى إتجاهات أداء الشركة نفسها كما يمكن بمقارنة النّسب المالية للشركة مع معايير الصناعة لنفس الفترة ألحُكم على أداء الشركة بالمقارنة مع القطاع الإقتصادي الذي تعمل فيه.

يُشكّل التحليل المالي بإستخدام النّسب المالية أفضل الوسائل لتوضيح العلاقات بين البنود المختلفة المدرجة في الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والأطراف المهتمة بإستعمال المعلومات المتحصلة من حساب النّسب المالية. يمكن تعريف النّسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية.2

كما يعتبر أسلوب التحليل المالي الأسلوب الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال لما تتوفر له من مؤشرات مالية يمكن الإستفاد منها في تقييم أداء الشركة.

---

**1. د.محمد سعيد عبد الفتاح ود.محمدفريد الصحن، الاسكندرية: الدارالجامعية،2003م ص 377.**

**2. د.محمد مطر، مرجع سابق، ص 136.**

النسب المالية من أقوى الأدوات المالية المستخدمة في التحليل المالي والإداري ونعني بها العلاقة الرقمية أو الكمية بين بندين أو متغيرين.1

النسبة المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لاقيمة له إلا إذا قُورن بنسبة أُخرى مماثلة، تسمى بالنسبة المرجعية.2

والتحليل المالي بالنسب يعني إيجاد علاقة كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل فبقسمة الأُصول المتداولة على الخصوم المتداولة نستطيع التعرّف على قدرة الأصول المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.

## تقسيم النّسب المالية:

تقسم النّسب المالية حسب مصادر المعلومات وحسب الظواهر الإقتصادية كالأتي.

**1/ النّسب المالية حسب مصادر المعلومات:**

نسب الميزانية.

نسب قائمة الدخل.

نسب قائمة الأموال.

النسب المختلفة.

**2/ النّسب المالية حسب الظّواهر الإقتصادية:**

يمكن تصنيفها لخمس مجموعات هي

نسب السيولة

نسب النشاط.

---

**1. د.محمد يونس خان واخرون، الادارة المالية (نيويورك: جون وايلي واولاده،1986م)، ص52.**

**2. د.عبدالغفارحنفي وآخرون، الإدارة المالية، (الإسكندرية: الدارالجامعية)، ص71**

نسب المديونية.

نسب الربحية.

نسب السوق.

## النسب المالية حسب الظواهر الاقتصادية:

**أولاً: نسب السيولة:** تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركزالإئتماني للمنشأة الذي يعبرعن مدى مقدرة المنشأة على الوفاء بإلتزاماتها المالية القصيرة الأجل فاذا كانت نسبة السيولة قليلة يعني ذلك عدم مقدرة المنشأة على تسديد ديونها القصيرة الأجل وقد تكون في حالة عسر مالي وإذا كانت مرتفعة أي أن المنشأة غير قادرة على إستقلال أموالها بشكل مربح، وان تصبح الأموال مقيدة بموجودات متداولة تدر عائدا قليلا ولذلك فمن الأفضل أن تكون نسب السيولة عند المنشأة معقولة وأهم النّسب التي تقيس السيولة هي:

**1-نسب التداول Current Ratio**

| |
|---|
| الموجودات المتداولة |
| المطلوبات المتداولة |

وهدفها قياس قدرة المنشأة على مواجهة إلتزاماتها التي تستحق في موعدها والنسبة النمطية لها م**2:1**

من الضروري دراسة محتويات الأصول المتداولة

**2-نسب السيولة السريعة:** تُبيّن مدى مقدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل دون الإعتمادعلى البضاعة والنّسبة النمطية لها هي **1:1**يجب دراسة موقف المدينين وحجم رصيدهم ونسبته الى الأصول المتداولة فقد تكون هناك ديون معدومة.1

---

**1. د.عبد الحميد مصطفى ابوناعم، أساسيات الإدارة المالية1، دن، ص200**

| |
|---|
| الموجودات المتداولة –(المخزون+مدفوعات مقدمة)<br><br>المطلوبات المتداولة |

**3-نسبة النقدية:**

| |
|---|
| الموجودات النقدية وشبه النقدية<br><br>المطلوبات المتداولة |

**4-صافي رأس المال العامل:**

يُعبر عن مدى هامش الأمان المتاح للديون قصيرة الأجل وعلى قدرة المشروع على تمويل عملياتة الجارية.

| |
|---|
| صافي رأس المال العامل =الموجودات المتداولة–المطلوبات المتداولة |

والموجودات المتداولة تشمل البضاعة، الأوراق المالية، أوراق القبض، المدينون، الصندوق، البنك المدفوعات المقدمة. أما المطلوبات المتداولة تشمل الدّائنون، أوراق الدفع، البنك (سحب على المكشوف) الضرائب، المستحقات، أرباح الأسهم.

**ثانيا: نسب النّشاط Performance or Activity**

تُستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم. وتقيس مدى كفاءتها إستخدام الموارد المتاحة للمنشأة في إقتناء الأصول ومدى قدرتها في الإستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وتحقيق أعلى ربح ممكن.

**1.معدل دوران مجموع الأصول:**

عبرهذه النّسبة يُمكن قياس مدى إستغلال مجموع الموجودات في توليد المبيعات.

| |
|---|
| صافي المبيعات<br><br>مجموع الأصول |

**2.معدّل دوران الأصول المتداولة:**

تركز هذه النّسبة على مدى إستخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويُمكن مقارنته بالمعدّل الموجود في الصّناعة التي تنتمي إليها المنشأة نظراً لعدم وجود معدل نمطي فكلما كان المؤشر مرتفعاً دلّ ذلك على الكفاءة أو إحتمال الإعتماد على رأس مال عامل قليل.

**3.معدل دوران صافي رأس المال العامل:**

إرتفاع نسبة هذا المعدّل تدلّ على كفأة إدارة صافي رأس المال العامل كما يدلّ إنخفاضه على عدم الكفاءة وتمثيلها رياضياً كالأتي:

| |
|---|
| صافي المبيعات<br><br>صافي رأس المال العامل |

**4.معدل دوران الموجودات الثابتة:**

تُستخدم هذه النّسبة كمقياس لكفاءة المنشأة في إستخدام موجوداتها الثّابتة في تقنين المبيعات.وإرتفاع النّسبة يدلّ على إستغلال الأصول الثّابتة، وإنخفضها يدلّ على الإستثمار الذائد في الأصول الثّابتة أو تعطيل بعض الطاقة.

ورياضيا =

| |
|---|
| صافي المبيعات |
| صافي الموجودات الثابتة |

**5.معدل دوران البضاعة:**

تُعبر هذه النّسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أُصولها من البضاعة، والحُكم على إدارة التسويق، وقدرتها ايضاً على إبقاء البضاعة ضمن الحد المثالي.وإرتفاع المعدّل يعني إستثمار المنشأة لأموال أقل في المخزون.ويتم تمثيلها رياضيا كالاتي:

| |
|---|
| تكلفة البضاعة المباعة |
| معدل رصيدالبضاعة |
| معدل دوران البضاعة بالايام= |
| معدل رصيد البضاعة×360او365 |
| كلفة المبيعات |

من خلال معدل دوران البضاعه بالايام تستطيع الباحثة التّعرّف على عدد الأيام التي تحتاجهاالمنشأة لبيع البضاعة ومعرفة عدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة بالمخزن.

**6.معدل دوران الذمم:**

يقيس سيولة الذمم اي قدرة المشروع على تحصيل الحسابات المدينة وأوراق القبض. وقياس كفاءة الإئتمان ومدى فعالية سياسة الإئتمان والتحصيل، فذيادة معدّل دوران الذمم أو متوسط فترة التحصيل تعني مؤشراً جيداً والعكس صحيح.

ويتم تمثيل المعدلين كالأتي:

متوسط فترة التحصيل= 360 او 365

معدل دوران الذمم المدينة

| |
|---|
| معدل فترة التحصيل= معدل الحسابات المدينة ×360<br>صافي المبيعات الاجلة |

يقصد بفترة التحصيل الفترة التي يتم تحصيل المبيعات الآجلة فيها. (1)

**7. معدّل دوران الحسابات الدّائنة:**

يقيس مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء فإنخفاض هذا المعدل وذيادة متوسط فترة الإئتمان تشير إلى تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة وإرتفاع معدل الأيام يشير على حصول المنشأة على تسهيلات إئتمانية جديدة أو مدة أطول في الوفاء.ويتم تمثيل المعدلين رياضيا كالأتي:

| |
|---|
| معدّل دوران الحسابات الدائنة= تكلفة البضاعة المباعة او(المشتريات)<br>الدائنون |

| |
|---|
| ومتوسط فترة الإئتمان= 365<br>معدل دوران الذمم الدائنة |

## ثالثا: نسب الربحية

تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، وإهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين كما تُقسّم نسب الربحية إلى:

---

**1. د.عبد الحميد مصطفى ابوناعم، المرجع السابق، ص203**

أ.**النّسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات:** تضم مجموعة من النّسب:

1-نسبة مجمل ربح العمليات إلى صافي المبيعات (حافة مجمل الربح).

تهتم هذه النّسبة بقياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصرالتي تُكوّن تكلفة المبيعات، ويتم مقارنة نسبة الشركة في السنوات السابقة مع نسب المنشآت الأخرى في الصناعة.

رياضياً = مجمل ربح العمليات

صافي المبيعات

2-نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات: تُبيّن مدى الإنخفاض في سعر البيع للوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحميل الأرباح والخسائر وتقيّم النّسبة بمقارنة نسب السنوات السابقة مع نسب المنشآت الأُخرى في نفس الصناعة.

رياضيا= صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب

صافي المبيعات

3-نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات: تُوضح إلى أي مدى يمكن أن ينخفض سعر بيع الوحدة قبل أن تتحمل المنشأة خسارة شاملة.ويُقصد بصافي الربح هنا صافي الربح الشامل الذي يأخذ في إعتبارة المصروفات الأُخرى والإيرادات الأُخرى.

رياضياً=صافي الربح بعد الفائدة والضرائب

صافي المبيعات

**ب. النّسب الناتجة عن نسبة الأرباح إلى الإستثمار:**

الهدف منها قياس ربحية الأموال المستثمرة في المنشأة، وتُعبّر عن مدى كفاءة الإدارة في إستخدام المصادر المتاحة كما يُعبّر العائد المرتفع عن كفاءة الإدارة.وتتمثل في مجموعة من النّسب التالية.

1-العائد على الموجودات (Return Assets(ROA.

رياضياً صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب

مجموع الموجودات (أومعدل مجموع الموجودات)

معدل مجموع الموجودات= الموجودات في اول السنة +الموجودات في اخر السنة

2

هناك من يرى بأن العائد على الموجودات.1 = صافي الربح بعد الضرائب

مجموع الموجودات

2-العائد على حقوق المساهمين Return ON Shareholders Eguity (ROE)

تُعتبّر هذه النّسبة مقياس شامل للربحية لأنها تأخذ في إعتبارها الربح الشامل وليس ربح العمليات، ومؤشر لإستخدام العمليات بشل مربح.

ترى الباحثة أن تحليل نسب الربحية تُمكن المصارف التجارية من معرفة الكفاءة المالية ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح ومن ثم إتخاذ قراراتها الإستثمارية والمالية فالعلاقة بين الكفاءة وتحقيق الأرباح علاقة طردية فكلما حقق المصرف أرباحاً دل ذلك على الكفاءة العالية للمصرف.

---

**1. كراجة واخرون، مرجع سابق، ص176**

**رابعاً: نسب المدّيونية:**

تعطي مؤشراً دقيقاً حول الوضع المالي للمنشأة على المدى الطويل، وتُبيّن قدرة المنشأة على سداد ديونها وإلتزاماتها الطويلة المدى، وتبيان مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال.كما يتم حساب نسب الرفع المالي بالإعتماد على بيانات الميزانية العمومية ونسب التغطية بالإعتماد على قائمة الدخل.1

## 1-نسب الرفع المالي:

**أ.نسبة الدّيون إلى حقوق المساهمين:**

تقيس إلتزامات المنشأة نحو دائنيها وعلاقتها بالأموال التي يقدمها الملاك فإنخفاض النّسبة يُعبّر عن حماية أفضل للدّائنين ومقدرة كامنة على الإقتراض.

كما يرى البعض أن الحد الأقصى لهذه النسبة في الميدان الصناعي هي( 1:1)2

| |
|---|
| نسبة المديونية = إجمالي الدّيون (قصيرة وطويلة الأجل) |
| صافي حقوق المساهمين |

**ب. الدّيون طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويلة الأجل:**

توضح مدى كفاية حقوق المالكين في مواجهة الإستثمار في الموجودات الثابتة.

رياضياً = الدّيون طويلة الأجل

الدّيون طويلة الأجل+حقوق المساهمين

---

**1. د.محمد يونس خان، د.هشام غرابية، مرجع سابق ص70**

**2. د.جميل توفيق، إلادارة المالية، (دار الجامعات العربية،1968م)، ص 110**

**ج.نسبة الدّيون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية:**

تُبيّن العلاقة بين مقدارالأموال المقدمة من أصحاب المشروع والأموال التي تأتي من الإلتزامات الجارية.وإرتفاع النسبة مؤشراً بإقتراب الخطر وإضطرار المؤسسة إلى زيادة الإعتماد على المصادر قصيرة الأجل بسبب ضعف الدّائنين على المدى الطويل.1

| |
|---|
| رياضياً = الخصوم المتداولة |
| حقوق الملكية |

**د. حقوق المالكين إلى الأصول الثابتة:**

توضيح مدى كفاية الدّائنين في مواجهة الإستثمار في الموجودات الثابتة

رياضيا = حقوق المالكين(المساهمين)

صافي الموجودات الثابة

**2-نسب التغطية:Coverage Ratios**

توضح قدرة المنشأة على خدمة ديونها من خلال ما تقدمه من ارباح.وتشمل النسب التالية.

أ.عدد مرات تحقيق الفائدة. لمعرفة قدرة المنشأة على خدمة ديونها أي دفع الفوائد والاقساط من خلال ماتحققة من ارباح.

رياضياً = الدخل قبل الفوائد والضرائب

الفوائد السنوية المدفوعة

---

**1. د.مفلح عقل، إلادارة المالية"معهد الإدارة المصرفية" 1989م،ص179**

ب.نسبة خدمة الديون طويل الاجل: تقيس قدرة المنشأة على سداد اقساط القروض طويلة الاجل من أرباحها.

= صافي الربح+الاستهلاك+الاطفاءات

أقساط القروض

ج.نسبةالتغطية الشاملة:Market Ratios

سميت بنسبة التغطية الشاملة في المقام جميع الالتزامات على الشركة خارج نطاق تكاليف العمليت.

= الدخل النقدي المتاح لمواجهة الالتزامات الثابتة

الالتزامات الثابتة

**خامسا: نسب السوق Market Ratios**

تخدم هذه النّسبة محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات، والمستثمرين الحاليين والمرتغبين في التعرّف على إتجاه أسعار الأسهم السوقية.وتضُم النّسب التالية:

1-عائد السهم العادي Earnings per Share

تنبع أهمية العائد على السهم من أنه مؤشراً جيداً لقياس كفاءة الأداء للمؤسسات المالية، وضروري للتنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها ومعدلات النمو المتوقع تحقيقها والقيمة المستقبلية للأسهم وكذلك وضع السياسات الخاصة بالأرباح.

= صافي الربح بعد الضريبة_ توزيعات الأسهم الممتازة

عدد الأسهم

2-نسبة سعر السهم إلى عائده Price Earning Ration

تقيس التوقعات المستقبلية للشركة في السوق، فإرتفاع النّسبة يعطي مؤشراً إيجابياً في المستقبل.

= القيمة السوقية للسهم

العائد المحقق على السهم

3–نسبة المدفوع من الأرباح. تُوضح نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح القابل للتوزيع

= حصة السهم من الأرباح الموزعة

الأرباح المحققة بعد الضرائب وحملة الأسهم الممتازة

4– عائد التوزيع Dividend

تفيد في الحكم على فرص الإستثمار بالإضافة للنّسب الأُخرى.

=حصة السهم من الأرباح الموزعة

سعر السهم السوقي

## معايير التحليل المالي:

المعايير هي أرقام تستخدم كمرجعية للحكم على مدى ملائمة وضع ما.كما أنها تمكن المحلل المالي من الحكم على المنشأة من نواحي عدة من خلال مقارنة النسب الخاصة بالمنشأة مع النسب المتوفرة في الصناعه أوالنسب المتعارف عليها، لان النسبه الواحده لاتشير لوحدها الى صوره متكامله مالم تدرس مع غيرها من النسب من جهة، ومالم تقارن بمعيار معين فالمحلل المالي للبيانات المالية يعتمد على مجموعة من المعايير عند قيامه بعملية التحليل المالي وهي:

**1.المعايير المطلقة:**

هي النّسب والمعدلات التي تُستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من إختلاف نوع الشركة والصناعة ووقت التحليل، ويؤخذ عليها أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل الشركات.وكما يأخذ هذا المعيار صفة ثابتة أو مقدار ثابت ويستخدم لمقارنة ماهو فعلي أو مستحق معه.

**2.معيار الصناعة:**

هو المتوسط السائد في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة فيما يتعلق بالناحية موضوع التحليل. يُستخدم هذا المعيارلصناعة محددة وتتم مقارنة أداء الشركة في صناعة ما بمعيار تلك الصناعة الموضوع من قبل غرف الصناعة والإتحادات الصناعية في البلد وإذا كان هناك تطابق أو فرق بسيط فإن المؤسسة تعمل ضمن المعدل السائد، وإن كانت نسبة المؤسسة أعلى من المعدل فتقيم بأنها أعلى من المعدل أما إذا كانت أقل فتقيم على أنها أقل منه.كما تقوم معظم الشركات بوضع معايير ومؤشرات أونسب يمكن من خلالها الحكم على وضع الشركة أو مقارنة الوضع الحقيقي للشركة مع هذه المعايير ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية.

**3.المعيار التاريخي:**

هو المتوسط الذي كان سائداً في الشركة فيما يتعلق بالناحية موضوع التحليل.ويعتمد هذا المعيارعلى دراسة أداء الشركة في الماضي وإعتباره معياراً للحُكم على أدائها الحالي وإتجاهاته وعادة يُستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة وبعد ذلك يُستخرج المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية.ويستند هذا المعيار على مؤشرات تاريخية مستخرجة من كشوفات المنشاة بحيث تتم مقارنة نسبة سنة معينة مع نسب سنوات سابقة.

**4.المعايير المستهدفة:**

يستطيع المحلل من خلالها مقارنة ما هو متحقق فعلاً مع ماهو مخطط له فاذا كانت نسبة الربحية المخططة 20% ونسبة الربحية المتحققة 8%يعني هذا أن الربحية المتحققة أقل مما هو مخطط له.

# نبذة عن بنك فيصل الإسلامي وأهم أهدافه وأغراضة

## النشأة

بدأت فكرة إنشاء بنوك إسلامية في منتصف السبعينيات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجده وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاصة نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأميرمحمدالفيصل فيها الريادة بدعوتة لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأس مال قدرة بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار. ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وفي فب راير1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس السابق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تم إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب انذاك). وفي مايو1977م إجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأُخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنية سوداني. وفي 18اغسطس1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتباراً من مايو1978م. وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الإستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات التأمين التعاوني أو أي شركات أُخرى، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمه في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه.1

---

1.www.Fibsudan.com

وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لايقل عن ستة ملايين جنيه سوداني، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلى أسهم ونسبة المساهمه ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل. وأستثنى القانون الخاص المشار اليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وذلك إستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله، كما أعفى كذلك من المواد 32،44،45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الإئتمانية للبنك وتوجيهها. أما أموال البنك وأرباحه فقد أُعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعه بالبنك للإستثمار ومرتبات وأجور ومكافئات ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارتة وهئية الرقابة الشرعية. بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها اعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أوإمتيازات منصوص عليها في قانون آخر.أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفي البنك من احكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة، ونص القانون صراحة كذلك أنه لايجوز مصادرة أموال البنك أو تأمينها أو فرض الحراسة أو الإستيلاء عليها وكذلك لاتحجز بموجب أمر قضائي. الا انه خمس سنوات من عمر البنك فان قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والاعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تاسيسة وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وإنتشارها ونمؤها.

## أهداف البنك وأغراضه: –

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضة في الأتي:

– القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الإستثمار والمساهمة في مشرروعات التصنيع والتنمية الإقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والإجتماعية في اي إقليم او منطقة أومديرية بجمهورية السودان أو خارجها. 1

1.www.Fibsudan.com

– قبول الودائع بمختلف أنواعها.

– تحصيل ودفع الأوامر وأُذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صورة.

–سحب وإستخراج قبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء اكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن واي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل باي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من اي محظور شرعي.

– إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقررها البنك.

– الإتجار بالمعادن النفيسة وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.

– العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لاي حكومة أو سلطة أو اي هيئة عامة أو خاصة.

– تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف.

– قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الإعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أوإستثمارها.
– القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص إعتباريين.
–فتح خطابات الإعتماد والضمان، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والإقتصادي والقيام بأعمال أمناء الإستثمار.

– تقديم الإستثمارات المصرفية المالية والتجارية والإقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم الشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الإقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.

– قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبية بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لايكون في ذلك تعاملاً بالربا أو محظوراً شرعيا. – إنشاء مؤسسات أوأنشطة عقارية أو صناعية أوتجارية أوشركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أوعقارات وخلافها.

– إمتلاك وإستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أويحسنها بأي وسيله أُخرى على وجه العموم حق إستثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.

–القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضروريه أومن شأنها أن تُمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أوأي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أوموجوداته أو إستثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

– يجوزللبنك شراء أوبأي وسيلة، يتحصل على كل أوجزء من ملكية أوشهرة أو حقوق وأعمال وإمتيازات أي فرد أوشركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.
– القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الإقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض. كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية: –

– أن يكافئ اي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل اوجزئيا) أو باي طريق عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك.

– أن يمنح معاشات أو مكافآت أوعلاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المزكورين وأن ينشي أو يعاون أي مدارس أوأي نشاط تعليمي أو علمي أو رياضي أو صحي أومؤسسات البر وخلافه.

– أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والإعتراف به في أي قطر أومكان.

– أن يشارك البنك في إتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك لإسلامية الأخرى.

– أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الإقتصادية والمالية.

**القوانين:**

1. قانون الشركات لعام 1925م

2. القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م

**المواد:**

المادة 32،44،45

**رأس المال:**

المصرح به =500 مليون جنيه سوداني.

المدفوع =110مليون جنيه سوداني.

**النشاط:**

القيام بجميع الاعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الاسلامية وبتقنيات مصرفية حديثة ومتطورة.

**معلومات اساسية:**

عدد الفروع:28

عدد ماكينات الصراف الالي (سبتمبر2009م)69

عدد نقاط البيع (سبتمبر2009م)**331**

**الشركات التابعة:**

- شركة التامين الإسلامية
- شركة الفيصل للمعاملات المالية
- الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات
- شركة فيصل العقارية.

# المبحث الثاني

## تحليل البيانات واختبار الفرضيات

### أولا: تحليل بيانات الاستبيان واختبار الفرضيات

تناولت الباحثة في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي إتبعها في تنفيذ هذه الدراسة يشمل ذلك وصفاً لمجتمع البحث وعينته وطريقة إعداد أداة الدراسة والإجراءات التي إتخذتها للتأكد من صدقها وثباتها والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وإستخراج النتائج.

تم إستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للقيام بتحليل البيانات والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، واعتمد مستوي معنوية 5% الذي يقابله مستوي ثقة 95% لتفسير نتائج الإختبارات التي تم إجراؤها. وقد إستخدم عُدة أساليب إحصائية أهمها: إختبار الثبات (Alpha) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، حيث تم إستخدام بعض الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والنسب المئوية وإختبار (t-test)

### مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين ببنك فيصل الإسلامي السوداني، أما عينة البحث فقد تم إختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وذلك وفقاً لعدد الموظفين بكل بنك والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4 –2– 1) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين

| عينة الدراسة | العدد الموزع | العدد المسترد | نسبة الإسترداد |
|---|---|---|---|
| بنك فيصل الإسلامي السوداني | 60 | 30 | %86 |
| بنك الشمال الإسلامي | 25 | 20 | %80 |
| المجموع | 60 | 50 | %83 |

**المصدر: اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

**من الجدول (4 –2– 1) يتبين الأتي:**

بلغ عدد الإستبانات الغير مسترجعة والتي لم يتم ملؤها كاملة (10) إستبانات عليه فإن عينة الدراسة الأصلية بلغت (50) إستبانه والتي تمثل ما نسبته (83%) من عدد الاستبنات الموزعة، وتعتبر هذه العينة كبيرة نسبياً من الناحية الإحصائية بما يؤدي إلى القبول بنتائج الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة، وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرصت الباحثة على تنوع أفراد عينة الدراسة (المبحوثين) وإن هذا التنوع في خصائص المبحوثين له علاقة بآرائهم حول دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الاداء المالي بالمصارف التجارية.

## إختبار الصدق والثبات:

تم إجراء إختبار للإستبانة قبل صياغتها النهائية للتأكد من ملائمتها لقياس أهداف الدراسة والتأكد من ثبات الفقرات الواردة فيها، ومدي وضوحها بالنسبة للمبحوثين، وذلك عن طريق تحكيمها من قبل أساتذة مختصين في مجال المحاسبة والإحصاء حيث أبدوا ملاحظاتهم علي الإستبانة وتمت دراسة هذه الملاحظات وأخذت بعين الإعتبار لإخراج الإستبانة بصورتها النهائية، ومن أجل إختبار ثبات الأداة (الإستبانة) نحو إعطاء نفس النتائج أو نتائج قريبة منها فيما لو كررت عملية القياس في ظروف مشابهة على نفس العينة أو على عينة مماثلة من مجتمع الدراسة، فقد تم إستخدام معامل ألفا كرنبلخ من أجل إختبار ثبات الإجابات على فقرات الإستبانة حيث يقيس هذا المعامل مدي الثبات الداخلي لفقرات الإستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لإجابات المبحوثين تجاه فقرات الإستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0 – 100) ، وتكون مقبولة إحصائياً إذا ذادت عن (60%) فعندها يكون ثبات الأداة جيداً ويمكننا تعميم النتائج.

**جدول رقم (4 –2– 2) نتيجة إختبار المصداقية لفرضيات الدراسة.**

| رقم | الفرضيات | عدد الفقرات | معامل ألفا |
|---|---|---|---|
| 1 | لا توجد علاقة معنوية بين إستخدام ادوات التحليل المالي وكفاءة اداء المصارف التجارية | 5 | %60 |
| 2 | تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية مؤشرات تفيء بحاجات مستخدمي القوائم المالية | 5 | %75 |
| 3 | لا توجد علاقة معنوية بين إستخدام ادوات التحليل المالي والتنبؤ بالعسرالمالي للمصارف التجارية | 5 | %63 |
| | مجموع الاسئلة | 15 | %74 |

**المصدر: اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

يبين الجدول أعلاه إختبار ألفا لفقرات فرضيات الدراسة كل على حده ولجميع الفقرات معاً حيث بلغت قيمة ألفا لجميع الفقرات (74%) وتعتبر هذه النسبة عالية وبالتالي يمكن الإعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج الدراسة، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الإستبانة الخاصة بكل فرضية من فرضيات الدراسة كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (60%). ويعني هذا توفر درجة من الثبات في الإجابات، وبالتالي فإنه يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

## وصف الخصائص الديموغرافية للمبحوثين:

### 1-العمر:

**جدول رقم (4 -2-3) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر**

| العمر | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| 30 سنة فأقل | 16 | 32.0 |
| من 31 الي 45 سنة | 28 | 56.0 |
| من 46 الي 60 سنة | 5 | 10.0 |
| من 60 سنة فأكثر | 1 | 2.0 |
| المجموع | 50 | 100.0 |

**المصدر: اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

**شكل (4 -2- 1): يوضح التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفق لمتغير العمر**

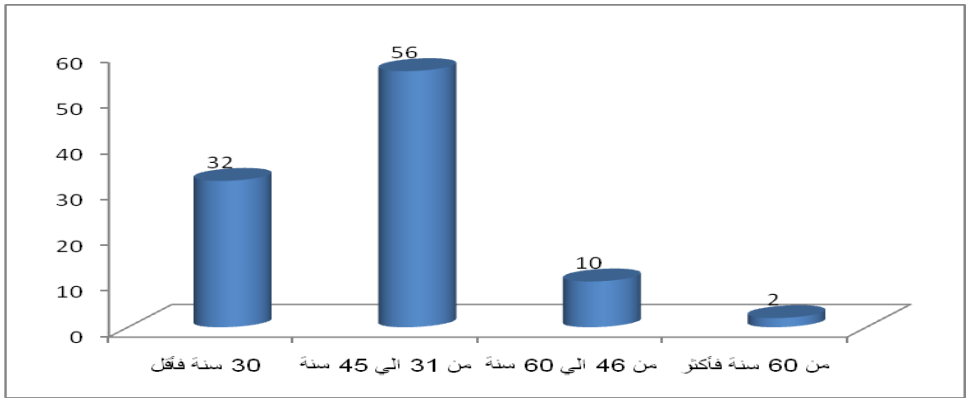


**المصدر: بيانات الدراسة الميدانية2009**

يتضح من الجدول والشكل اعلاه أن غالبية المبحوثين كانت أعمارهم في المدى من ( 31إلى 45) سنة حيث بلغ عددهم (28) من المبحوثين بنسبة (56%)، وعدد (16) كانت أعمارهم في المدى اقل من 30 سنة بنسبة (32%). و(5) كانت أعمارهم في المدى من ( 46إلى 60) سنة بنسبة (10%)، و(1) فقط بلغ عمرهم أكثر من 60 سنة بنسبة (2%). ونلاحظ أن فئة الأعمار من (31– 45) حصلت على غالبية المبحوثين من العينة وهذا طبيعياً لأنها تمثل قمة العطاء الممزوجة بالخبرة والمعرفة وبلغت نسبة (56%).

**2–المؤهل العلمي:**

جدول رقم (4 –2– 4) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المؤهل العلمي

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| شهادة سودانية | 6 | 12.0 |
| دبلوم وسيط | 4 | 8.0 |
| بكالريوس | 32 | 64.0 |
| دبلوم عالي | 3 | 6.0 |
| ماجستير | 5 | 10.0 |
| المجموع | 50 | 100.0 |

**المصدر :اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

**شكل (4–2 –2): يوضح التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المؤهل العلمي**

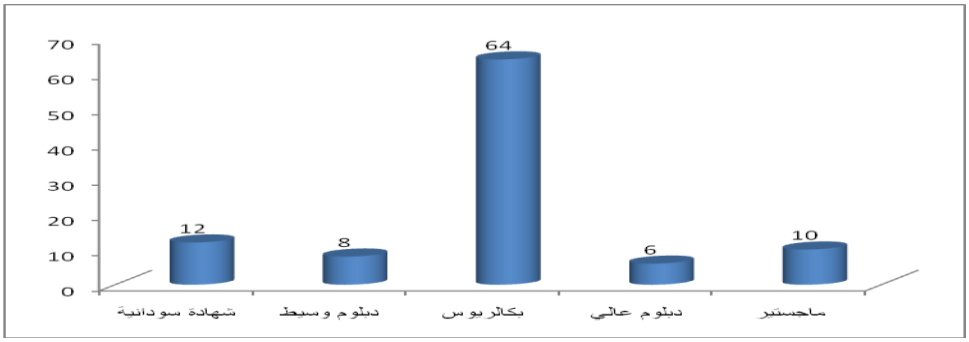


**المصدر:اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

يتضح من الجدول والشكل اعلاه أن غالبية المبحوثين من حملة البكالريوس حيث بلغ عددهم (32) من عينة المبحوثين بنسبة (64%)، و(5) بنسبة (10%) من حملة الماجستير .و(3) بنسبة (6%) من حملة الدبلوم العالي. و(4) بنسبة (10%) من حملة الدبوم الوسيط .و(6) بنسبة (12%) من حملة الشهادة السودانية مما يدل على أن هؤلاء المبحوثين مؤهلين أكاديمياً.

## 3-التخصص العلمي:

**جدول رقم (4 -2- 5) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب التخصص العلمي**

| التخصص | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| محاسبة | 18 | 36.0 |
| إدارة اعمال | 4 | 8.0 |
| تكاليف | 2 | 4.0 |
| إقتصاد | 17 | 34.0 |
| أخري | 9 | 18.0 |
| المجموع | 50 | 100 |

**المصدر :أعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

**شكل رقم (4 –2– 3) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب التخصص العلمي**

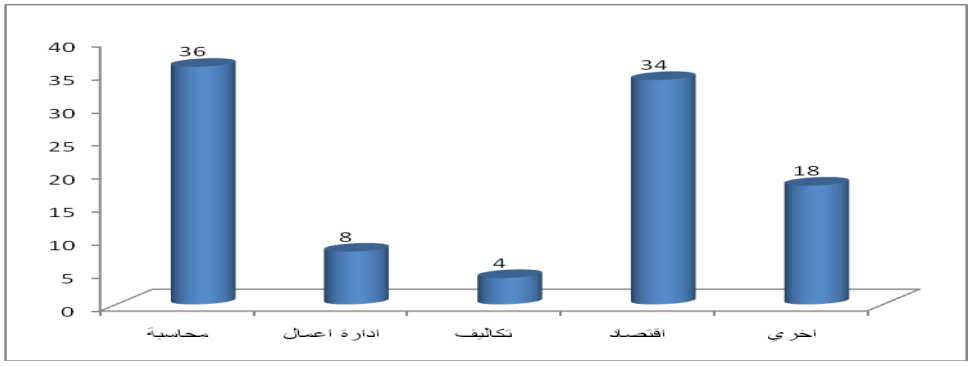


**المصدر :أعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

يتضح من الجدول والشكل اعلاه أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة من تخصص المحاسبة وعددهم (18) بنسبة (36%)، و (16) من تخصص الإقتصاد بنسبة (32%). و(4) تخصصهم إدارة اعمال بنسبة (8%)، و(2) فقط تخصصهم تكاليف بنسبة (4%)، أما التخصصات الأخرى كانت نسبتها (18%). ومن هذه النسبة يتضح لنا أن العاملين في بنك السودان المركزي من مختلف التخصصات وأن أعلي النسب سُجلت للإقتصاد والمحاسبة وهي التخصصات ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة.

## 4-الوظيفة:

**جدول رقم (4 –2– 6) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المركز الوظيفي**

| الوظيفة | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| محاسب | 29 | 58.0 |
| رئيس حسابات | 2 | 4.0 |
| مراجع | 7 | 14.0 |
| مدير مراجعة | 4 | 8.0 |
| المجموع | 50 | 100.0 |

**المصدر : أعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

**شكل (4 -2-4): يوضح التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المراكز الوظيفية**

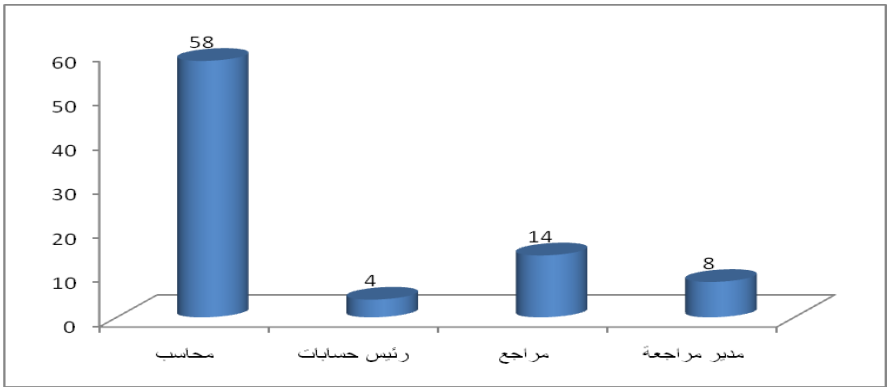


**المصدر : أعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

يتضح من الجدول والشكل اعلاه أن غالبية المبحوثين من المحاسبين حيث بلغت نسبتهم (58%)، أما بالنسبة للمراجعين فكانت نسبتهم (14%)، وكذلك مدراء المراجعة بلغت نسبتهم (8%). اما بالنسبة لرؤساء الحسابات فبلغت نسبتهم (4%).

## 5-سنوات الخبرة:

**جدول رقم (4 -2- 7) التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب الخبرة العملية**

| الخبرة | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 25 | 50.0 |
| 6 الي 10 سنوات | 6 | 12.0 |
| 11 الي 16 سنة | 5 | 10.0 |
| 16 الي 20 سنة | 11 | 22.0 |
| أكثر من 20 سنة | 3 | 6.0 |
| المجموع | 50 | 100.0 |

**المصدر: أعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

**شكل (4 -2-5): يوضح التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب الخبرة العملية**

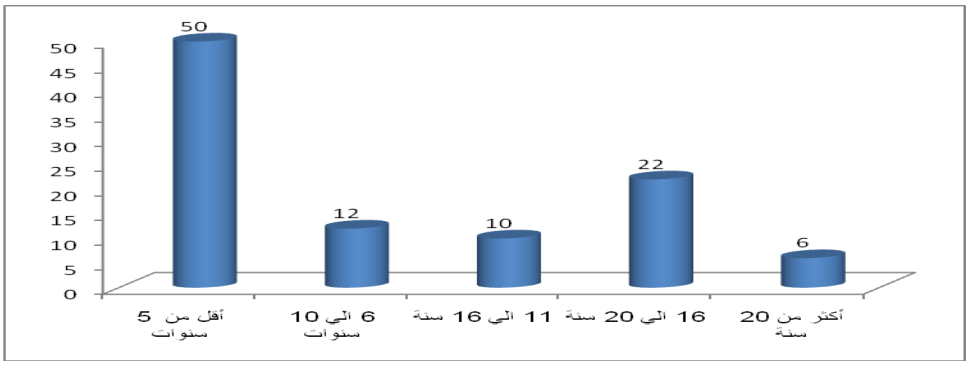


**المصدر: أعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

يتضح من الجدول والشكل اعلاه أن غالبية المبحوثين كانت خبرتهم في المدى (اقل من 5 سنوات) بنسبة (50%)، وعدد (11) كانت خبرتهم في المدى (من 16 الي 20 سنة) بنسبة (22%). و(6) كانت خبرتهم في المدى (من 6 الى 10 سنوات) بنسبة (12%))، ومن خلال هذه النسب يتضح لنا أن هؤلاء المبحوثين لديهم خبرة في هذا المجال ويمكن الإستفادة من أرائهم.

## التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين لفرضيات الدراسة

**الفرضية الاولي:** لا توجد علاقة معنوية بين إستخدام ادوات التحليل المالي وكفاءة اداء المصارف التجارية.

**جدول رقم (4 –2– 8) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الأولي**

| رقم | الفقرات | النسبة% | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
| 1 | بإستخدام نسب التحليل يُمكن الحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية. | 36.0 | 62.0 | 2.0 | – | – |
| 2 | مقارنة النسب المالية مع معايير الصناعة تُمكن من الحُكم على كفاءة أداء المصارف التجارية من حيث الربحية والسيولة وإدارة الأصول. | 12.0 | 60.0 | 20.0 | 4.0 | – |
| 3 | إستخدام التحليل المالي في ظل التضخم يعطي مؤشرات مضللة للحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية. | 22.0 | 32.0 | 28.0 | 18.0 | – |
| 4 | التحليل المالي للبيانات المنشورة فقط لايعطي مؤشراً كافياً | 18.0 | 50.0 | 18.0 | 14.0 | – |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | للحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية. | | | | | |
| 5 | تفيد نتائج التحليل المالي في تقييم السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المنشأة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسوقية والإنتاجية | 28.0 | 66.0 | 6.0 | - | - |

**المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009م**

**من بيانات الجدول السابق نخلص للأتي:**

-أن (62%) من عينة المبحوثين موافقون على أن بإستخدام نسب التحليل يُمكن الحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية، وأن نسبة (36%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (2%).

-أن (60%) من عينة المبحوثين موافقون على أن مقارنة النسب المالية مع معايير الصناعة تُمكن من الحُكم على كفاءة أداء المصارف التجارية من حيث الربحية والسيولة وإدارة الأصول، وأن نسبة (12%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (4%).

-أن (32%) من عينة المبحوثين موافقون على أن إستخدام التحليل المالي في ظل التضخم يعطي مؤشرات مضللة للحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية، وأن نسبة (22%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (18%).

-أن (50%) من عينة المبحوثين موافقون على أن التحليل المالي للبيانات المنشورة فقط لايعطي مؤشراً كافياً للحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية، وأن نسبة (18%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (14%).

-أن (66%) من عينة المبحوثين موافقون على أنه تفيد نتائج التحليل المالي في تقييم السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المنشأة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية، وأن نسبة (28%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (6%).

**الفرضية الثانية:** لا يوفر تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية مؤشرات تفيء بحاجات مستخدمي القوائم المالية

**جدول رقم (4 –2– 9) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثانية**

| رقم | الفقرات | النسبة% | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
| 1 | التحليل المالي لبيانات القوائم المالية للمصارف التجارية كافياً للإيفاء بإحتياجات المستخدمين. | 8.0 | 60.0 | 10.0 | 22.0 | – |
| 2 | إستخدام التحليل المالي للبيانات المنشورة بالقوائم المالية يُمكن المصارف التجارية من إتخاذ قرارالتمويل. | 20.0 | 66.0 | 6.0 | 8.0 | – |
| 3 | التحليل المالي لبيانات القوائم المالية للمصارف التجارية يعطي مؤشراً عن الربحية للمستثمرين تمكنهم من إتخاذ قرار الإستثمار. | 32.0 | 60.0 | 4.0 | 4.0 | – |
| 4 | التحليل المالي لبيانات القوائم المالية المنشورة يساعد المصارف التجارية في إتخاذ القرارات الرقابية. | 32.0 | 56.0 | 8.0 | 4.0 | – |
| 5 | **التحليل المالي لبيانات القوائم المالية للمصارف التجارية يعد بمثابة رقابة مسبقة للكشف عن سلامة مركزها المالي.** | 30.0 | 48.0 | 10.0 | 12.0 | – |

**المصدر: أعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

**من بيانات الجدول أعلاه تبين الأتي:**

- أن (60%) من عينة المبحوثين موافقون على أن التحليل المالي لبيانات القوائم المالية كافياً للإيفاء بإحتياجات المستخدمين، وأن نسبة (8%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (22%).
- أن (66%) من عينة المبحوثين موافقون على أن إستخدام التحليل المالي للبيانات المنشورة بالقوائم المالية يُمكن المقرضين من إتخاذ قرارالتمويل، وأن نسبة (20%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (8%).
- أن (60%) من عينة المبحوثين موافقون على أن التحليل المالي لبيانات القوائم المالية يعطي مؤشراً عن الربحية للمستثمرين تمكنهم من إتخاذ قرار الإستثمار، وأن نسبة (32%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (4%).

- أن (56%) من عينة المبحوثين موافقون على أن التحليل المالي للبيانات المنشورة فقط لايعطي مؤشراً كافياً للحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية، وأن نسبة (32%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (4%).
- أن (48%) من عينة المبحوثين موافقون على أن التحليل المالي لبيانات القوائم المالية يعد بمثابة رقابة مسبقة للكشف عن سلامة المركز المالي للمنشأة، وأن نسبة (30%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (12%).

**الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة معنوية بين استخدام ادوات التحليل المالي والتنبؤ بالعسرالمالي للمصارف التجارية.

جدول رقم (4 –2– 10) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثالثة

| رقم | الفقرات | النسبة% | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
| 1 | إستخدام أدوات التحليل المالي يساعد في التنبؤ بالعسر المالي للمصارف التجارية. | 28.0 | 56.0 | 10.0 | 6.0 | – |
| 2 | إستخدام أدوات التحليل المالي يساعد في إكتشاف موطن القوة والضعف في المصارف التجارية | 22.0 | 66.0 | 10.0 | 2.0 | – |
| 3 | الأدوات المستخدمة في التحليل المالي غير ملائمة لأغراض التنبؤ وإتخاذ القرارات. | 12.0 | 24.0 | 28.0 | 36.0 | – |
| 4 | إستخدام أدوات التحليل المالي يقلل من حالات العسر المالي للمصارف التجارية. | 20.0 | 62.0 | 8.0 | 10.0 | – |
| 5 | إستخدام أدوات التحليل المالي يعطي مؤشراً للوضع الحالي والمستقبلي للمصارف التجارية. | 34.0 | 48.0 | 14.0 | 4.0 | – |

**المصدر: أعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

**من بيانات الجدول أعلاه تبين ما يلي:**

- أن (56%) من عينة المبحوثين موافقون على أن إستخدام أدوات التحليل المالي يساعد في التنبؤ بالعسر المالي للمصارف التجارية، وأن نسبة (28%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (6%).
- أن (66%) من عينة المبحوثين موافقون على أن إستخدام أدوات التحليل المالي يساعد في إكتشاف موطن القوة والضعف في المصارف التجارية، وأن نسبة (22%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (2%).
- أن (24%) من عينة المبحوثين موافقون على أن الأدوات المستخدمة في التحليل المالي غير ملائمة لأغراض التنبؤ وإتخاذ القرارات، وأن نسبة (12%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (36%).
- أن (62%) من عينة المبحوثين موافقون على أن إستخدام أدوات التحليل المالي يقلل من حالات العسر المالي للمصارف التجارية، وأن نسبة (20%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (10%).
- أن (48%) من عينة المبحوثين موافقون على أن التحليل المالي لبيانات القوائم المالية يعد بمثابة رقابة مسبقة للكشف عن سلامة المركز المالي للمنشأة، وأن نسبة (34%) موافقون بشدة على ذلك، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (4%).

## إختبار فرضيات الدراسة

تم إختيار فرضيات الدراسة من خلال إيجاد الأوساط الحسابية الموزونة "قوة الإجابة", والإنحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وجميع هذه الفرضيات هي أسئلة وصفية وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي: "أوافق بشدة, أوافق, محايد, لاوافق, لا أوافق بشدة, ". ولإيجاد المتوسطات الحسابية الموزونة تم إعطاء وزن لكل إجابة كالآتي:

أعطي الرقم "5" لإجابات المبحوثين (أوافق بشدة)، أعطي الرقم "4" لإجابات المبحوثين (أوافق)
أعطي الرقم "3"لإجابات المبحوثين (محايد)، أعطي الرقم "2" لإجابات المبحوثين (لا أوافق)
أعطي الرقم "1"لإجابات المبحوثين (لا أوافق بشدة).

من ثم تم حساب المتوسطات الحسابية بضرب إجابات المبحوثين في أوزانها كالأتي:

(أوافق بشدة× 5) (أوافق × 4) (محايد× 3) (لا أوافق× 2 ) (لا أوافق بشدة × 1)

ثم يقسم الناتج على مجموع إجابات المبحوثين. وبعد حساب الأوساط الحسابية الموزونة يمكن تقريبها إلى أقرب قيمة للوسط الحسابي الموزون، وذلك حسب الصيغة التالية:

الوزن 1.0–1.5 الإجابة أقرب إلى الوزن لا أوافق بشدة "1"

الوزن 1.5–2.5 الإجابة أقرب إلى الوزن لا أوافق "2"

الوزن 2.5–3.5 الإجابة أقرب إلى الوزن محايد "3"

الوزن 3.5– 4.5 الإجابة أقرب إلى الوزن أوافق "4"

الوزن 4.5– 5.0 الإجابة أقرب إلى الوزن أوافق بشدة "5"

كذلك تم حساب الانحرافات المعيارية لجميع بنود الاستبانة، وذلك لمعرفة درجة التجانس بين إجابات المبحوثين حول فقرات الفرضية المعنية. فإذا كانت النتيجة أقل من الواحد دل ذلك على التجانس الكبير بين إجابات المبحوثين.

التجانس بين إجابات المبحوثين، لا يدل على أن جميع المبحوثين متفقين على فقرات الفرضية، وإنما هنالك آراء مخالفة، لذلك يمكن حساب الفروقات ما بين متوسط إجابات المبحوثين فاذا كانت الفروقات معنوية، دلَّ ذلك على قبول الفرضية. لذلك يمكن حساب القيم ومستوي دلالتها لإختبار(t) مقارنة مع مستوي الدلالة 5%. فإذا كانت القيمة المحسوبة لإخبار(t) مرتفعة ومستوي دلالتها أقل من 5% دلّ ذلك على وجود فروق معنوية (أي رفض العدم(H0)). وقبول فرض البديل (أي قبول (H1)).

**إختبار الفرضية الأولي:**

نصت الفرضية الأولي من فرضيات الدراسة على (عدم وجودعلاقة معنوية بين إستخدام ادوات التحليل المالي وكفاءة اداء المصارف التجارية). لمعرفة إتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم حساب الأوساط الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين وذلك لإجراء إختبار (t) على كل عبارة من عبارات الفرضية الاولي.

**جدول (4 -2-11) يوضح نتائج اختبار t للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الأولي**

| رقم | الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيم t | دلالةt |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | بإستخدام نسب التحليل يُمكن الحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية. | 4.34 | 0.519 | 18.24 | 0.000 |
| 2 | مقارنة النسب المالية مع معايير الصناعة تُمكن من الحُكم على كفاءة أداء المصارف التجارية من حيث الربحية والسيولة وإدارةالأصول. | 3.76 | 0.771 | 6.971 | 0.000 |
| 3 | إستخدام التحليل المالي في ظل التضخم يعطي مؤشرات مضللة للحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية. | 3.58 | 1.032 | 3.974 | 0.000 |
| 4 | التحليل المالي للبيانات المنشورة فقط لايعطي مؤشراً كافياً للحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية. | 3.72 | 0.927 | 5.494 | 0.000 |
| 5 | تفيد نتائج التحليل المالي في تقييم السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المنشأة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسوقية والإنتاجية | 4.22 | 0.545 | 15.81 | 0.000 |
| | المتوسط العام | 3.92 | 0.334 | 6.17 | 0.003 |

**المصدر: أعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

**يلاحظ من الجدول اعلاه الأتي:**

- أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولي تراوحت بين (3.58-4.34) وهذه الأوساط جميعها أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوي دلالة (0.05)، أي إنهم موافقون أوموافقون بشدة على أن توجد علاقة بين استخدام ادوات التحليل المالي وكفاءة اداء المصارف التجارية.

- كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الاولي بين (0.51–1.03) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، أي إنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.
- كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (3.92) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لايجابات أفراد العينة عن كفاءة اداء المصارف التجارية. كما تشير نتائج الجدول اعلاه. أي أن استخدام ادوات التحليل المالي له أثر ذو دلالة إحصائية على تشجيع كفاءة اداء المصارف التجارية وذلك إستناداً الي إرتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (6.17) للجدول اعلاه وهي معنوية عند مستوي دلالة (0.05).
- مما تقدم نخلص الي نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الاولي بصورتها العدمية (H0) لا توجد علاقة معنوية بين إستخدام ادوات التحليل المالي وكفاءة اداء المصارف التجارية وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجودعلاقة معنوية بين إستخدام ادوات التحليل المالي وكفاءة اداء المصارف التجارية.

**إختبار الفرضية الثانية:**

نصت الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على (أن تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية لايوفر مؤشرات تفيء بحاجات مستخدمي القوائم المالية). لمعرفة إتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدي تحقق هذه الفرضية تم حساب الأوساط الحسابية الموزونة (قوة الإجابة) والإنحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين وذلك لإجراء إختبار t على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية.

**جدول (4 –2–12) يوضح نتائج إختبار t للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثانية**

| رقم | الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيم t | دلالةt |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | التحليل المالي لبيانات القوائم المالية كافياً للإيفاء بإحتياجات المستخدمين. | 3.54 | 0.930 | 4.104 | 0.000 |
| 2 | إستخدام التحليل المالي للبيانات المنشورة بالقوائم المالية يُمكن المقرضين من إتخاذ قرارالتمويل | 3.98 | 0.769 | 9.011 | 0.000 |
| 3 | التحليل المالي لبيانات القوائم المالية يعطي مؤشراً عن الربحية للمستثمرين تمكنهم من إتخاذ قرار الإستثمار. | 4.20 | 0.700 | 12.12 | 0.000 |
| 4 | التحليل المالي لبيانات القوائم المالية المنشورة يساعد في إتخاذ القرارات الرقابية. | 4.16 | 0.738 | 11.10 | 0.000 |
| 5 | التحليل المالي لبيانات القوائم المالية يعد بمثابة رقابة مسبقة للكشف عن سلامة المركز المالي للمنشأة. | 3.96 | 0.947 | 7.170 | 0.000 |
| | المتوسط العام | 3.96 | 0.261 | 8.26 | 0.002 |

**المصدر: أعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

**يلاحظ من الجدول اعلاه الأتي:**

- أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولي تراوحت بين (3.54–4.20) وهذه الأوساط جميعها أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوي دلالة (0.05) أي إنهم موافقون أوموافقون بشدة على أن يوفر تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية مؤشرات تفيء بحاجات مستخدمي القوائم المالية.
- كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الاولي بين (0.70–0.94) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، أي إنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.

- كذلك أن المتوسط العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (3.96) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لايجابات أفراد العينة عن توفيرمؤشرات تفيء بحاجات مستخدمي القوائم المالية. كما تشير نتائج الجدول اعلاه. أي أن تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية توفرمؤشرات تفيء بحاجات مستخدمي القوائم المالية وذلك إستناداً الي إرتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (8.26) للجدول اعلاه وهي معنوية عند مستوي دلالة (0.05).
- مما تقدم نخلص الي نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الاولي بصورتها العدمية (H0) تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية لا يوفر مؤشرات تفيء بحاجات مستخدمي القوائم المالية وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أن يوفر تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية مؤشرات تفيء بحاجات مستخدمي القوائم المالية.

**اختبار الفرضية الثالثة:**

نصت الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على (أنه لا توجد علاقة معنوية بين إستخدام ادوات التحليل المالي والتنبؤ بالعسرالمالي للمصارف التجارية).

**جدول (4 –2–13) يوضح نتائج إختبار t للأوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثالثة**

| رقم | الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيم t | دلالةt |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | إستخدام أدوات التحليل المالي يساعد في التنبؤ بالعسر المالي للمصارف التجارية. | 4.06 | 0.793 | 9.451 | 0.000 |
| 2 | إستخدام أدوات التحليل المالي يساعد في إكتشاف موطن القوة والضعف في المصارف التجارية | 4.08 | 0.634 | 12.05 | 0.000 |
| 3 | الأدوات المستخدمة في التحليل المالي غير ملائمة لأغراض التنبؤ وإتخاذ القرارات. | 3.12 | 1.043 | 0.814 | 0.420 |
| 4 | إستخدام أدوات التحليل المالي يقلل من حالات العسر المالي للمصارف التجارية. | 3.92 | 0.829 | 7.847 | 0.000 |
| 5 | إستخدام أدوات التحليل المالي يعطي مؤشراً للوضع الحالي والمستقبلي للمصارف التجارية. | 4.12 | 0.799 | 9.912 | 0.000 |
| | المتوسط العام | 3.83 | 0.420 | 4.57 | 0.010 |

**المصدر: أعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية2009**

**يلاحظ من الجدول اعلاه الأتي:**

- أن الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولي تراوحت بين (3.92–4.12) وهذه الأوساط جميعها أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوي دلالة (0.05)، أي إنهم موافقون أوموافقون بشدة على أن توجد علاقة بين استخدام ادوات التحليل المالي والتنبؤ بالعسرالمالي للمصارف التجارية، ماعدا الفقرة رقم (3) التي تنص على أن الأدوات المستخدمة في التحليل المالي غير ملائمة لأغراض التنبؤ وإتخاذ القرارات، فهي تمثل درجة تقدير مرتفعة ولكنها ليست معنوية.

- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثالثة بين (0.63–1.04) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، أي إنهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.
- كذلك أن المتوسط العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (3.83) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test-Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لايجابات أفراد العينة عن والتنبؤ بالعسرالمالي للمصارف التجارية. كما تشير نتائج الجدول اعلاه. أي أن استخدام ادوات التحليل المالي لها أثر ذو دلالة احصائية على التنبؤ بالعسرالمالي للمصارف التجارية وذلك استناداً الي ارتفاع قيمة (t) المحسوبة (4.57) للجدول اعلاه وهي معنوية عند مستوي دلالة (0.05).
- مما تقدم نخلص الي نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الثالثة بصورتها العدمية (H0) لا توجد علاقة معنوية بين استخدام ادوات التحليل المالي والتنبؤ بالعسرالمالي للمصارف التجارية وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أنه توجد علاقة معنوية بين استخدام ادوات التحليل المالي والتنبؤ بالعسرالمالي للمصارف التجارية.

**ثانياً: تحليل بيانات القوائم المالية لبنك فيصل الأسلامي السوداني**

لأغراض الدراسة إقتضى الأمر تحليل البيانات موضوع الدراسة بواسطة النسب المالية بالتركيزعلى نسب الربحية والسيولة والمديونية لتحقيق الفرضيات بالدراسة حيث قامت الباحثة بتحليل القوائم المالية لبنك فيصل الاسلامي السوداني كعينة للدراسة للفترة المالية 2005م–2009م وكانت نتائج التحليل كالأتي:

**اولاً: مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الارباح الى الاستثمار:**

تقيس هذه النسبة القوة الإيرادية للاصول المستثمرة أو بعبارة أخرى تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الاموال التي تحصل عليها من جميع مصادر التمويل الخارجية والداخلية وبشكل عام تعتبر مؤشرا لقياس تحقيق الربحية، يعبر العائد المرتفع عن كفاءة الادارة.

**1.العائد على الموجودات:**

تقيس هذه النسبة صافي الارباح للموجودات وهي تعكس مقدرة البنك على استخدام موجودات لتحقيق ارباح كلما زادت هذه النسبه كان ذلك مؤشر ايجابي حيث يدل ذلك على الاستقلال الأفضل للأصول الموجوده بالبنك بهدف تحقيق ربح صافي جيد، الجدول **(4-2-14)** يوضح العائد على الموجودات.

**جدول رقم (4-2-14) العائد على الموجودات لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|
| الأرباح قبل الزكاة والضرائب | 13293104 | 30983408 | 35892358 | 46899691 |
| مجموع الموجودات | 424453082 | 716986734 | 1030880074 | 1549316005 |
| النسبة | %3.13 | %4.32 | %3.48 | %3.03 |
| متوسط معدل النمو | - | %38 | %19.4 | %12.9 |

**المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م**

من الجدول (4-2-14) يتضح أن كل جنيهه من قيمة الاصول المستثمرة في البنك حقق ربحاً صافياً للبنك قدره 0.031جنيهة للعام 2005م و0.043 جنيهه للعام 2006م و 0.035 جنيهه للعام 2007م و0.03 جنيهه للعام 2008م،كما لاحظت الباحثة الارتفاع في نسبة العائد على الموجودات للعام 2006م حيث بلغ معدل النمو لهذا العام 38% ممايعني قدرة البنك على تحقيق عائد متزايد بمعدل نمو اكبر من العامين 2007م و 2008م بلغ 19.4% و12.9% للعامين على التوالي تعزي الباحثة هذا الانخفاض لعدم تشغيل البنك أصوله بصورة جيدة مما يدل على عدم كفاءة الادارة في استخدام موجوداتها الموضوعة بتصرفها في هذين العامين على التوالي.

متوسط العائد للسنوات2005م-2008م =3.49%

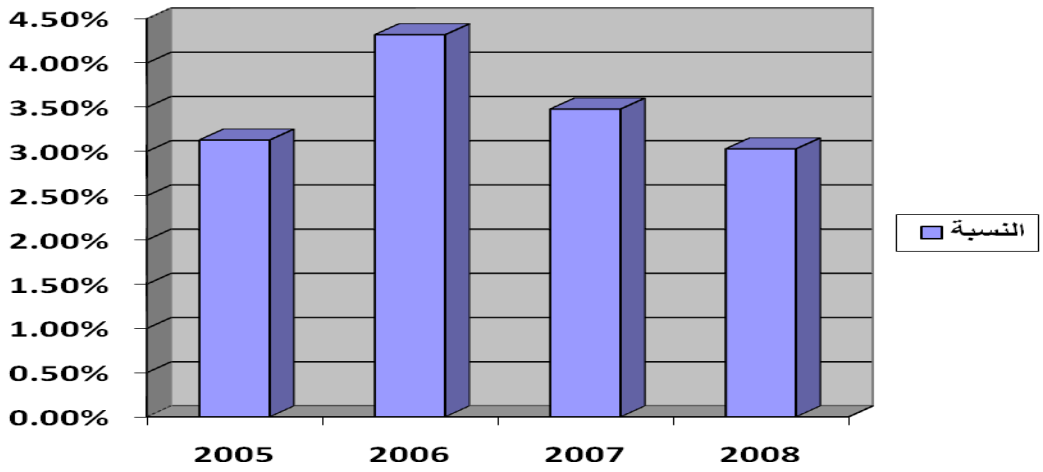


**شكل رقم(4-2-6) يوضح العائد على الموجودات لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

من الشكل (4-2-6) تبين أن نسبة العائد على الموجودات في حالة تأرجح ذيادة ونقصاناً وقد حقق العام 2006م أعلى نسبة حيث بلغت4.32% مما يعني قدرة البنك على تحقيق عائد متزايد من خلال تشغيل أصوله بصورة جيدة في هذا العام.

**2.العائد على حقوق المساهمين:**

تقيس هذه النسبة صافي الارباح لحقوق الملكية وهي تعكس النتائج المتحققه للمستثمرين بالبنك في نهاية السنة المالية وحجم العائد الذي سيحصلون عليه نتيجة استثمارهم في هذا البنك كما توضح هذه النسبة معدل العائد الصافي الذي حققه البنك من تحمله لمخاطر الإستثماركما تعتبر مقياس للربحية. ويتم مقارنة هذا العائد مع العائد على الاستثمار في الفرص البديلة او هوامش الارباح (اسعار الفائدة) فكلما كان العائد على حقوق المساهمين أكبر كان ذلك مؤشر ايجابي وأفضل للمستثمرين بالبنك والعكس صحيح.

والجدول (4-2-15) يوضح العائد على حقوق المساهمين ببنك فيصل الاسلامي السوداني للفترة من 2005م-2008م

**جدول رقم(4-2-15) العائد على حقوق المساهمين لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| صافي الارباح بعد الضريبة | 13067490 | 28634202 | 34344907 | 45067168 |
| حقوق المساهمين | 77599856 | 91772106 | 106179845 | 137150526 |
| النسبة | %17 | %31 | %32 | %33 |
| متوسط معدل النمو | - | %82.4 | %3.2 | %3.1 |

**المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م**

تبين من بيانات الجدول (4-2-15) أن البنك تمكن من تحقيق عائد على حقوق المساهمين قدره 17%للعام 2005م و31% و32%للعام 2006م و33% للعام2007م كما نلاحظ النمو الواضح والمتزايد حيث بلغ متوسط معدل النمو 82.4%للعام2006م و3.2للعام2007م و3.1%للعام 2008م،متوسط العائد للسنوات بلغ 28.3%، ولتقييم سلامة هذه النسب تتم مقارنتها مع البنوك الاخرى التي تعمل في نفس المجال اومع العائد لحقوق المساهمين لعدد من السنوات السابقة وقدتمكنت الباحثة من مقارنة النسب لنفس البنك لعدد من السنوات كما موضح بالجدول حيث اتضح أن هناك نمواً ملحوظاً في معدل العائد ممايعني ان إدارة البنك استطاعت أن تحافظ على الإستثمارات بشكل مربح خلال السنوات ممايعمل على جزب كثير من المستثمرين الجدد للبنك.

متوسط العائد للسنوات2005م-2008م=28.3%

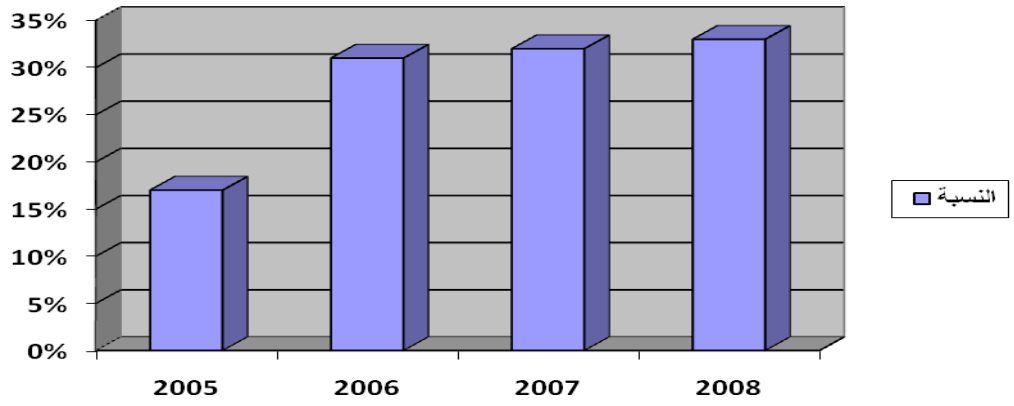


**المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م**

**شكل رقم (4-2-7) يوضح العائد على حقوق المساهمين لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

تين من الشكل(4-2-7) ان العائد على حقوق المساهمين في إرتفاع مستمر خلال السنوات مما يعني ان البنك تمكن من تحقيق عائد متزايد خلال السنوات تنعكس اثاره ايجاباً على المستثمرين بالبنك مما يعني ان البنك في حالة ازدهار.

### 3.معدل العائد على الودائع:

تقيس نسبة الربحية التي حققها البنك من جراء حيازتة لودائع العملاء. الجدول **(16/2/4)** يوضح معدل العائد على الودائع.

**جدول رقم(4-2-16) معدل العائد على إجمالي الودائع لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| الربح بعد الضرائب | 13067490 | 28634202 | 34344907 | 45067168 |
| اجمالي الودائع | 195930374 | 262854536 | 357450969 | 513964625 |
| النسبة | %6.66 | %10.9 | %9.6 | %8.8 |
| متوسط معل النمو | - | %59 | %11.9 | %8.3 |

**المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م**

تبين من بيانات الجدول(4-2-16) ان العائد المتولد من الودائع في حالة تأرجح زيادة ونقصاناً مما يدل على ان سياسة البنك لم تحافظ على توظيف الودائع بالشكل المطلوب بخلاف العام 2006م حيث حقق نسبة 10.9% بزيادة 4.24% عن العام 2005م وبلغ متوسط معدل النمو 59%.

متوسط العائد للسنوات2005م-2008م=8.99%

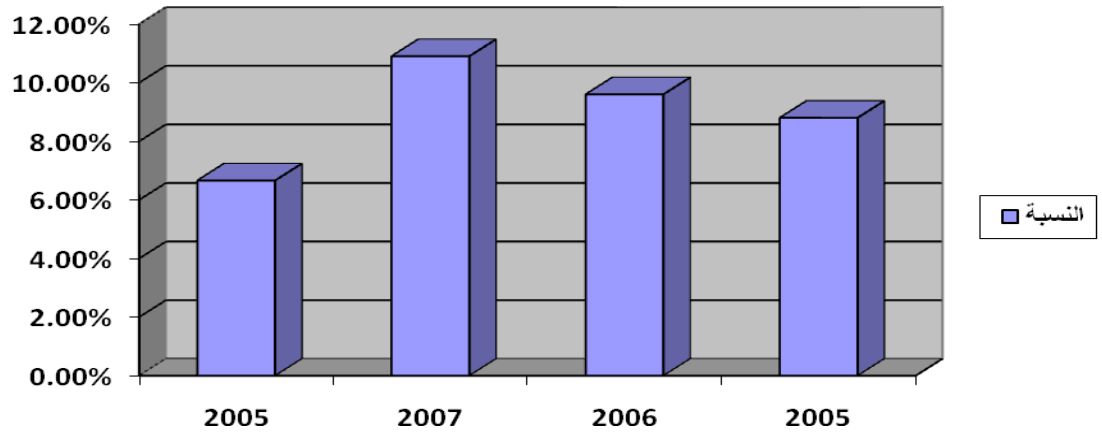


**شكل رقم(4-2-8)يوضح معدل العائد على اجمالي الودائع لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

من الشكل(4-2-8) تبين ان البنك قد حقق اعلى نسبة في معدل العائدعلى اجمالي الودائع خلال العام 2006م حيث بلغت 10.9% مما يعني ان البنك قد استفاد من اجمالي والودائع في هذا العام لتحيقة ربحية عالية.

### 4. معدل العائد على الموارد المتاحة

يعتبر مؤشر لقياس العائد الذي يحققه الاستغلال والتوظيف للموادر المتاحة للبنك الجدول **(4-2-17)** يوضح معدل العائد على الموارد المتاحة.

**جدول رقم(4-2-17) معدل العائد على الموارد المتاحة لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| الربح بعد الضريبة | 13067490 | 28634202 | 34344907 | 45067168 |
| جملة الخصوم+حقوق المساهمين | 434453082 | 716986734 | 1030880073 | 1549316005 |
| النسبة | %3 | %3.99 | %3.33 | %2.9 |
| متوسط معدل النمو | - | %33 | %16.5 | %12.9 |

**المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م.**

تبين من الجدول (4-2-17) أن البنك إستفاد من مواره المتاحه بشكل أفضل في العام 2006م حيث حقق نسبة عائد تساوي 3.99 وبلغ متوسط معدل النمو33%هي اعلى نسبة خلال السنوات مما يعني تحقيق ربحية عالية وان انخفاض متوسط معدل النمو للعامين 2007م و2008م قد يكون ناتجا من سياسات البنك تجاه تشغيل موارده المتاحة بشكل افضل.

متوسط العائد للسنوات2005م-2008م=3.3%

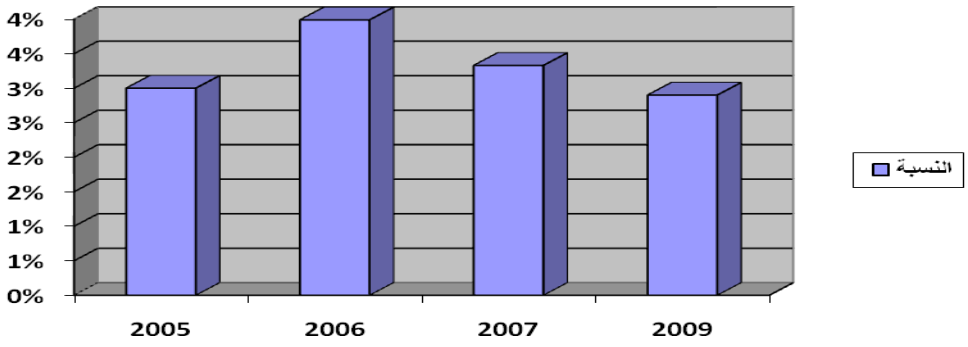


**شكل رقم (4-2-9)يوضح معدل العائد على الموارد المتاحة لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

من الشكل(4-2-9) تبين ان البنك قد استفاد من موارده المتاحة بشكل أفضل خلال العام 2006م حيث بلغت نسبة العائد على الموارد المتاحة 3.99% وهي اعلى نسبة حققها البنك خلال السنوات تنعكس اثارها ايجابا على كل من المستثمرين والدائنين.

**5.معدل العائد على رأس المال:**

يقيس مقدار العائد الذي يحققه كل جنيه من راس المال. الجدول **(4-2-18)** يوضح معدل العائد على راس المال لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م.

**الجدول(4-2-18) معدل العائد على رأس المال لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| صافي الربح بعد الضريبة | 13067490 | 28634202 | 34344907 | 45067168 |
| راس المال | 58041707 | 60000000 | 70002168 | 80000000 |
| النسبة | 23% | %47 | %49 | %56 |
| متوسط معدل النمو | - | %104 | %4.25 | %14.3 |

**المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م**

تبين من الجدول (4-2-18) ان معدل العائد على راس المال في إرتفاع متنامي وبصورة ممتازة خلال السنوات حيث بلغ معدل العائد على راس المال 23% للعام 2005م و47%للعام 2006م و49% للعام 2007م و56%للعام 2008م مما دل على نجاح إدارة البنك في إستثمار الاموال المتوافرة لديها وتحقيق الربحية.

متوسط العائد للسنوات2005م-2008م=43.75%

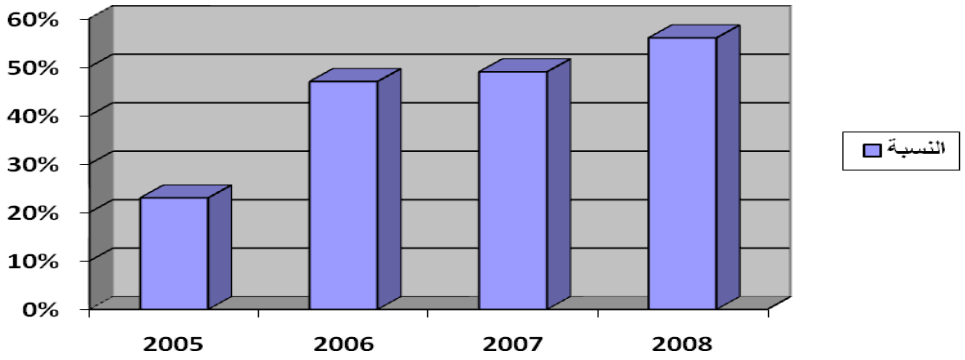


**شكل رقم (4-2-10) يوضح معدل العائد على رأس المال لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

من الشكل(4-2-10) تبين ان نسب معدل العائد على راس المال في حالة ارتفاع مستمر خلال السنوات مما يشير الى قدرة البنك على تنمية راس مالة خلال السنوات.

**6.معدل دوران الأصول:**

تقيس النقص او الزيادة في إستغلال الاصول. الجدول **(4-2-19)** يوضح معدل دوران الاصول لبنك فيصل الاسلامي السوادني خلال الاعوام 2005م-2008م.

**جدول رقم(4-2-19) معدل دوران الاصول لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| إجمالي الإيرادات | 25818070 | 49028992 | 63872905 | 60936804 |
| إجمالي الاصول | 434453082 | 716986734 | 1030880074 | 1549316005 |
| النسبة | 0.059مرة | 0.068مرة | 0.062مرة | 0.039مرة |
| متوسط معدل النمو | - | %15.3 | %8.8 | %37 |

**المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م**

نلاحظ من بيانات الجدول (4-2-19) أن معدل دوران الاصول في تزايد خلال العام 2006م مما يدل على انتفاع البنك من اصولة وقد بلغ متوسط معدل النمو15.3% لنفس للعام كما نلاحظ انخفاض متوسط معدل النمووللعامين 2007م و 2008م مما يشير الى ان ادارة البنك لم تقم باستغلال مجموع الاصول المتاحة لها بصورة كاملة خلال الفترة المعنية مما يدل على وجود اصول عاطلة.

متوسط العائد للسنوات2005م-2008م=0.057

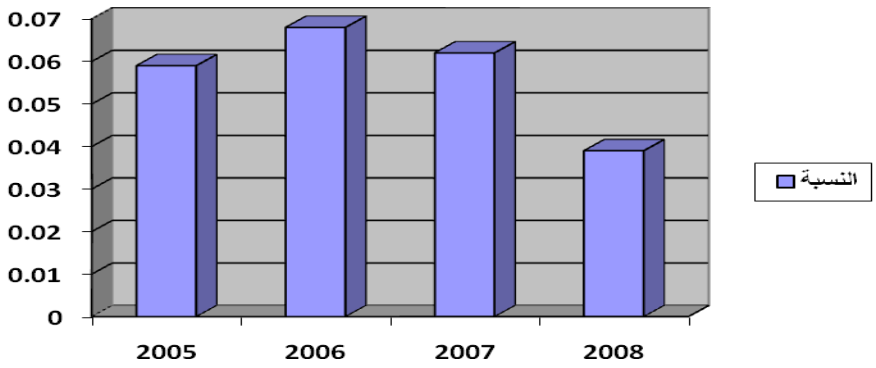


**شكل رقم (4-2-11) يوضح معدل دوران الاصول لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

من الشكل (4-2-11) تبين ان معدل دوران الاصول في حالة تأرجح حيث بلغ0.059 للعام 2005م ثم ارتفع الى0.068 للعام2006م ثم انخفض الى 0.062 للعام 2007م ثم انخفض الى0.039 للعام 2008م.

ترى الباحثة أن نسب الربحية اعلاه والتي تم تحليلها قد مكنتها من تحقيق الفرضية الاولى التي تنص على ان استخدام التحليل المالى يساعد في قياس كفاءة ربحية المصارف التجارية وذلك بالتطبيق على بنك فيصل الاسلامي السوداني وذلك من خلال قراءة النسب وأن العام 2006م يمثل أفضل الاعوام اي ان البنك قد شهد فترة ازدهار في ارباحه.

**ثانياً: نسب السيولة:**

يقصد بها قابلية المنشأة على تحويل موجوداتها المتداولة الى سيولة نقدية ومن ثم القدرة على الوفاء التزاماتها المستحقة خلال الفترة المالية، تستخدم مؤشرات متعددة لقياس السيولة منها:

**1.نسبة التداول:**

مؤشر لمعرفة مدى كفاية الاصول المتداولة في تغطية الخصوم المتداولة ومدى مقدرة البنك على سداد التزاماته القصيرة الاجل من خلال اصوله المتداولة الجدول **(4-2-20)** يوضح نسبة التداول لبنك فيصل الاسلامي السوادني خلال الاعوام 2005م-2008م.

**جدول رقم(4-2-20) نسب التداول لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| الاصول المتداولة | 407335012 | 677910400 | 978321280 | 1484566126 |
| الخصوم المتداولة | 356853226 | 625214628 | 918032982 | 1412165479 |
| النسبة | 1:1.14 | 1:1.08 | 1:1.07 | 1:1.05 |
| متوسط معدل النمو | - | %5.3 | %0.9 | %1.86 |

**المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م.**

من بيانات الجدول (4-2-20) تبين ان كل جنيه من الخصوم قصيرة الاجل مغطى بأصول متداولة تعادل1.14جنيه للعام 2005م و1.08جنيه للعام 2006م 1.07جنيه للعام 2007م و1.05جنيه للعام 2008م كما نلاحظ الانخفاض المستمر في السيولة خلال السنوات، فقد يكون الانخفاض في هذه النسبة بسبب سياسات المصرف تجاه السيولة وان الإدارة قد عملت على تشغيل النقد بدلا عن تعطيله. وانخفاض نسبة التداول تعتبر مؤشرسلبي من وجهة نظرالدائنون لأنها تعتبر مصدرا لسداد ديونهم فبالرقم من ان النسبة المعياريه تساوي (1:2) وان النسب اعلاه اقل منها الا انها تعتبر مقبولة في قطاع الشركات المالية اوالتجارية وان رقم نسبة التداول في حد ذاته لايعني شيئا مالم يدرس في اطارعوامل اخرى مثل النشاط الموسمي، نوعية الاصول والمطلوبات المتداولة ونوعية ادارة شركة. كما ان نسبة التداول المرتفعة جدا عن النسبة المعقولة قد لايكون بالضرورة مؤشرا كافيا بل ربما يعتبر مؤشر ضعيف في ادارة استثمار الشركة تنعكس اثاره سلبا على ربحية الشركة.

متوسط العائد للسنوات2005م-2008م=1.085

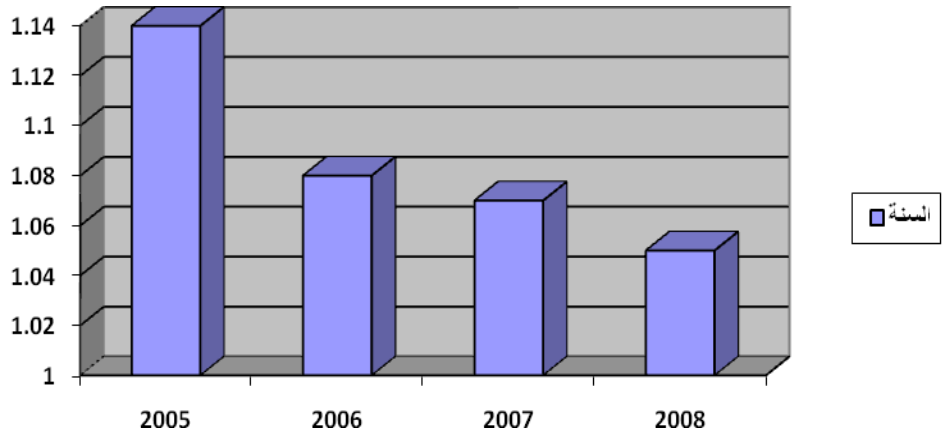


**الشكل رقم(4-2-12) يوضح نسب التداول لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

تبين من الشكل(4-2-12) في حالة إنخفاض مستمر خلال السنوات مما قد يسبب هذا الانخفاض قلقاً للدائنين تجاه سداد التزاماتهم قصيرة الأجل.

**2.نسبة النقدية:**

تعتبر هذه النسبة أكثر نسب التداول تشددا كمقياس لسيولة البنك لانها تركز على قياس المركز النقدي للوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل. الجدول **(4-2-21)** يوضح نسبة النقدية لبنك فيصل الاسلامي السوداني خلال الاعوام 2005م-2008م.

**جدول رقم(4-2-21) نسبة النقدية لبنك فيصل الاسلامي السوداني خلال الاعوام 2005م-2008م**

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| النقدية+أوراق مالية | 117321009 | 194756407 | 246963490 | 268347393 |
| الخصوم المتداولة | 356853226 | 625214628 | 918032982 | 1412165479 |
| النسبة | 1:0.33 | 1:0.31 | 1:0.27 | 1:0.19 |
| متوسط معدل النمو | - | %4.97 | %13.6 | %29.4 |

**المصدر:اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م**

من بيانات الجدول (4-2-21) يلاحظ ان النسب اعلاه في حالة انخفاض مستمر حيث كانت0.33 للعام 2005م و0.31 للعام 2006م و0.27 للعام 2007م و0.19 للعام 2008م.وهذا الانخفاض في النسبة قديكون ناتجا من عدم الوفاء بالالتزامات اوان تدني هذه النسبة لايعني في كل الأحوال سؤ وضع السيولة لدى البنك لانه قد تكون للبنك ترتيبات اقتراض مع البنوك تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة.

متوسط العائد للسنوات2005م-2008م=27.5%

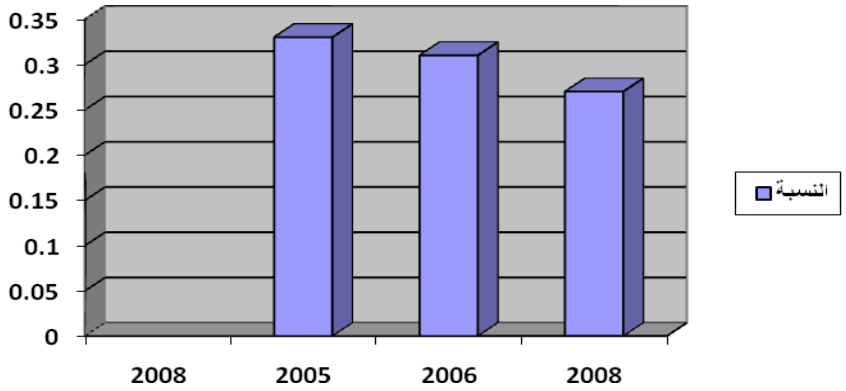


**شكل رقم (4-2-13) يوضح نسبة النقدية لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

من الشكل (13/2/4) يلاحظ ان النسب اعلاه في حالة انخفاض مستمر حيث كانت 0.33 للعام 20054م و0.31 للعام 2006م و0.27 للعام 2007م و0.19 للعام 2008م وهذا الانخفاض في النسبة قد يكون ناتجا من ارتفاع نسية الديون

**3.صافي راس المال العامل:**

يعتبر المرآت العاكسة للوضع المالي للمنشأة كما يعبر عن هامش الامان المتاح للديون قصيرة الاجل وعلى قدرة البنك على تمويل عملياته الجارية والجدول **(4-2-22)** يوضح صافي راس المال لبنك فيصل الاسلامي السوادني خلال الاعوام 2005م-2008م.

**صافي راس المال لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م جدول (رقم 4-2-22)**

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| الاصول المتداولة | 407335012 | 677910400 | 978321280 | 1484566126 |
| الخصوم المتداولة | 356853226 | 625214628 | 918032982 | 1412165479 |
| النسبة | 50481786 | 52695772 | 60288298 | 72400647 |
| متوسط معدل النمو | - | %4.4 | %14.4 | %20 |

**المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م**

من **الجدول (رقم 4-2-22)** نلاحظ أن البنك استطاع تنمية راس ماله خلال الأعوام مما يعكس قدرته على ىسدادالتزاماته المالية في الأجل القصير وسلامة موقفه تجاه الدائنون والمقرضين والمستثمرون. فبالرغم من أن السيولة بالبنك مرتفعة الا أن هذا الإرتفاع لايؤخذ على أنه علامة صحيحه بل قد يؤدي الى إنخفاض الربحية لأن العلاقة بين السيولة والربحية علاقة عكسية.

متوسط العائد للسنوات2005م-2008م=58966626

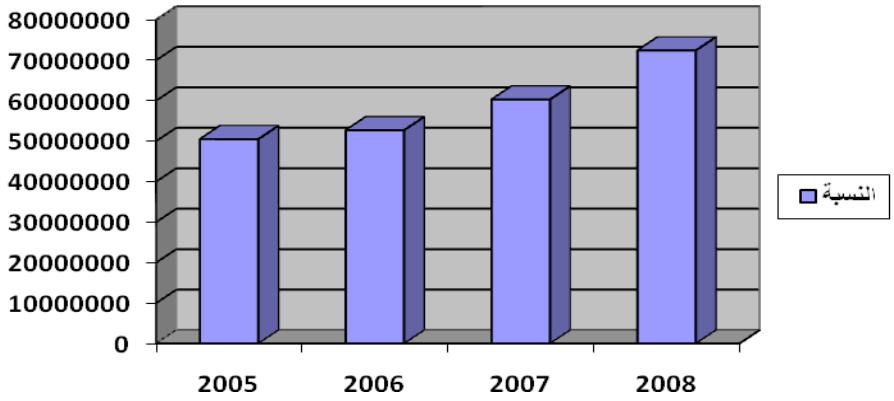


**شكل رقم(14/2/4) يوضح صافي راس المال العامل لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

من الشكل(14/2/4) تبين ان صافي راس المال في حالة زيادة مستمرة خلال السنوات مما يدل على ان البنك استطاع ان ينمي رأس ماله.

ترى الباحثة ان تحليل نسب السيولة قد مكنها من تحقيق الفرضية الثانية والتي تنص على ان استخدام التحليل المالي يساعد في قياس كفاءة السيولة للمصارف التجارية وذلك بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني وذلك من خلال قراءة النسب ومتوسط معدل النمولعدد السنوات.

**ثالثا: نسب المديونية:**

تعتبر مؤشرا حول الوضع المالي للبنك على المدى الطويل، واهم النسب المالية المستخدمة في تقييم كفاءة سياسات التمويل وذات دلالة للدائنين اذ توضح لهم هامش الامان الموفر لديونهم عند تقييم مدى قدرتها على الوفاء بهذه الديون.

**1.نسبة الدين:**

تقيس هذه النسبة الأصول الموجودة لدى البنك والتي تم تمويلها من خلال الديون، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على زيادة المبالغ التي يستخدمها البنك من الغير(المقرضين) لتحقيق الأرباح الجدول(**4-2-23**) يوضح نسبة الدين لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م.

**جدول رقم (4-2-23) نسبة الدين لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| اجمالي الخصوم | 356853226 | 625214627 | 924700229 | 1412165479 |
| اجمالي الاصول | 434453082 | 716986734 | 1030880074 | 1549316005 |
| النسبة | %82.1 | %87.2 | %89.9 | %91.1 |
| متوسط معدل النمو | - | %6.2 | %3 | %1.3 |

**المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م**

تبين من بيانات الجدول(4-2-23) أن إدارة البنك قامت بتمويل 82.1% من أصولها بواسطة الدين أي أن كل جنيه واحد مستقل في إجمالي الأصول ممول بمقدار 0.821 جنيه دين للعام2005م و0.872دين للعام 2006م و0.899 دين للعام 2007م و0.911 دين للعام 2008م نلاحظ أن نسبة الدين تزداد مما سنه لأخرى مما يشير الى ان البنك اعتمد على اموال الغير(المقرضين) لتحقيق الارباح، ولتقييم سلامة النسب اعلاه من عدمه يجب ان تتم مقارنة النسب مع المنشآت التي تعمل في نفس المجال كما تشير النسب الى ان البنك يعتمد في تمويل اصوله بنسب اقل من 20% على المصادر الذاتية.

متوسط العائد للسنوات2005م-2008م=87.6%

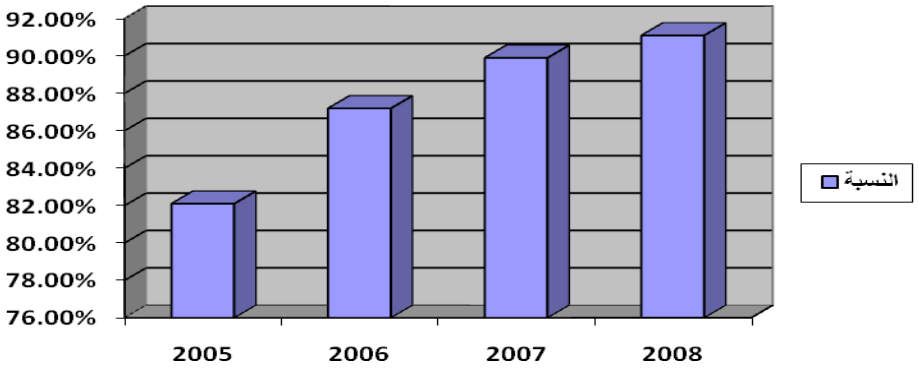


**شكل(15/2/4) يوضح نسبة الدين لبنك فيصل الاسلامي السودني خلال الاعوام 2005م-2008م**

من الشكل(15/2/4) تبين أن نسبة الدين في ارتفاع مستمر خلال السنوات مما يعني اعتماد البنك على الديون بصورة كبيرة.

**2.نسبة الخصوم الى حقوق الملكية:**

تبين هذه النسبة مقدار الاموال التي يقدمها البنك ومقدار الاموال التي تأتي عن طريق الالتزامات الجارية وتقيس هذه النسبة حجم التغطية التي توفرها حقوق الملكية للجهات المقرضة وتعتبر مقياس لقدرة البنك على سداد التزاماته وكلما انخفضت هذه النسبة شكل ذلك هامش أمان للجهات المقرضة أما إرتفاعها فهو دال على إقتراب الخطرومؤشر على اضطرار البنك الى زيادة الاعتماد على المصادر قصيرة الاجل بسبب ضعف ثقة الدائنون بوضع البنك على المدى الطويل.والجدول **(4-2-24)** يوضح نسبة الخصوم الى حقوق الملكية.

**جدول رقم (4-2-24) نسبة الخصوم الى حقوق الملكية لبنك فيصل الاسلامي السوداني خلال الاعوام 2005م-2008م**

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| الخصوم المتداولة | 356853226 | 625214627 | 924700229 | 1412165479 |
| حقوق الملكية | 77599856 | 91772106 | 106179845 | 137150526 |
| النسبة | %459.8 | %681.2 | %870.8 | %1029.6 |
| متوسط معدل النمو | - | %48 | %27.8 | %18.2 |

**المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م**

من بيانات الجدول **(4-2-24)** تبين ان كل جنيه مستغل في حقوق الملكية عليه ديون قصيرة الاجل 4.598جنيه للعام 2005 م6.81جنيه للعام 2006م و6.71جنيه للعام2007م و10.30 جنيه للعام 2008م كما نلاحظ ان النسبة في ارتفاع مستمر خلال السنوات مما يعني وجود مؤشر خطر يؤثر على الموفق المالي للبنك تتعلق بقدرة البنك على خدمة ديونه وارتفاع مخاطر الافلاس التي تؤدي للتصفيه.

متوسط العائد للسنوات2005م-2008م=760.35%

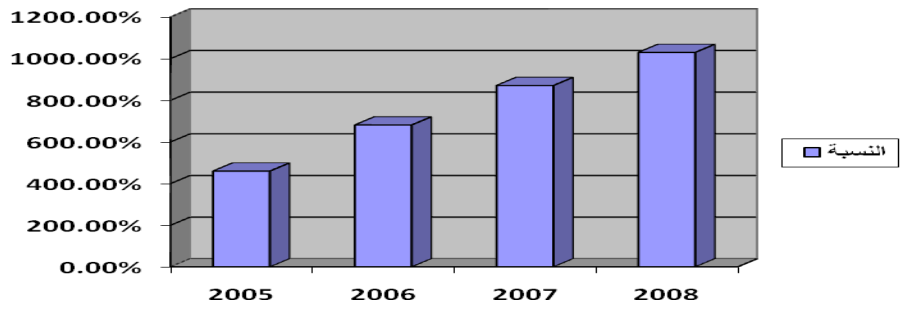


**شكل رقم (16/2/4) يوضح نسبة الخصوم الى حقوق الملكية لبنك فيصل الاسلامي السوداني خلال الاعوام 2005م-2008م**

من الشكل**(16/2/4)** تبين أن نسبة الخصوم الى حقوق الملكية في حالة ارتفاع مستمر من سنة لأخرى مما يدل على اعتماد البنك على الديون بشكل كبير.

**3.نسبة حقوق الملكية الى الاصول الثابتة:**

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الشركاء او المساهمين من خلال حقوق الملكية في تمويل الاصول الثابتة وذلك بهدف وصول ادارة البنك لنوع التمويل المطلوب لها من المقرضين.وتعتبرهذه النسبة مؤشرا على نوع التمويل الذي سيحتاجه البنك مستقبلا. والجدول **(4-2-25)** يوضح نسبة حقوق الملكية الى الاصول.

**جدول رقم(4-2-25) نسبة حقوق الملكية للاصول الثابتة لبنك فيصل الاسلامي السوداني خلال الاعوام 2005م-2008م**

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| حقوق الملكية | 77599856 | 91772106 | 106179845 | 137150526 |
| الاصول الثابتة | 27118067 | 39076334 | 52558793 | 64749879 |
| النسبة | %286.2 | %234.9 | %202 | %211.8 |
| متوسط معدل النمو | - | %17.92 | %14 | %4.85 |

**المصدر:اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م**

من بيانات الجدول**(4-2-25)** تبين ان كل جنيه مستغل في الاصول الثابتة مغطى بمبلغ 2.86جنيه من حقوق الملكية للعام2005م و2.35جنيه من حقوق الملكية للعام 2006م و2.02جنيه من حقوق الملكية للعام 2007م و 2.12 من حقوق الملكية للعام 2008م من خلال النسب نلاحظ الانخفاض في نسبة حقوق الملكية للأصول الثابتة مما يدل على اتجاه البنك نحوالديون.

متوسط العائد للسنوات2005م-2008م = 2.34

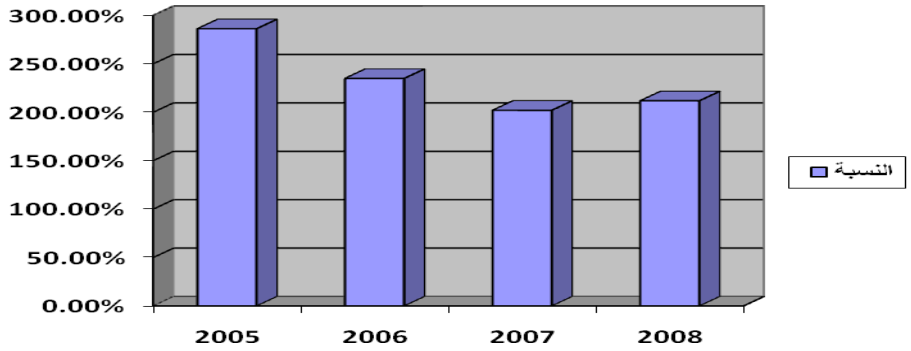


**شكل رقم(4-2-17) يوضح نسبة حقوق الملكية للاصول الثابتة لبنك فيصل الاسلامي السوداني الاعوام 2005م-2008م**

من الشكل(**4-2-17**) يتضح أن نسبة حقوق الملكية الى الأصول في حالة انخفاض مستمر مما يعني ان البنك قلل من اعتماده على حقوق الملكية في تمويل اصولة الثابتة بل اتجه الى الإقتراض وذلك ما تؤيده نسبة الدين

**رابعا: نسب الأمان**

مؤشر على درجة نجاح البنك في استثمار الاموال المتوافرة لديه بالشكل الامثل.

**1.نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول**

**جدول رقم (4-2-26) نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول لبنك فيصل الاسلامي السوداني الاعوام 2005م-2008م**

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| حقوق الملكية | 77599856 | 91772106 | 106179845 | 137150526 |
| اجمالي الاصول | 434453082 | 716986734 | 1030880074 | 1549316005 |
| النسبة | %17.86 | %12.79 | %10.29 | %8.85 |

**المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م**

**من بيانات الجدول** رقم (4-2-26) تبين ان البنك قام بتمويل 17.86% من جملة اصوله للعام 2005م من أموال المساهمين و12.79%للعام 2006م و10.29%للعام 2007م و9%للعام 2008م من خلال تتبع نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول نجد ان البنك قد خصص مبالغ متناقصة خلال تلك السنوات لتمويل اصوله وان اعلى نسبة تخصيص كانت في العام 2005م مما يعني ان البنك قد قلل من اعتماده على أموال الغير في تمويل الأصول وان باقي النسب تم تمويلها من مصادر أخرى.

**شكل رقم(18/2/4) يوضح نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول لبنك فيصل الاسلامي السوداني2005-2008م**

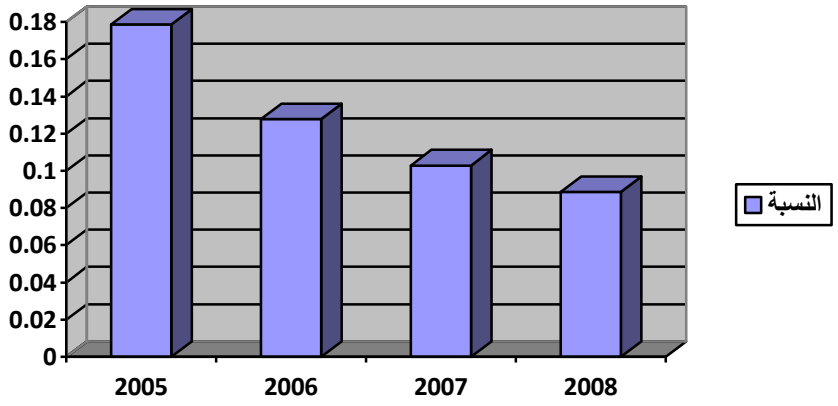


من الشكل(18/2/4) تبين ان النسبة في حالة انخفاض مستمر خلال السنوات مما يعني ان البنك قد قلل من اعتماده على اموال الغير في تمويل اصوله.

2.نسبة حقوق الملكية الى الودائع

جدول رقم (4-2-27) نسبة حقوق الملكية الى الودائع

| السنة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المعادلة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
| حقوق الملكية | 77599856 | 91772106 | 106179845 | 137150526 |
| اجمالي الودائع | 310099663 | 540025476 | 741581912 | 792264260 |
| النسبة | 25% | %16.9 | %14.32 | %17.31 |

المصدر: اعداد الباحثة من واقع التقارير السنوية لبنك فيصل الاسلامي السوداني2009م

من الجدول رقم(27/2/4) تبين ان هناك تناقص في نسبة حقوق الملكيه الى اجمالي الودائع بالبنك حيث كانت النسبة 25% للعام 2005م ثم انخفضت الى 16.9% للعام 2006م الى14.32%للعام 2007م مما يعني ان ادارة البنك قد واجهت السحب المفاجئ لاحد عملائها من مصادر اخرى غير حقوق الملكيه بخلاف العام 2008م حيث لوحظ الارتفاع في النسبة عن العام السابق له مما يعني ان ادارة البنك قد عملت على زيادة نسبة الحماية للمودعين فزادت النسبة المخططة لحماية المودعين من حقوق الملكيه.

**شكل رقم(19/2/4) يوضح نسبة حقوق الملكية الى الودائع لبنك فيصل الاسلامي السوداني 2005-2008م**

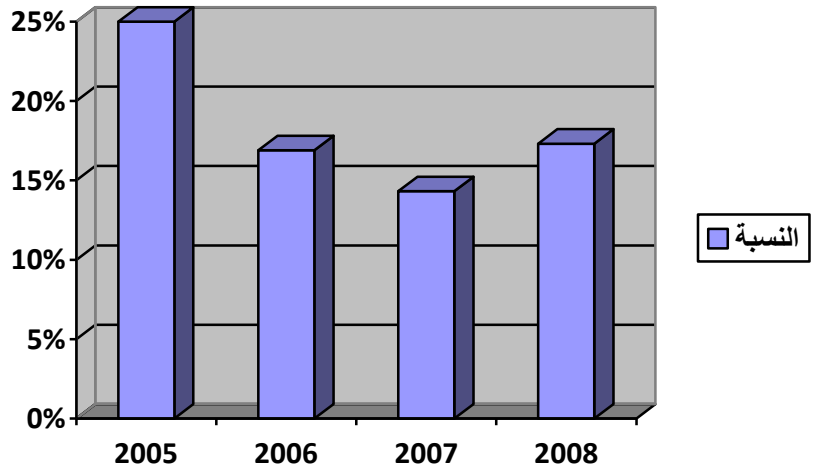


من الشكل(26/2/4) تبين ان نسبة لحقوق الملكية على الودائع في حالة انخفاض مستمر خلال السنوات بخلاف العام 2008م حيث شهد ارتفاع في النسبة مما يعني ان البنك قد زاد نسبة الحماية للمودعين بالبنك.

# المبحث الثالث

## الخاتمة والتوصيات والدراسات المستقبلية المقترحة

### الخاتمة:

من خلال تحليل بيانات الدراسة ومناقشة النتائج خلصت الدراسة الى الآتي:

1.التحليل يساعد في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية.

2.تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية يوفر مؤشرات تفي باحتياجات مستخدميها.

3.استخدام التحليل المالي يساعد في التنبؤ بالعسر المالي للمصارف.

### التوصيات:

1.ضرورة اهتمام المصارف التجارية بالتحليل المالي لمراكزها المالية بهدف تحديد نقاط القوة والضعف فيها ومن ثم وضع المعالجات اللازمة لتقويم كفاءة اداءها المالي.

2.على المصارف التجارية الإفصاح عن المعلومات المنشورة بقوائمها المالية بالشكل الذي يمكن مستخدمي تلك المعلومات من الحكم على مدى كفاءة الأداء المالي لتلك المصارف.

3.على المصارف التجارية الاهتمام بنسب التحليل المالي التي تمكن من التنبؤ بالعسر المالي لتلك المصارف حتى يمكنها تقويم كفاءة اداءها المالي بالشكل السليم.

### مقترحات لدراسات مستقبلية:

-دورالتحليل المالي في تقويم كفاءة المؤسسات الحكومية.

-دورالتحليل المالي في تصنيف المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية.

# قائمة المراجع

**القران الكريم**

**أ.الكتب:**


1.د.السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الأعمال"والتحديات الراهنة"(الرياض: دارالمريخ للنشر،2000م).

2.د.بيتر دراكي، الإدارة"المهام-المستويات-التطبيقات"ترجمة اللواءمحمد عبد الكريم الدار الدولية للنشر.

3.د.توفيق محمدعبدالمحسن، تقييم الأداء في إطار متكامل للمعلومات، (بيروت: دارالنهضة لعربية،1997م).

4.د.جاري ديسلر، إدارة الموارد البشرية، ترجمة محمد سيد أحمد، (الرياض: دارالمريخ،1999م).

5.د.جميل توفيق، الادارة المالية"معهد الادارة المصرفية"1989م.

6.د.حمزة محمد الزبيدي، إدارة الإستثمار والتمويل (عمان: دارحنين للنشر،2002م).

7.د.خلدون ابراهيم الشديفات، التحليل المالي المحاسبي، (عمان: دار المجدلاوي).

8.د.زياد رمضان، اساسيات التحليل المالي، (عمان: داروائل للطباعة والنشر،1990م).

9.د.سمير ابو الفتوح صالح، المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، (الاسكندرية: الدارالجامعية،2002م).

10.سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويلوالتحليل المالي، (الاسكندرية: مكتبةالاشعاع للطباعة

والنشر،1997م).

11د.شاكر محمدود.عبدالنصرنوروآخرون، التحليل المالي، (عمان: داروائل، ط2005،2م).

12.د.صادق الحسيني، التحليل المالي المحاسبي، (عمان: دارالمجدلاوي للنشر،1998م).

13.د.كنجوعبود كنجو، د.إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، (عمان: دارالميسرة والتوزيع،1997م)، ص 69

14.د.عبدالستارمصطفىالصياح، د.سعودجايدالعامري، الادارةالمالية،"اطرعلمية وحالات عملية"(عمان: داروائل لل نشرط1،2003م).

15.د.عبد الغفار حنفي وآخرون، الادار المالية، (الاسكندرية: الدارالجامعية،1997م)

16.د.عبد الحميد مصطفى ابوناعم، اساسيات الادارة المالية، دن)

17.د.فيصل جميل السعايدة، أ.نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للادارة والتحليل المالي، (عمان: مكتب المجتمع، ط2004،1م).

18.د.فلاح حسن الحسيني، د.مؤيدعبدارحمن الدوري، ادارة البنوك، مدخل كمي استراتيجي، (عمان: داروائل للطباعة والنشر،2000م).

19.د.كنجو عبود كنجو، ابراهيم وهبي فهد، الادارة المالية، (عمان: دارالميسرة للنشروالتوزيع،1997م).

20.د.محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، (عمان: داروائل، ط1،2000، م).

21.د.محمد صالح الحناوي، اساسيات الادارة المالية، (الاسكندرية: الدارالجامعية،2001م)

22.د.محمد صالح الحناوي، د.جلال ابراهيم العبد، الادارة المالية"مدخل القيمة واتخاذ القرارات"(الاسكندرية: الدارالجامعية،2002م).

23أ.د.محمد قاسم القريوتي، نظرية نظم المنظمات، (الاسكندرية: الدارالجامعية،2002م).

24.د.محمد سعيد عبد الفتاح، د.فريد الصحن، (الاسكندرية: الدارالجامعية،2003م).

25.د.محمد يونس خان وآخرون، الادارة المالية، (نيويورك: حقوق النشرمحفوظة لجون وايلي واوداده،1986م).

26.د.مفلح محمدعقل، الادارة المالية"معهد الادارة المصرفية"1989م

## ب.الرسائل الجامعية:

1-أشرف خوفو عزيز، إستخدام التحليل المالي لأسس القياس المحاسبي في القوائم المالية لتقويم كفاءة الأداء بالقطاع المصرفي، بحث تكميلي غيرمنشور،ماجستير في المحاسبة والتمويل،الخرطوم،جامعة السودان،يوليو2002م.

2-خالد محمد ساري حارن، دورالتحليل المالي في إتخاذ قرارمنح التمويل المصرفي، بحث غيرمنشورلنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتكاليف والمحاسبة الإدارية، الخرطوم،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2009م.

3-سوزان دفع الله البشير أحمد، دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للجامعات الحكومية السودانية، الخرطوم،جامعة النيلين،كلية الدراسات العليا، بحث غيرمنشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة،2009م

4.عبدالعزيزعبدالله محمد، تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في إتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الخرطوم،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا،2009م.

5-محمد الطاهر أحمد يوسف، أثرمؤشرات التحليل المالي على القوائم والتقاريرالمالية،بحث غيرمنشورلنيل درجة الماجستير،الخرطوم،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا،2000م.

6- محمدعبدالمطلب يس،إستخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بمستقبل الأعمال،بحث غيرمنشور، لنيل درجة الماجستيرفي المحاسبة والتمويل،الخرطوم،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا،2008م.

7-محمد علي محمد برسي،التحليل المالي ودوره في إتخاذ القرارات،بحث تكميلي غيرمنشور لنيل درجة ماجستيرفي المحاسبة والتمويل،الخرطوم،جامعة النيلين،2002م.

8-ناهد عبد المطلب عثمان أحمد، أثرأساليب التحليل المالي الحديثة على كفاءة سوق الأوراق المالية، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل،الخرطوم،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا،2005م.

## ج.المجلات والدوريات:

**(1) د.عصام محمد علي الليثي وأ.مصطفى محمد سند مقال بعنون سوق العمل بالقطاع المصرفي، الحاضر وافاق المستقبل (مجلة المصرفي تصدرعن بنك السودان العدد 15 يونيو 1998 ص21**

1.د.حسين علي سليمان، مفهوم تقويم الأداء، مجلة البحوث الإداريةوالإقتصادية، العددالثالث، السنة السادسة،1998م).

2.د.خليل الشماع ود.خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف،"اتحاد المصرف العربية"1990م.

3.زين العابدين سعيد حسن فارس، تطوير مقترح لنموزج فارمر كأساس لتحسين منهج تقييم الأداء الإقتصادي في

الشركات متعددة الجنسيات، (مجلة المال والادارة، ال عدد1993،172).

4.علي السلمي، تقويم الاداء في اطارمتكامل للمعلومات، (مجلة الادارة المالية،العددالاول،1976م).

## د.المؤتمرات والندوات:

1. أ.د.خليل الشماع، التحليل المالي للعميل المصرفي (ورشة عمل)،(عمان:الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،1998م)

2.د.سهير الشناوي، تقييم الاداء في المنشآت الصناعية "مصلحة الكفاءة الانتاجية"، (التدريب المهني،دت).

## ب.الانترنت:

**-www.fib.com**

**-www.sudaneseline.com**

.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**

**كلية الدراسات العليا**

**السيد/.....المحترم**

**السلام عليكم ور حمة الله وبركاتة**

قامت الباحثة بإجراء دراسة بعنوان:

**دورالتحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية**

تهدف الإستبانة إلى دراسة عدد من الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي لقياس كفاءة الأداء المالي للقطاع المصرفي بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني تستخدم هذه الإستبان للأغراض العلمية والبحثية وتعتبر جزءاً مهماً ومكملاً للجانب النظري لبحثي المقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، ولإتمام

هذه الدراسة يتطلب ذلك الحصول على مجموعة من البيانات، يسعدني أن اتلغى مشاركتكم ومساهمتكم القيمة من خلال خبرتكم العلمية والعملية، حتى يكون هذا البحث إضافة حقيقية للعلم والمعرفة، مقدرا حسن تعاونكم كمانضمن لكم سلامة وحفظ سرية البيانات التي تدلون بها لما تقتضيه الأمانة العلمية والبحث العلمي،ونفيدكم بأن تعاونكم بلإدلاء بالإجابة الصحيحة يعني صلاحية النتائج التي يتم التوصل اليها.

**لكم مني جزيل الشكرعلى تعاونكم**

**الباحثة**

**افراح حمد النيل الطيب**

**القسم الأول: البيانات الشخصية:**

**أرجو التكرم بوضع علامة(/) أمام الأجابة المناسبة**

**1.العمر:**

أ/ 30 سنة فأقل ( ) ب/من 31-45 سنة ( )

ج/ من45- 60سنة ( ) د/أكثر من 60 سنة ( )

**2.المؤهل العلمي:**

أ/ شهادة سودانية ( ) ب/دبلوم وسيط ( )

ج/ بكالريوس ( ) د/دبلوم عالي ( )

ه/ ماجستير ( ) و/دكتوراه ( )

**3.التخصص العلمي:**

أ/ محاسبة ( ) ب/إدارة أعمال ( )

ج/ تكاليف ( ) د/نظم معلومات محاسبية ( )

ه/ إقتصاد ( ) و/أخرى(حدد).....

**4. الوظيفة:**

أ/ محاسب ( ) ب/ مدير مالي ( )

ج/رئيس حسابات ( ) د/ مراجع ( )

ه/ مدير مراجعة ( )

**5.سنوات الخبرة:**

أ/ 5سنوات فأقل ( ) ب/ من 6-10سنة ( )

ج/ 11-16سنة ( ) د/ من16-20سنة ( )

ه/من21-25 ( ) و/أكثرمن25سنة ( )

**القسم الثاني: الرجاء وضع علامة أمام الإجابة المناسبة**

**الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إستخدام التحليل المالي وكفاءة أداء المصارف التجارية.**

| العبارة | أوافق بشده | أوافق | محايد | لاأوافق | لاأوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1.بإستخدام نسب التحليل المالي يُمكن الحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجاريه. | | | | | |
| 2.مقارنة النسب المالية مع معايير الصناعة تُمكن من الحُكم على كفاءة أداء المصارف التجارية من حيث الربحية والسيولة وإدارة الأصول. | | | | | |
| 3.إستخدام التحليل المالي في ظل التضخم يعطي مؤشرات مضللة للحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية. | | | | | |
| 4.التحليل المالي للبيانات المنشورة فقط لايعطي مؤشراً كافياً للحُكم على كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية. | | | | | |
| 5.تفيد نتائج التحليل المالي في تقييم السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المنشأة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية. | | | | | |

**الفرضية الثانية: تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية يوفر مؤشرات تفي بإحتياجات مستخدمي القوائم المالية.**

| العبارة | أوافق بشده | أوافق | محايد | لاأوافق | لاأوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1.التحليل المالي للبيانات القوائم المالية للمصارف التجارية كافياً للإفاء بإحتياجات المستخدمين. | | | | | |
| 2.إستخدام التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة بالقوائم المالية للمصارف التجارية يُمكن المقرضين من إتخاذ قرار التمويل. | | | | | |
| 3.التحليل المالي لبيانات القوائم المالية للمصارف التجارية يعطي مؤشراً عن الربحية للمستثمرين تُمكنهم من إتخاذ قرار الإستثمار. | | | | | |
| 4.التحليل المالي لبيانات القوائم المالية المنشورة بالمصارف التجارية يساعد في إتخاذ القرارارت الرقابية. | | | | | |
| 5.التحليل المالي لبيانات القوائم المالية للمصاف التجارية يُعد بمثابة رقابة مسبقة للكشف عن سلامة المركز المالي للمنشأة | | | | | |

**الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إستخدام أدوات التحليل المالي والتنبؤ بالعسر المالي للمصارف التجارية.**

| العبارة | أوافق بشده | أوافق | محايد | لاأوافق | لاأوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1.إستخدام أدوات التحليل المالي يساعد في التنبؤ بالعسر المالي للمصارف التجارية. | | | | | |
| 2.إستخدام أدوات التحليل المالي يساعد في إكتشاف موطن القوة والضعف في المصارف التجارية. | | | | | |
| 3.الأدوات المستخدمة في التحليل المالي غير ملائمة لأغراض التنبؤ وإتخاذ القرارات. | | | | | |
| 4.إستخدام أدوات التحليل المالي يقلل من حالات العسر المالي للمصارف التجارية. | | | | | |
| 5.إستخدام أدوات التحليل المالي يعطي مؤشراً للوضع الحالي والمستقبلي للمصارف التجارية. | | | | | |

# قائمة المركز المالي كما في

٢٠٠٨/١٢/٣١

| | ايضاح | ٢٠٠٨/١٢/٣١ | ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
|---|---|---|---|
| **الموجودات :-** | | جنيه سوداني | جنيه سوداني |
| النقد وما في حكمه | (٣) | ٢٦٨,٣٤٧,٣٩٣ | ٢٤٦,٩٦٣,٤٩٠ |
| ذمم البيوع المؤجلة | (٤) | ٤٠٤,١٧٦,٥٣٠ | ٣١٧,٧٠٧,٧٣٠ |
| الإستثمارات | (٥) | ٧٠١,١٧٥,٢٨٦ | ٣٢١,٦٨٩,٤٩٠ |
| استثمارات مقتناة بغرض البيع | | ——— | ١,٨٨٣,٢٧٢ |
| استثمارات بالخارج | (٦) | ١٤,٥٢٦,٠٧٢ | ٩,٠٢٩,٠٠٠ |
| ذمم مدينة | (٧) | ٥٥٩,٦١١ | ٤٤٧,٥٣٢ |
| موجودات اخري | (٨) | ٧٣,٦٦٧,٧٥٧ | ٦٥,٦٠٢,٦١٥ |
| استثمارات طويلة الاجل | (٩) | ١٤,٤٦٣,٩١٩ | ١١,٩٦٩,٦٩٥ |
| مصروفات التاهيل | (١٠) | ٥,٥١٤,٥٨٣ | ٣,٠٢٨,٤٥٦ |
| اصول تحت التنفيذ | (١١) | ٢,١٣٤,٩٧٥ | ——— |
| صافي الموجودات الثابتة | (١٢) | ٦٤,٧٤٩,٨٧٩ | ٥٢,٥٥٨,٧٩٣ |
| اجمالي الموجودات | | ١,٥٤٩,٣١٦,٠٠٥ | ١,٠٣٠,٨٨٠,٠٧٣ |
| المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الإستثمارات | | | |
| المطلقة وحقوق الملكية :- | | | |
| الحسابات الجارية وحسابات الادخار | | ٥١٣,٩٦٤,٦٢٥ | ٣٨١,٨٣٦,٢٧٤ |
| ذمم دائنة | (١٣) | ٢٧١,٣٨٥,٨٤٢ | ٢٠٠,١٨٣,٩٥٣ |
| مطلوبات اخرى | (١٤) | ٦,٩١٣,٧٩٣ | ٧,٥٩٤,٦١٠ |
| اجمالي المطلوبات | | ٧٩٢,٢٦٤,٢٦٠ | ٥٨٩,٦١٤,٨٣٧ |
| حقوق اصحاب حسابات الإستثمار المطلقة | (١٥) | ٦١٩,٩٠١,٢١٩ | ٣٢٨,٤١٨,١٤٥ |
| اجمالي المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة | | ١,٤١٢,١٦٥,٤٧٩ | ٩١٨,٠٣٢,٩٨٢ |
| **حقوق الملكية :-** | | | |
| راس المال المدفوع | (١٦) | ٨٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٧٠,٠٠٢,١٦٨ |
| الإحتياطيات | (١٧) | ١٢,٠٨٣,٣٥٨ | ٨,٥٠٠,٠١٦ |
| الارباح ( الخسائر ) المبقاة | (١٨) | ٤٥,٠٦٧,١٦٨ | ٣٤,٣٤٤,٩٠٧ |
| اجمالي حقوق الملكية | | ١٣٧,١٥٠,٥٢٦ | ١١٢,٨٤٧,٠٩١ |
| اجمالي المطلوبات وحقوق اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية | | ١,٥٤٩,٣١٦,٠٠٥ | ١,٠٣٠,٨٨٠,٠٧٣ |
| **الحسابات النظامية :-** | | | |
| التزامات القبول والضمانات والتعويضات والاعتمادات المستندية | (١٩) | ٥٥١,٠٢١,٩٦٧ | ٣٢٨,٢٠٣,٢٥٥ |

الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات

| | | |
|---|---|---|
| الاستاذ / دفع الله الحاج يوسف | السيد/ علي عبدالله يعقوب | السيد/ علي عمر إبراهيم فرح |
| عضو مجلس الإدارة | عضو مجلس الإدارة | المدير العام |

## قائمة الدخل والتصرف للسنة المالية المنتهية في
٢٠٠٨/١٢/٣١ م

| | ايضاح | ٢٠٠٨/١٢/٣١ | ٢٠٠٧/١٢/٣١ |
|---|---|---|---|
| | | جنيه سوداني | جنيه سوداني |
| الدخل من البيوع المؤجلة | (٢٠) | ٤٦,٨٧٨,٦٥٨ | ٣٤,٠٣٣,٣٥٥ |
| الدخل من صيغ الإستثمار الاخري | (٢١) | ٥٧,٩٥٠,٩٥٩ | ٢٩,٠٨٩,٤٠٨ |
| ناقصاً :- | | | |
| عائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة | (٢٢) | ٤٣,٨٩٢,٨١٣ | ٣١,٢١٨,١١٢ |
| نصيب البنك من دخل الاستثمارات بصفته مضارباً ورب المال | | ٦٠,٩٣٦,٨٠٤ | ٣١,٩٠٤,٦٥١ |
| زائداً :- | | | |
| ايرادات الخدمات المصرفية | (٢٣) | ٤٩,٥٦٣,٢٧٤ | ٣٦,١٩٥,٢٥٢ |
| دخل البنك من استثماراته الذاتية | (٢٤) | ٣٨٦,٥٨٩ | ٣,٥٧٨,٨٣٢ |
| ايردات اخرى | (٢٥) | ٥,٤٧٤,٤٢٨ | ٦,٤٩١,٨٧٩ |
| اجمالي ايرادات البنك | | ١١٦,٣٦١,٠٩٥ | ٧٨,١٧٠,٦١٤ |
| ناقصاً :- | | | |
| المصروفات العمومية والإدارية | (٢٦) | ٤٢,٣٥٥,٩٧٢ | ٣١,٨٥٨,٨١٨ |
| (-) الإستهلاكات | | ٥,٨٢٣,٥٧١ | ٣,٩٠١,٥٤٠ |
| ( - ) اطفاء مصروفات التأهيل | | ٩٧٣,١٦٢ | ١,٥٠٠,٠٠٠ |
| اطفاء التزامات مؤجلة | | ٥,٩٣١,١٨٤ | ——— |
| مخصص ديون مشكوك في تحصيلها | | ١٤,٣٧٧,٢٤٥ | ٥,٠١٧,٨٩٨ |
| اجمالي المصروفات | | ٦٩,٤٦١,١٣٤ | ٤٢,٢٧٨,٢٥٦ |
| الدخل ( الخسارة ) قبل الزكاة والضرائب | | ٤٦,٨٩٩,٦٩١ | ٣٥,٨٩٢,٣٥٨ |
| ناقصاً :- | | | |
| الزكاة | | (٩٣٥,١٩٩) | (٥٨٠,٣٧٠) |
| الضرائب | | (٨٩٧,٥٩٤) | (٩٦٧,٠٨١) |
| صافي الدخل ( الخسارة ) بعد الزكاة والضرائب | | ٤٥,٠٦٧,١٦٨ | ٣٤,٣٤٤,٩٠٧ |

الايضاحات المرفقة تمثل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات

| | | |
|---|---|---|
| الاستاذ / دفع الله الحاج يوسف | السيد/ علي عبدالله يعقوب | السيد/ علي علي إبراهيم فرح |
| عضو مجلس الإدارة | عضو مجلس الإدارة | المدير العام |

# بنك فيصل الإسلامي السوداني
## قائمة المركز المالي كما في ٢٠٠٧/١٢/٣١م

| الموجودات | مذكرة رقم | ٢٠٠٧م (ج.س) | ٢٠٠٦م (ج.س) |
|---|---|---|---|
| النقد وما في حكمه | ٣ | ٢٤٦ ٩٦٣ ٤٩٠ | ١٩٤ ٧٥٦ ٤٠٧ |
| ذمم البيوع المؤجلة | ٤ | ٢١٧ ٧٠٧ ٧٣٠ | ٢١١ ٧٩٥ ٥٥٦ |
| الاستثمارات | ٥ | ٢٣٥ ٥٤٢ ٤٥٧ | ٢٢٦ ٤٨٣ ٩٠٢ |
| الاستثمارات بالخارج | ٦ | ٩ ٠٢٩ ٠٠٠ | ٩ ٠٢٩ ٠٠٠ |
| موجودات أخرى | ٧ | ٦٩ ٠٧٨ ٦٠٣ | ٣٥ ٨٤٥ ٥٣٤ |
| صافي الموجودات الثابتة | ٨ | ٥٢ ٥٥٨ ٧٩٤ | ٣٩ ٠٧٦ ٣٣٤ |
| | | ١ ٠٣٠ ٨٨٠ ٠٧٤ | ٧١٦ ٩٨٦ ٧٣٣ |
| **المطلوبات** | | | |
| الودائع بالعملة المحلية | | | |
| الودائع الجارية | | ٢٩٦ ٦٦٩ ٥٠٨ | ٢٢٧ ٢٨٧ ١٦٣ |
| ودائع الادخار | | ٦٠ ٧٨١ ٤٦١ | ٣٥ ٥٦٧ ٣٧٣ |
| ودائع الاستثمار المطلقة | | ٢٤٩ ٤٣٢ ٩٠٨ | ١٩٧ ٤٦٢ ٦٤٣ |
| حسابات جارية ومشاركات | | ٥٣٢ ٨٢٩ | ٦٣٩ ٢٠٥ |
| هوامش الضمانات | | ٢ ٩٧٣ ٧٧٢ | ١ ٨٧٧ ٨٨٣ |
| اجمالي الودائع بالعملة المحلية | | ٦١٠ ٣٩٠ ٤٧٨ | ٤٦٢ ٨٣٤ ٢٦٧ |
| **الودائع بالعملة الأجنبية** | | | |
| الودائع الجارية | | ٢١ ٩٣٣ ٩٩٧ | ٢١ ٧٥٧ ٩٥٨ |
| ودائع الادخار | | ٤٦ ٣١٩ | ٣٧ ٣٠٩ |
| ودائع الاستثمار المطلقة | | ٤٧ ٧٦٧ ١٢٥ | ٢٥ ٠٤٩ ٥٢٤ |
| حسابات جارية ومشاركات | | ١١ ٢٩٥ ٢٤١ | ٧١٨ ٣١٠ |
| هوامش الضمانات والاعتمادات | | ٥٠ ١٤٨ ٧٥٢ | ٢٩ ٦٢٨ ١٠٨ |
| اجمالي الودائع بالعملة الأجنبية | | ١٣١ ١٩١ ٤٣٤ | ٧٧ ١٩١ ٢٠٩ |
| اجمالي الودائع | | ٧٤١ ٥٨١ ٩١٢ | ٥٤٠ ٠٢٥ ٤٧٦ |
| ذمم دائنة | ٩ | ١٢٧ ٦٣٨ ٣٤٩ | ٥٦ ٢٤٢ ٨٣٠ |
| المخصصات | ١٠ | ١٤ ٢٦١ ٨٥٦ | ١٢ ٦٣٠ ٠٨٤ |
| حقوق أصحاب الودائع المطلقة | ١١ | ٣١ ٢١٨ ١١٢ | ١٦ ٣١٦ ٢٢٧ |
| | | ١٨٣ ١١٨ ٣١٧ | ٨٥ ١٨٩ ١٥١ |
| **حقوق الملكية** | | | |
| رأس المال المدفوع | ١٢ | ٧٠ ٠٠٢ ١٦٨ | ٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ |
| الاحتياطيات | ١٣ | ١٢ ١٠٧ ٩٦٣ | ٨ ٦٢٥ ٢٣٤ |
| الإرباح(الخسائر) المبقاة | | ٢٤ ٠٦٩ ٧١٤ | ٢٣ ١٤٦ ٨٧٢ |
| اجمالي حقوق الملكية | | ١٠٦ ١٧٩ ٨٤٥ | ٩١ ٧٧٢ ١٠٦ |
| اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية | | ١ ٠٣٠ ٨٨٠ ٠٧٤ | ٧١٦ ٩٨٦ ٧٣٣ |
| **الحسابات النظامية** | | | |
| التزامات القبول والضمانات والتعويضات والاعتمادات | ١٤ | ٢٢٨ ٢٠٣ ٢٥٥ | ٢٦٦ ٧٤٤ ٦٧٧ |

## بنك فيصل الإسلامى السودانى

# قائمة المركز المالى كما فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م

| | مذكرة رقم | ٢٠٠٦ د.س | ٢٠٠٥ د.س |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | |
| النقد وما فى حكمه | ٣ | ١٩,٤٧٥,٦٤٠,٧١٥ | ١١,٧٢٣,١٠٠,٩٠١ |
| ذمم البيوع المؤجلة | ٤ | ٢٦,١٧٩,٥٥٥,٥٧٣ | ١٥,٩١٧,٨٣٨,٢٢٢ |
| الإستثمارات | ٥ | ٢٢,٦٤٨,٢٩٠,٢٥١ | ٨,٢٢٣,٧٤٩,٢٤٥ |
| إستثمارات بالخارج | ٦ | ٩٠٢,٩٠٠,٠٠٠ | ٨٢٨,٢٨٩,١٥٠ |
| موجودات أخرى | ٧ | ٣,٥٨٤,٥٥٣,٤٤٣ | ٤,٠٢١,٤٢٣,٨٤٦ |
| صافى الموجودات الثابتة | ٨ | ٣,٩٠٧,٦٢٣,٤١٧ | ٢,٧١١,٨٠٦,٧٣٨ |
| | | ٧١,٦٩٨,٦٧٣,٢٩٧ | ٤٣,٤٤٥,٣٠٨,٢٠٢ |
| **المطلوبات** | | | |
| الودائع بالعملة المحلية | | | |
| الودائع الجارية | | ٢٣,٧٢٨,٧١٦,٢٧٣ | ١٧,١٩٤,٦٩٦,٧٢٩ |
| ودائع الإدخار | | ٣,٥٥٦,٧٢٧,٢٠٥ | ٢,٣٩٨,٢٤٠,٧٠٠ |
| ودائع الإستثمار المطلقة | | ١٩,٧٤٦,٦٦٤,٢٨١ | ٦,٤٣٣,٤٣٣,٧٤٧ |
| حسابات جارية مشاركات | | ٦٣,٩٢٠,٥٠٩ | ١٣,١٩١,٦٧٨ |
| هوامش الضمانات | | ١٨٧,٧٨٨,٢٠٤ | ١٠٧,٨٧٥,٦١٠ |
| إجمالى الودائع بالعملة المحلية | | ٤٦,٢٨٣,٤٩٦,٦٧٢ | ٢٦,١٤٧,٥٣٨,٤٦٤ |
| **الودائع بالعملة الأجنبية** | | | |
| الودائع الجارية | | ٣,١٧٥,٧٩٥,٨٠٤ | ١,٠٨٩,٤٨٣,٤٠٠ |
| ودائع الإدخار | | ٣,٧٣٠,٨٩٧ | ٩,٨٤٣,٣٠٥ |
| ودائع الإستثمار المطلقة | | ٣,٥٠٤,٩٥٣,٣٨٣ | ٢,٥٦٣,٤٣٠,٤٧٣ |
| حسابات جارية إستيراد | | ٧١,٨٣١,٠٢١ | ٩,٧٧٤,٦٣٣ |
| هوامش الإعتمادات | | ٣,٩٦٣,٨١٠,٨٣٧ | ١,١٩٠,٨٩٧,٠٣٩ |
| إجمالى الودائع بالعملة الأجنبية | | ٧,٧١٩,١٢٠,٩٤١ | ٤,٨٦٣,٤٣٧,٨٤٩ |
| إجمالى الودائع | | ٥٤,٠٠٢,٥٤٧,٦١٣ | ٣١,٠٠٩,٩٦٦,٣١٣ |
| ذمم دائنة | ٩ | ٥,٦٣٤,٢٨٣,٠٣٥ | ٣,٤٧٧,٩٠٩,٠٠٤ |
| المخصصات | ١٠ | ١,٢٦٣,٠٠٨,٤١٥ | ٤٨٣,٤٢٠,٦٥٥ |
| حقوق أصحاب الودائع المطلقة | ١١ | ١,٦٣١,٦٢٣,٧٣٩ | ٧١٥,٠٢٦,٦٧٧ |
| | | ٨,٥١٨,٩١٥,١٨٩ | ٤,٦٧٥,٣٥٦,٢٣٦ |
| **حقوق الملكية** | | | |
| رأس المال المدفوع | ١٢ | ٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٥,٨٠٤,١٧٠,٧٦٢ |
| الإحتياطيات | ١٣ | ٨٦٢,٥٢٣,٢٧٨ | ٩٦٧,٨٢٣,٢٦١ |
| الأرباح (الخسائر) المبقاة | | ٣,٣١٤,٦٨٧,٢١٦ | ٩٨٧,٨٩٣,٥٣٠ |
| إجمالى حقوق الملكية | | ٩,١٧٧,٢١٠,٥٩٤ | ٧,٧٥٩,٩٨٥,٥٥٣ |
| إجمالى المطلوبات وحقوق الملكية | | ٧١,٦٩٨,٦٧٣,٢٩٧ | ٤٣,٤٤٥,٣٠٨,٢٠٢ |
| **الحسابات النظامية** | | | |
| إلتزامات القبول والضمانات والتعويضات والإعتمادات المستندية | ١٤ | ٢٦,٦٧٤,٤٦٧,٦٨٥ | ١٠,١٢٤,٨٧٠,٥٥٨ |

أحمد داود محمد الصاغ بيوت
عضو مجلس الإدارة

السيد/ على عبدالله يعقوب
عضو مجلس الإدارة

السيد/ على عمر أبو هبه شرح
المدير العام

## بنك فيصل الإسلامى السودانى

# قائمة الدخل والمنصرف للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م

| | | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٥ |
|---|---|---|---|
| | | د.س | د.س |
| الدخل من البيوع المؤجلة | | ٣,٢٩٦,٩٠٩,٩٩٤ | ١,١١٠,٠٢٦,٠١٦ |
| الدخل من بيع الاستثمارات الاخرى | (١٥) | ٣,٥٠٥,٩٨٩,١٧٧ | ١,٤٧١,٧٨١,٠٢٧ |
| | | ٤,٩٠٢,٨٩٩,١٧١ | ٢,٥٨١,٨٠٧,٠٤٣ |
| (-) ناقصاً | | | |
| عائد اصحاب حسابات الاستثمار المطلق | (١٦) | ١,٦٣١,٦٢٣,٧٣٩ | ٧١٥,٠٢٦,٦٧٧ |
| نصيب البنك من دخل الاستثمارات بصفته مضارباً ورب المال | | ٣,٢٧١,٢٧٥,٤٣١ | ١,٨٦٦,٧٨٠,٣٦٦ |
| (+) زائداً | | | |
| دخل البنك من استثماراته الذاتية | (١٧) | ٧٦,٠٠٠,٠٠٠ | ٦٨,١٨٠,٠٠٠ |
| ايردات الخدمات المصرفية | | ٣,٥٤٦,٥٤٧,٠٥٨ | ١,٤١٢,٥٠٩,٦٢٩ |
| ايرادات اخرى | (١٨) | ٨٤٥,٢٦٩,٨٠٤ | ٤٧٧,١٢٠,٨٤٨ |
| اجمالى ايرادات البنك | | ٦,٧٢٩,٠٩٢,٢٩٢ | ٢,٨٢٤,٥٩٠,٨٤٣ |
| (-) ناقصاً | | | |
| المصروفات العمومية | (١٩) | ٢,٥٩٦,٥٠٥,٤٥٤ | ١,٥٤٣,٥٢٢,٤٣٠ |
| (-) مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها | | ٣٥٥,٦٢٣,٦١٢ | ٥٤٥,٠٧٤,٢٣٨ |
| (-) الاستهلاكات | | ٢٦٨,٦١٢,٤٤٢ | ١٣٦,٧١٠,٠٤٥ |
| (-) مخصص فوائد ما بعد الخدمة | | ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ |
| (-) اعفاء المصروفات المؤجلة | | ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ | ٦٩,٩٦٣,٧٠٧ |
| اجمالى المصروفات | | ٣,٦٤٠,٧٥١,٥٠٩ | ٢,٤٩٥,٢٨٠,٤٢٠ |
| الدخل ( الخسارة ) قبل الزكاة والضرائب | | ٣,٠٩٨,٣٤٠,٧٨٤ | ١,٣٢٩,٣١٠,٤٢٣ |
| (-) زكاة العام | | (٧٨,٣٤٢,٩٢٢) | (٥,٧٠٦,٨٢٥) |
| (-) ضرائب العام | | (١٥٦,٥٧٧,٧١٢) | (١٦,٨٥٤,٦٠٨) |
| الربح( الخسارة) بعد الزكاة والضرائب | | ٢,٨٦٢,٤٢٠,١٤٨ | ١,٣٠٦,٧٤٨,٩٩٠ |

الاستاذ/ فى الله الحاج يوسف
عضو مجلس الادارة

الدكتور/ على عبدالله يعقوب
عضو مجلس الادارة

الحسن على حسن البر/ عضو فرح
المدير العام

## بنك فيصل الإسلامى السودانى

# قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية فى ٢٠٠٦/١٢/٣١م

| | ٢٠٠٦<br>د . س | ٢٠٠٥<br>د . س |
|---|---|---|
| **١/ التدفقات النقدية من العمليات** | | |
| الدخل | ٢,٣١٤,٦٨٧,٢١٦ | ٩٨٧,٨٩٢,٥٣٠ |
| إستهلاكات الأصول الثابتة | ٢٦٨,٦١٢,٤٤٣ | ١٣٦,٧١٠,٠٤٥ |
| مخصص الديون المشكوك في تحصيلها | ٣٥٥,٦٣٣,٦١٢ | ٥٤٥,٠٧٤,٢٣٨ |
| مخصص الزكاة | ٧٨,٣٤٢,٩٢٣ | ٥,٧٠٦,٨٢٥ |
| الزكاة المدفوعة | (٥٨١,٨٩٠) | (٣٠,٥٢٥,٢٥٧) |
| مخصص الضريبة | ١٥٦,٥٧٧,٧١٣ | ١٦,٨٥٤,٦٠٨ |
| الضريبة المدفوعة | (١٦,٨٥٤,٦٠٨) | (٥,٧٠٦,٩٢١) |
| عائد أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة | ١,٦٣١,٦٢٣,٧٣٩ | ٧١٥,٠٢٦,٦٧٧ |
| شراء أصول ثابتة | (١,٩٣٣,٩٧٥,٦٨٥) | (٩٠٩,٥١٠,١٦٨) |
| بيع أصول ثابتة | ٤٧٧,٤٠٦,٦٥٨ | ٢٤٢,٢٥٠ |
| مكاسب بيع أصول ثابتة | (٧,٨٧٠,٠٩٥) | (٢٤٢,٢٥٠) |
| | ٣,٣٢٣,٦٠٢,٠٢٦ | ١,٤٦١,٥٢٢,٥٧٧ |
| **٢/ التدفقات النقدية من الإستثمار** | | |
| الزيادة في ذمم البيوع | (٥,٢٦١,٧١٧,٢٥٠) | (٩,٨٦٨,٢٩٨,٨٦٦) |
| الزيادة في الإستثمارات | (١٤,٤١٤,٦٤١,٠٠٥) | (٥٨٠,٤٨١,١٥٠) |
| هوامش الضمانات والإعتمادات | ٥٠,٧٢٨,٨٣١ | (٣٧٧,٤٦٠,٥٢٣) |
| **٣/ التدفقات النقدية من التمويل** | | |
| صافى الزيادة من حسابات الإستثمار المطلقة | ١٣,٢٥٥,٣٥٢,٤٤٣ | ٦,٢٣٩,٩٨٩,٥٧٢ |
| صافى الزيادة من حسابات الإستثمار المقيدة | – | – |
| صافى الزيادة فى الحسابات الجارية | ٦,٦٢٠,٣٣١,٩٤٨ | ٣,٤٧٨,٥٩٢,٧٠٠ |
| صافى الزيادة فى ودائع الإدخار | ١,١٥٢,٢٨٥,١٩٧ | ٨٧٨,٣٢٧,٨٢٦ |
| صافى الزيادة فى حسابات جارية مشاركات | ١,٨٥١,٨٢٦,٤٩٢ | (٥٨,١٧٦,١٧٥) |
| الزيادة (النقصان) فى الأرصدة الدائنة | ٥٣٣,٠٧١,٤٩٠ | (٨٣٧,٤١٣,٤٧٧) |
| (الزيادة ) النقصان فى الموجودات الأخرى | ٤٣٦,٨٧٠,٤٠٤ | ٣,٧٢٣,٥٩٩,٢١٣ |
| الزيادة فى رأس المال | ١٩٥,٨٢٩,٢٣٨ | ٢,٨٠٤,١٧٠,٧٦٢ |
| صافى التدفقات من النقدية والتمويل | ٤,٤١٩,٩٣٧,٧٨٨ | ٥,٤٠٣,٨٤٩,٨٨٢ |
| صافى الزيادة فى أرصدة النقدية | ٧,٧٤٣,٥٣٩,٨١٤ | ٦,٨٦٤,٣٧٢,٤٥٩ |
| رصيد النقدية فى ٢٠٠٦/١/١ | ١١,٧٣٢,١٠٠,٩٠١ | ٤,٨٦٧,٧٢٨,٤٤٢ |
| رصيد النقدية فى٢٠٠٦/١٢/٣١ | ١٩,٤٧٥,٦٤٠,٧١٥ | ١١,٧٣٢,١٠٠,٩٠١ |

13.د.عبد الحليم كراجة وآخرون، الادارة والتحليل المالي،"اسس-مفاهيم-تطبيقات"(عمان: دار الصفاء للنشر، ط1، 2005 م.

**(17) د.عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح في الاقتصاد السوداني (الخرطوم: مطابع السوداني للعملة، 200)**

17**(1) د.عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني (دارجامعة القران الكريم للطباعة، ام درمان طثالثة عام 2002م)**

**(3) د.علي السلمي، تقويم الأداء في إطار متكامل للمعلومات، (مجلة الإدارة المالية، العدد، الأول 1976م).**

**(2) نجاة سليم رمضان، ومحفوظ احمد جودة، إدارة البنوك (عمان، دارصفاء للنشر والتوزيع 1996، ص 12،17**